

التخطيط والتنمية السياحية

إعداد

أ.د. محمد رفعت محمود

أستاذ الدراسات السياحية

جامعة الفيوم

د. فاروق عبدالنبي عطالله

مدرس الدراسات السياحية

جامعة الفيوم

د. غادة محمد وفيق

مدرس الدراسات السياحية

جامعة الفيوم

٢٠٠٩/٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلَىٰ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف (آية ١٠١)

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع
إلى العلم السياحي وصناعة السياحة داعين الله العلى القدير أن نكون
قد وفقنا لإخراج هذه المادة العلمية بالشكل اللائق كما ندعوه أن
يكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع بما يعزز العلم السياحي
الذي ننهل منه والذي نفخر بالانتماء إليه

مقدمة الكتاب

أخذت السياحة في الوقت الحاضر تحقق نمواً ملحوظاً، ولم يسبق في تاريخ البشر أن تنقل الناس عبر الحدود مثل انتقالهم اليوم، ولعل ازدياد الدخل عند معظم الناس والتحسين الكبير في طرق المواصلات وتغير بعض القيم الاجتماعية هو السبب في ذلك، فلم تعد السياحة قاصرة على الطبقة الغنية فقط كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية بل في متناول الكثير من الناس، الأمر الذي غير طرق المعيشة ووسائل قضاء الأجازات وأوقات الفراغ لعدد متزايد من الناس وأدى بهم السفر والانتقال إلى أماكن تتباعد يوماً بعد آخر.

وتعد السياحة حالياً من أهم مقومات الإقتصاد في مصر، وقد شهدت صناعة السياحة نمواً متزايداً خلال العقد الحالي، وتؤكد المؤشرات على استمرارية النمو والاستثمارات في مجال السياحة. ولم تعد السياحة التقليدية للأثار المصرية هي فقط محور الجذب السياحي، بل إن سياحة الشواطئ والنشاطات البحرية أصبحت قيمة مضافة وهامة في صناعة السياحة. فمصر إحدى الدول النامية التي لديها من المقومات السياحية القدر الكبير الذي إن تعهده بال تنمية والتخطيط والرعاية أخذ بيدها حتماً إلى مكان لائق بين الدول المتقدمة.

والتنمية السياحية في أي بلد له مقومات سياحية تتيح له فرصة كبيرة لتحسين ميزان المدفوعات. وإذا كان هذا البلد نامياً، فإن التنمية السياحية تعتبر ضرورة ملحة لأنها تساعد أيضاً على خلق فرص أكثر للعمال بين الأفراد وبالتالي تعمل على رفع مستوى المعيشة.

وتتطلب التنمية السياحية أن يتدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع، فتلقائية النشاط السياحي ليس في مقدورها أن تسعف الدول النامية

فى دفع عجلة النمو السياحى ما لم تلجأ إلى التخطيط. فالتخطيط السياحى يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة حتى يمكن للدول النامية أن تواجه المنافسة فى السوق السياحى الدولى، ومعروف أن هذه السوق تسودها منافسة قوية بين مناطق سياحية متعددة تقدم إمكانات متعددة لاجتذاب السائحين بأساليب متنوعة.

ويهدف هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على بعض القضايا والأبعاد المرتبطة بالتخطيط والتنمية السياحية فى جزئين رئيسيين. ويشتمل الجزء الأول من الكتاب: ماهية التخطيط، أهمية التخطيط، أنواع التخطيط، مستويات التخطيط، مراحل التخطيط، ماهية التخطيط السياحى، أهمية التخطيط السياحى، مراحل التخطيط السياحى، مستويات التخطيط السياحى، التخطيط البيئى للتنمية السياحية، والمشاكل التى تواجه التخطيط والتخطيط السياحى بشكل عام.

بينما يتناول الجزء الثانى: قائمة محتويات الجزء الثانى: دواعى الأخذ بالتنمية السياحية فى الدول النامية، مفهوم التنمية وتقييم النظريات المختلفة لها، معايير ودلائل التنمية السياحية، نموذج بتار لدورة حياة التنمية فى المقصد السياحى، التأثيرات البيئية الإيجابية للسياحة، التأثيرات البيئية السلبية للسياحة، الإدارة البيئية والتقييم البيئى لمشروعات التنمية السياحية، التنمية المستدامة، السياحة والتنمية المستدامة، تخطيط التنمية، دراسات حالة وتجارب دولية، التجربة المصرية.

الجزء الأول

التخطيط السياحي

قائمة محتويات الجزء الأول

• الفصل الأول: مدخل للتخطيط السياحي

- (١-١) ماهية التخطيط.
- (٢-١) أهمية التخطيط .
- (٣-١) أنواع التخطيط.
- (١-٣-١) معيار نطاق التخطيط .
- (١-١-٣-١) التخطيط القومي الشامل.
- (٢-١-٣-١) التخطيط الإقليمي.
- (٣-١-٣-١) التخطيط القطاعي.
- (٢-٣-١) معيار الفترة الزمنية للتخطيط.
- (١-٢-٣-١) التخطيط طويل الأجل.
- (٢-٢-٣-١) التخطيط متوسط الأجل.
- (٣-٢-٣-١) التخطيط قصير الأجل.
- (٣-٣-١) معيار درجة الإلزام
- (١-٣-٣-١) التخطيط الإلزامي المركزي.
- (٢-٣-٣-١) التخطيط الاختياري (التأشيرى).
- (٤-١) مستويات التخطيط وفقاً للمستويات الإدارية.
- (١-٤-١) التخطيط الاستراتيجي.
- (٢-٤-١) التخطيط المتوسط.
- (٣-٤-١) التخطيط العملي.
- (٥-١) مراحل التخطيط.
- (١-٥-١) مرحلة الإعداد.

(١-٥-٢) مرحلة إقرار الخطة.

(١-٥-٣) مرحلة التنفيذ.

(١-٥-٤) متابعة وتقييم عملية التنفيذ.

الفصل الثاني: التخطيط السياحي

(١-٢) ماهية التخطيط السياحي.

(٢-٢) أهمية التخطيط السياحي.

(٣-٢) مراحل التخطيط السياحي.

(١-٣-٢) مرحلة تحليل التنمية السياحية السابقة.

(٢-٣-٢) مرحلة تشكيل السياسة السياحية.

(٣-٣-٢) وضع استراتيجيات التنمية.

(٤-٣-٢) تطوير الاستراتيجيات البديلة واختيار الإستراتيجية

الأفضل.

(٥-٣-٢) تنفيذ الإستراتيجية المختارة.

(٦-٣-٢) المتابعة والتقييم.

(٤-٢) مستويات التخطيط السياحي.

(١-٤-٢) The Site scale تخطيط موقع سياحي

The local scale تخطيط محلي سياحي

The Regional Scale تخطيط إقليمي سياحي

The destination Scale تخطيط قومي شامل سياحي

International scale التخطيط السياحي الدولي

(٥-٢) التخطيط البيئي .

(١-٥-٢) التخطيط البيئي وتنمية البيئة الطبيعية و مواردها .

(٢-٥-٢) الاهداف الرئيسية للتخطيط البيئي .

- (٢-٥-٣) التخطيط البيئي للتنمية السياحية .
- (٢-٥-٤) تخطيط وإدارة عناصر الجذب السياحية الطبيعية أو البيئية.
- (٢-٥-٥) مبادئ تخطيط عناصر الجذب السياحي الطبيعية .
- (٢-٦) المشاكل التي تواجه التخطيط والتخطيط السياحي بشكل عام .
- (٢-٧) تجارب بعض الدول العالم الثالث في مجال التخطيط البيئي .
- أ - دراسة تحليلية عن تنمية المناطق الطبيعية في كينيا .
- ب- دراسة تحليلية عن التخطيط البيئي والسياحي لمنطقة رشيد - أدكو .

الفصل الأول

مدخل للتخطيط السياحي

تقديم:

تعتبر وظيفة التخطيط الوظيفة الأولى للإدارة والتي تسبق ماعداها من الوظائف، وتقوم على عملية الاختيار بين البدائل لإجراءات العمل، وهي وظيفة المديرين في كل المستويات الإدارية وإن كان هناك اختلاف في أبعاد ونطاق ومحتويات التخطيط بين هذه المستويات. وبصفة عامة لا تتم الوظائف الإدارية الأخرى إلا في وجود التخطيط.

وعلى ما يبدو أن آمال التوسع في المستقبل في صناعة السياحة العالمية تكاد تكون بلا حدود، وبالتالي فالتخطيط العلمي المدروس هو الذي يحدد طرق وأساليب الأداء المناسبة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها ويهيئ المناخ المناسب لاغتنام الفرص المستقبلية وتفادي المشكلات المتوقعة. وقد تم تخصيص هذا الفصل من هذا المؤلف ليحمل عنوان مدخل للتخطيط السياحي، استعرض ماهية التخطيط، وأهميته، أنواعه، ومراحله.

(١-١) ماهية التخطيط:

توجد تعريفات عديدة للتخطيط، فيعرف على أنه:

- القيام بعمل على شيء بقصد تغييره إلى حالة مرغوبة أكثر من الحالة القائمة. فمفهوم المرغوب أكثر لدى المخطط يتساوى مع مفهوم التغيير إلى الأحسن.
- عملية ديناميكية تحدد الأهداف وتضع الاعتبار التنظيمية وكذلك البدائل المختلفة لتحقيقها، أو بمعنى آخر هو عملية تقويم للاختبارات المختلفة وبدائلها لتحقيق النجاح في التنمية.

- تحديد الأهداف المنظمة للفترة المقبلة وتحديد ما يجب عمله من أجل تحقيق هذه الأهداف.
- النشاط الذى يسبق جميع الأنشطة الأخرى بل ويتوقف عليه كل نشاط آخر فى المنظمة، وهو عمل عقلى بطبيعته يعتمد علي جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وفقاً لما تتطلبه عملية اتخاذ القرارات المختلفة، سواء كانت تتعلق بتحديد الأهداف أو الموارد البشرية أو المادية أو غيرهم.
- تحديد أهداف المشروع ووحداته التنظيمية مع تفصيل لطرق تحقيقها، وبالتالي يهتم التخطيط بتحديد الهدف وطريقة تحقيقه.
- محاولة تشكيل المستقبل بالصورة التى تناسب الآمال والتطلعات أو التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل. أنه مجموعة النشاطات والترتيبات والعمليات اللازمة لإعداد واتخاذ القرارات المتصلة بتحقيق أهداف محدودة، وفقاً لطريقة مثلى، فهو أسلوب علمى وعملى للربط بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها، ورسم الطريق الذى يحدد السياسات، وكيفية تنفيذه. والتخطيط ينطوي على عنصرى التقدير والمرونة، والتقدير المستقبلي يكون لعناصر العمل والإنتاج والظروف المحيطة، والمرونة تكون لمواجهة التغيرات والتكيف مع هذه الظروف المحيطة. ويبدأ التخطيط بالتفكير ووضع التصورات، وينتهي بالتنفيذ واتخاذ الإجراءات .
- التقدير المقدم لما يجب عمله، وكيف يمكن عمله، ومتى يمكن عمله، ومن الذى يقوم بالعمل. وهو يغطى الفجوة بين ما نحن فيه، وما نرغب فى الوصول إليه.
- إنتاج مخطط لعمل مستقبلي، وإحداث نتائج معينة بتكلفة محدودة فى فترة زمنية مقررّة. وهو محاولة مدروسة للتأثير على أو استغلال وإحداث السيطرة على الطبيعة. بل ربما يكون التخطيط محاولة متعمدة لإحداث

التغيير آخذا في الاعتبار أن التغيير (مثل القرار) في أى قطاع سوف يؤثر بطريقة أو بأخرى على القطاعات الأخرى.

- تتابع مرتب من العمليات والأحداث التي يتم تصميمها بغرض تحقيق هدف معين، أو مجموعة أهداف مترابطة.
- عملية وضع الأهداف وإيجاد الأحداث والتصرفات المطلوبة لتنفيذ هذه الأهداف.
- تتابع منسق من العمليات المصممة لتحقيق هدف واحد، أو إيجاد التوازن بين أهداف متعددة.
- عملية وضع الأهداف، وتحديد كيف يتم تحقيقها، بأفضل الطرق الممكنة.

وعلى الرغم من وضوح معني التخطيط، إلا أن التعبير عنه يتباين بين السرد التفصيلي له والتعريفات الموجزة، ومن هذه التعريفات السابقة يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- يمكن تعريف التخطيط على أنه عملية قراءة المستقبل وتشكيله، مع الاستعداد له بوضع مجموعة من الأهداف، وتحديد النشاطات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وهو بالتالي المعبر لما نحن فيه إلى ما نرغب في أن نصل إليه.
- يهدف التخطيط إلى الوصول إلى الحلول المثالية للمشاكل المستقبلية بهدف تعظيم فوائد التنمية.
- يرتبط التخطيط دائما بالمستقبل، ومحاولة التطلع إليه، وتشكيله بالكيفية التي تؤدي لتحقيق ما نرغب في الوصول إليه.
- يمثل التخطيط الإدارة أو الوسيلة التي تساعد في تحديد ما سيتم أدائه في المستقبل، وتوقيت ذلك وخطواته.

- نظراً لصعوبة التنبؤ المستقبلي، والتحكم في كل المتغيرات، إلا أن التخطيط يساعد في عدم ترك الأحداث للصدفة، فهو يمثل الجانب الفكري للعملية الإدارية، والمحدد الواضح لإجراءات العمل.
- التخطيط بمفهومه السابق، يمثل تتابع مرتب، يبدأ من ما نحن فيه الآن، إلى ما نريد أن نكون فيه، محدداً كيف نصبح في ما نرغب فيه مما نحن فيه الآن.
- التخطيط بذلك، هو تنظيم للتقدم نحو المستقبل.

◀ يتسم التخطيط بأنه:

- أ- ذات طبيعة توقعية، بمعنى تحتم اتخاذ قرار فوري حيال أمر قبل حدوثه بالفعل.
- ب- التخطيط مجموعة متماسكة من القرارات بشأن الأحداث المتوقعة في المستقبل، ووضع خطط العمليات، بغية تحقيق الأهداف الموضوعية.
- ج- التخطيط توكيد على النتائج المستقبلية المرجوة، فهو وسيلة لبلوغ الأهداف وفقاً لما هو مخطط لها.

(٢-١) أهمية التخطيط

هناك مجموعة من النقاط التي تعكس أهمية التخطيط كالتالي:

- يركز التخطيط على الأهداف، وتفصيلها بصورة دقيقة، ولاسيما الاتجاه لتحقيقها. وبالتالي فهو يعمل على توجيه نوعيات العمل المبذولة، وتحقيق روح الفريق في العمل الجماعي.

- يساعد التخطيط في التعرف على المشكلات المتوقعة حدوثها، ومن ثم، الاستعداد لمواجهتها.
- يحدد التخطيط بدقة الموارد المطلوب استخدامها، من حيث الكم أو النوع، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية ... إلخ.
- يساعد التخطيط في عملية اتخاذ القرارات بشأن النشاطات المستقبلية، وبالتالي يوفر التخطيط إطار عمل لاتخاذ القرارات.
- يرفع التخطيط معايير الأداء اللازمة لقياس مدى تقدم المؤسسات.
- التخطيط الجيد يمثل قوة تنافسية.
- يساعد التخطيط على الكشف المبكر عن أى انحراف محتمل فى الأداء المتوقع، واتخاذ القرارات العلاجية ضده، وهو بذلك، يعد عملية ضرورية لتسهيل عملية الرقابة الإدارية.
- يقدم التخطيط إطار يشتمل على المهام والواجبات والمستويات المطلوب أدائها، وكيفية توزيعها على العاملين، بما يمنع تضارب الاختصاصات أو ازدواجها.
- يجنب التخطيط ضياع الوقت، من حيث اختصار الأداء على الأعمال الضرورية وبالقدر الصحيح، وكذلك يساعد على تخفيض تكاليف المنظمة، من خلال الاستغلال الأمثل لكافة المقررات المتاحة.

(٣-١) أنواع التخطيط:

يمكن التمييز بين عدد من أنواع التخطيط وفقاً لعدد من المعايير هي: نطاق التخطيط، الفترة الزمنية للتخطيط، ودرجة الإلزام.

(١-٣-١) معيار نطاق التخطيط

يقسم التخطيط وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع أساسية هي:

١-١-٣-١ التخطيط القومي الشامل

ويهدف إلى تحقيق أهداف التنمية في جميع القطاعات، حيث يتسم بالشمول لكافة قطاعات الدولة، والانتساع ليغطي الدولة بكاملها من الناحية الجغرافية.

٢-١-٣-١ التخطيط الإقليمي

ويقوم على أساس تقسيم الدولة إلى مجموعة من الأقاليم على أساس جغرافي، ويهدف إلى تنمية منطقة معينة أو مجتمع محلي معين، ومن أمثلته، وضع خطة لتطوير وتنمية منطقة توشكى مثلاً.

٣-١-٣-١ التخطيط القطاعي

ويهدف هذا النوع إلى تحقيق أهداف قطاع معي من قطاعات الإنتاج أو الخدمات، مثل الصناعة أو الزراعة أو السياحة.

(٢-٣-١) معيار الفترة الزمنية للتخطيط

يقسم التخطيط وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

١-٣-١ التخطيط طويل الأجل

ويغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، يتحقق في نهايتها أهداف معينة، وهذه الفترة إما ثلاث أو خمس أو عشر سنوات.

١-٣-٢ التخطيط متوسط الأجل

ويغطي فترات زمنية تقع بين سنة وخمس سنوات، وهو يتوسط التخطيط طويل الأجل والتخطيط قصير الأجل.

١-٣-٣ التخطيط قصير الأجل

ويتعلق هذا التخطيط بالمستقبل القريب، ويغطي فترة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنة كاملة، وهو أكثر دقة، مقارنةً بالتخطيط طويل الأجل، فهو يقوم على بيانات ومعلومات أكثر دقة، نظراً لسهولة التنبؤ بالظروف الداخلية والخارجية للدولة في فترات زمنية قصيرة.

(١-٣-٣) معيار درجة الإلزام

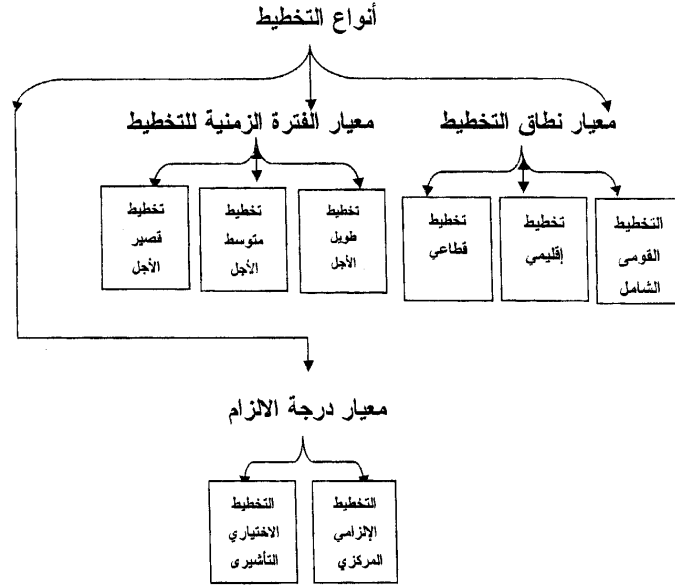
وفقاً لهذا المعيار يقسم التخطيط إلى نوعين أساسيين هما:

١-٣-٣-١ التخطيط الإلزامي المركزي

حيث تضع الدولة خطة للاقتصاد القومي في مختلف قطاعاته التي يتألف منها، وتلتزم هذه الوحدات بتنفيذ ما يصدره جهاز التخطيط من تعليمات.

وفيه تقوم الدولة بإعداد خطة اقتصادية يترك للوحدات الإنتاجية حرية تنفيذها، على أن الدولة تلجأ لاستخدام الحوافز؛ لإغراء الوحدات الإنتاجية على التقيد بالأهداف العامة للخطة، ويوجد هذا التخطيط عادة في الدول التي يمثل فيها القطاع الخاص مركزاً كبيراً في عملية الإنتاج.

ويوضح الشكل التالي أنواع عملية التخطيط



شكل (١): أنواع التخطيط

(١-٤) مستويات التخطيط وفقاً للمستويات الإدارية

توجد ثلاثة مستويات للتخطيط ترتبط بالمستويات الإدارية وهي:

١-٤-١ التخطيط الاستراتيجي

وتقوم به الإدارة العليا، وهو تخطيط طويل الأجل، ويحدد الاتجاه الذي يجب سلوكه لبلوغ الأهداف، وسيتم استعراضه لاحقاً في هذا الفصل بشي من التفصيل.

١-٤-٢ التخطيط المتوسط

ويجرى بواسطة الإدارة الوسطى، كالمديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام، ويغطي فترة تتراوح بين ستة شهور إلى سنتين، ويقوم على تنفيذ الخطط الاستراتيجية الموضوعة من قبل الإدارة العليا.

١-٤-٣ التخطيط العملياتي

ويطلق عليه التخطيط التنفيذي أو التكتيكي أو التشغيلي، ويتم بواسطة الإدارة الدنيا، متمثلة في مشرفي الوحدات ورؤساء العمال والمشرفين، ويغطي فترة زمنية تتراوح من أسبوع إلى عام. ويفصل لخطط تعد أكثر دقة لإنجاز الوظائف على أفضل وجه ممكن، وتقسم الخطط العملياتيّة إلى مناطق وظيفية، مثل الإنتاج والتسويق والأفراد، على سبيل المثال، وتعتبر هذه الخطط ثابتة ومستقرة إلى حد ما، وترتبط مع أهداف التخطيط على مستوى الإدارة الوسطى والعليا.

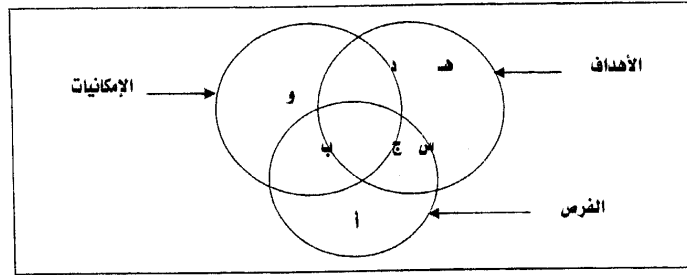
(٥-١) مراحل التخطيط

هناك مجموعة من المراحل التي تمر بها العملية التخطيطية، تبدأ غالباً بوضع الأهداف، وتنتهي بالرقابة والمتابعة، ويتم التعرض لهذه المراحل في ستة مراحل، ويعرضها البعض الآخر في أربعة مراحل، ويجعلها الكتاب هنا، في أربعة مراحل مضمونها يشتمل السنة مراحل لدى البعض الآخر كالتالي:

١-٥-١ مرحلة الإعداد

■ مراجعة الوضع الحالي، حيث يتم الإجابة على التساؤل أين نحن الآن، وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف، مدى وجود مشاكل يجب معالجتها في الخطة المقبلة، معرفة الموقف المالي، كفاءة الأفراد، الموقف التنافسي إلخ.

■ وضع الأهداف، التي يجب أن تتسم بالموضوعية ومدى مناسبتها للإمكانات، مع استغلالها للفرص المتاحة، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:



شكل (٢): الأهداف والفرص والإمكانات

تمثل الدائرة الأولى الفرص المتاحة في السوق، والثانية تمثل الإمكانيات المتاحة، والثالثة تمثل الأهداف، والعلاقة بين هذه المتغيرات يمكن من خلالها تحديد سبعة مناطق متميزة هي:

- المنطقة (أ) توجد الفرص، ولكن بدون الإمكانيات لاستغلال هذه الفرص.
 - المنطقة (ب) توجد فرص وتتوافر الإمكانيات، ولكنها ليست للأهداف المطلوب تحقيقها.
 - المنطقة (ج) توجد فرص وإمكانيات لتحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها.
 - المنطقة (د) توجد الإمكانيات للأهداف المطلوبة، ولكن ليست هناك فرص في السوق.
 - المنطقة (هـ) أهداف مطلوب تحقيقها، لكن دون توافر الإمكانيات والفرص.
 - المنطقة (س) فرصة وهدف، ولكن ليس هناك إمكانيات لتحقيقها.
- ومن السابق يتضح أن المنطقة (ج) هي المنطقة المثالية التي يجب التركيز عليها.

- تحديد العوامل المساعدة، والمعوقات، وهي العوامل المتصلة بالبيئة الداخلية والخارجية والتي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف، ويقصد بالبيئة الداخلية نقاط القوة Strength ، والضعف Weakness، أما البيئة الخارجية فيقصد بها الفرص Opportunities، والتهديدات Threats.
- تحديد الاحتياجات من الموارد بناءً على الأهداف التي تم وضعها.

▪ وضع الخطة، ويتم فيها إعداد الخطة وتحديد النطاق الزمني لها على أساس الموارد المادية والبشرية المتاحة، وفي ضوء البيانات والإحصاءات المتوفرة، ويتم إعداد القوائم أو الميزانيات المالية التقديرية.

ويلزم في هذه المرحلة اشتراك المنفذين للخطة في إعدادها، حتى يتحقق الاهتمام بالخطة، والعمل على تحقيق الأهداف، ويلزم أيضا إقرار البدائل، حتى إذا تم عدم إقرار الخطة يكون هناك بدائل متاحة.

٢-٥-١ مرحلة إقرار الخطة

بعد إعداد الخطة يتم الانتقال لمرحلة إقرار الخطة من قبل الجهات المختصة، وذلك لدراسة مدى اتفاقها مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ومدى تأثيرها على القيم الإيديولوجية السائدة في المجتمع، وفي حالة عدم إقرارها، يتم أيضا دراسة البدائل الموضوعة مسبقا في مرحلة إعداد الخطة واختيار البديل المناسب تمهيدا لوضع الخطة موضع التنفيذ.

٣-٥-١ مرحلة التنفيذ

ويلزم في هذه المرحلة وضع الخطط الفرعية أو المشتقة، وذلك لتدعيم تنفيذ الخطة الرئيسية، وذلك عن طريق سياسات تعيين أو تدريب إلخ. والخطط الفرعية؛ توضح تفاصيل الأعمال المطلوب القيام بها والزمن اللازم لهذه الأعمال، وغالبا ما توجد خطة محددة لكل نشاط يمارس، وهي تستق من الخطة الرئيسية وتتكامل معها.

وفي هذه المرحلة يتم وضع الخطة موضع التنفيذ، وتقوم الجهة المسؤولة عن التخطيط بالاشتراك مع جهات التنفيذ، وتقوم جهات التنفيذ بإصدار القرارات

والتعليمات الضرورية لتنفيذ الخطة وتنسيق عملية التنفيذ في ضوء الأهداف المحددة سلفاً مع التدعيم بالعاملين الأكفاء والقدرات الفنية والإدارية.

١-٥-٤؛ متابعة وتقييم عملية التنفيذ

وفي هذه المرحلة يلزم الرقابة على الخطة؛ من حيث متابعة تنفيذ الخطط واكتشاف إذا ما كان يوجد بها أى انحرافات، وتحليل هذه الانحرافات، ومعرفة أسبابها. وقد يستلزم الأمر إعادة إعداد الخطة أو إجراء بعض التعديلات عليها، أو اتخاذ بعض القرارات الإدارية لتصحيح المسار والالتزام بالخطة. وتحديد أوقات المتابعة والتقييم يتوقف على ظروف التنفيذ وما تقررته الإدارة.

ويلزم فى هذه المرحلة أيضاً، متابعة التنفيذ أول بأول، وإعداد التقارير الدورية عن حالة العمل والمراحل التى تمت، والصعوبات التى قابلت التنفيذ والمسئولة عن تأخره عن التوقيت الزمنى المحدد إلخ.

وبالتالى تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل التخطيط؛ حيث إذا تم وضع خطة صحيحة وإقرارها... إلخ، ثم تنفيذها بشكل غير سليم؛ تكون النتيجة غير ايجابية، ويلزم هنا القول أن الأربعة مراحل من الأهمية بمكان للوصول إلى الأهداف الموضوعية والمحددة سلفاً فى ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة.

الفصل الثانى

التخطيط السياحى

مدخل فى التخطيط والتنمية السياحية _ ٢٤ _ أ.د/محمد رفعت د. غادة وفيق د. فاروق عبدالنبي

إن الهدف من التخطيط، هو الوصول للحلول المثالية للمشاكل الناتجة عن عملية التنمية، بهدف تعظيم فوائد التنمية وبالتالي الدخل، ومن ثم فالتخطيط السياحي يهدف إلى التأكيد على أن الفرص متاحة للسياح؛ لتحقيق خبرة ممتعة من زيارتهم للمقصد السياحي، وفي نفس الوقت وسيلة لتحسين طريق حياة المقيمين في المناطق المختلفة للمقصد السياحي.

(١-٢) ماهية التخطيط السياحي:

يعرف التخطيط السياحي على أنه:

- عملية تحديد العمل المستقبلي المناسب من خلال عدة بدائل، ويتحدد هذا العمل في ضوء الدراسات والبحوث وتحليل الحقائق المتوفرة.
- أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة.
- نوع من أنواع التخطيط التنموي؛ وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة، التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط هذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه.
- عملية تعتمد على البحث والتقييم وذلك من أجل نمذجة المساهمة المحتملة للسياحة في رفاهية الإنسان وتحقيق الجودة البيئية.

(٢-٢) أهمية التخطيط السياحي

لاشك أن التخطيط السياحي المدروس له عظيم الأثر فى الاستخدام الأمثل للموارد السياحية بأنواعها مع السعي لتحقيق متطلبات السائح معتمداً فى ذلك على دراسة احتياجاته ومتطلباته، مما يحقق تعظيماً للمنفعة والعائد السياحي، مع محاولة منع أو تقليل أى آثار سلبية ناتجة عن عملية التنمية السياحية فى المستقبل. ولذلك هناك مجموعة من العناصر التى تعكس أهمية التخطيط السياحي:

- نموذج Optimizing استخدام الأراضي Land-use وفقاً للمتطلبات والاحتياجات الخاصة بالسائح Tourist-Oriented، أو بمعنى آخر الموافقة بين العرض والطلب على أساس الطلب.
- إيجاد آلية لإمداد السائح بالخدمات والتسهيلات فى مختلف المناطق الجغرافية، مع الأخذ فى الاعتبار الحفاظ على الموارد وتعظيم المنافع للمجتمع المحلى.
- تقديم الخطوط العريضة لعملية التنمية السياحية، مع تحقيق التكامل والتنسيق بين أطراف عملية التنمية من إقامة، ونقل، وتسهيلات سياحية أخرى.
- يحدد التخطيط السياحي المستوى المناسب من التنمية للمقومات السياحية الموجودة فى منطقة الجذب السياحي، مع تقديم كافة السياسات والاستراتيجيات اللازمة لعملية التنمية السياحية.
- تجنب المناطق السياحية حدوث المشكلات والصدمات الثقافية، مع تحقيق المرونة فى عملية مسايرة التغير فى الطلب السياحي مع الموقع أو المنطقة.

■ دراسة الإطار التشريعي والمنظمي اللازم لتطبيق خطط التنمية السياحية، مع وضع المعايير والاستراتيجيات اللازمة لنجاح هذه الخطط وتناسقها مع بعضها.

■ التعرف على المناخ العام والخاص بالسياحة، والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرار بالنسبة للسائح؛ حتى يمكن وضع خطط سياحية مناسبة تهدف لرفع معدلات التدفق السياحي وتنظيمه.

■ تخطيط النشاطات السياحية بشكل سليم ودقيق، سيمكن من توظيفه كوسيلة للمحافظة على المعطيات الثقافية والبيئية في منطقة الهدف، والتعامل مع هذه المعطيات على أنها ثروة وطنية لابد من المحافظة عليها وحمايتها باستمرار.

(٢-٣) مراحل التخطيط السياحي

التخطيط السياحي ليس فقط تشكيلة من الخطط للمستقبل ولكن أيضاً تنفيذ هذه الخطط، ومن المهم أن يكون التخطيط السياحي موجه للسوق Market-Oriented ، ويوفر المنتج المطلوب للسائح. وتتم عملية التخطيط السياحي بمجموعة من المراحل هي: تحليل عملية التنمية السياحية السابقة، تشكيل السياسة السياحية، وضع استراتيجيات التنمية، تطوير الاستراتيجيات البديلة واختيار الاستراتيجية الأفضل، تنفيذ الاستراتيجية المختارة، والرقابة والتقييم.

٢-٣-١ مرحلة تحليل التنمية السياحية السابقة

ويطلق على هذه المرحلة مرحلة الإعداد Preparing Phase، أو مرحلة تحليل الوضع الحالي Current situation analysis، وأياً كان مسمى هذه

المرحلة، فهذه المرحلة تشمل تحليل لما تم تحقيقه فعلاً، ايجابياً كان أو سلبياً، مع تقييم الوضع الحالي للسوق، الموارد السياحية الطبيعية كانت أو بشرية، المحددات السياسية والتشريعية لعملية التنمية في هذا المجتمع، الفرص المتاحة من منظور الطلب والعرض.

٢-٣-٢ مرحلة تشكيل السياسة السياحية

وتعرف السياسة السياحية Tourism Policy على أنها مجموعة القرارات المتعلقة بالسياحة والتي تتكامل مع السياسة القومية للتنمية، وتحدد توجه القطاع، والأحداث المطلوب اتخاذها، أو بمعنى آخر، فهي الخطوط العريضة التي تشكل تنمية القطاع السياحي. ولا بد أن تشمل هذه المرحلة عملية وضع الأهداف المرغوب تحقيقها بدقة، بعد الفروغ من المرحلة الأولى ومبينة عليها؛ حيث يتم استخدام كل المعلومات التي تم الحصول عليها من مرحلة الإعداد في عملية تحديد المطلوب تحقيقه في شكل أهداف واقعية وموضوعية. وهذه الأهداف قد تكون أهداف استراتيجية Strategic goals؛ وهي الأهداف التي تضعها الإدارة العليا، أو قد تكون أهداف تكتيكية Tactical goals؛ وهي أهداف تضعها الإدارة الوسطى، وأهداف تشغيلية Operational goals؛ وهي أهداف تضعها الإدارة الدنيا في المؤسسة. ويعبر الشكل التالي عن عملية وضع الأهداف.

ولعل أهم أهداف السياسة السياحية هي إرضاء الزائر satisfaction، والحماية البيئية Environmental protection، ومكافأة المطورين Visitor والمستثمرين Adequate rewards to developers and investors، وقد يكون هناك سياسة سياحية تم وضعها في مراحل التنمية السياحية السابقة والتي قد يلزم تعديلها وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها، أو يمكن تشكيل سياسة سياحية

جديدة بأهداف جديدة على ضوء الموارد المتاحة، ويجب أن تعكس هذه الأهداف الأولويات القومية وتوضع هذه الأهداف بوضوح، ويلزم التأكيد على أن هذه الأهداف تتوافق فيما بينها لتعظيم هدف قومي واحد.

٣-٣-٢ وضع استراتيجيات التنمية

استراتيجية التنمية تشتمل على الوسائل التي بها تستخدم الموارد لمقابلة الأهداف الموضوعية في السياسة السياحية، ومع وضع استراتيجية التنمية يلزم التأكيد على الوسائل الخاصة بتطوير الموارد المتاحة (العرض) ليتوافق مع الطلب والتقنيات اللازمة لتطوير هذه الموارد... الخ، ويلزم في هذه المرحلة اشتراك منفذى الاستراتيجيات في وضعها؛ حتى تتوافر الجدية في تنفيذها.

٣-٣-٢-٤ تطوير الاستراتيجيات البديلة واختيار الاستراتيجية الأفضل

في هذه المرحلة لا توضع استراتيجية تنمية واحدة، ولكن يتم تطوير مجموعة من الاستراتيجيات البديلة، وبعد تطوير مجموعة من الاستراتيجيات البديلة، يتم الاختيار والمفاضلة بينها لاختيار الاستراتيجية المناسبة، وذلك بعد تحليل كل الاستراتيجيات وتقييمها وفقاً للمراحل السابقة من عملية التخطيط وخاصة مرحلة تحليل الوضع الحالي. ويلخص الشكل التالي مجموعة من المعايير الخاصة بتقييم هذه الاستراتيجيات على سبيل المثال وليس الحصر كالتالي:

جدول (١) بعض المعايير الخاصة بتقييم الاستراتيجيات

المعيار	الاستراتيجية (١)	الاستراتيجية (٢)	الاستراتيجية (٣)
- إتاحة التمويل.
- قبول الاستراتيجية سياسياً.
- إتاحة الموارد الطبيعية.
- توافق الاستراتيجية مع اتجاهات السوق.
- قدرة الاستراتيجية على مقابلة الأهداف الموضوعة.
- مدى توجه الاستراتيجية للسوق المستهدف.

ويتم وضع مجموعة من الأوزان لكل معيار؛ ليتم الاختيار الأنسب من بين هذه الاستراتيجيات والوقوف على أفضلها، ويطلق على هذه المرحلة مرحلة إقرار الخطة أو الإستراتيجية.

٢-٣-٥ تنفيذ الإستراتيجية المختارة

بعد اختيار الاستراتيجية الأفضل Preferred alternative، والتي تم اختيارها في المرحلة الرابعة، يتم وضع برنامج التنفيذ لهذه الإستراتيجية؛ عن طريق وضع الاستراتيجيات الفرعية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الرئيسية.

٢-٣-٦ المتابعة والتقييم

يلزم في كل مرحلة من مراحل تنفيذ الإستراتيجية عملية الرقابة لما يتم تنفيذه أول بأول وتقييمه؛ حتى يتم رصد أى انحرافات عما يراد تحقيقه، وتصحيح هذه الانحرافات، عن طريق التغذية المرتدة Feed back إلى مصدر الانحراف، وإزالة أسباب هذا الانحراف أو تعديلها بما يتوافق مع الهدف

المنشود. ويلزم التتويه على أن عملية التخطيط السياحي يلزمها تحديد مصدر التمويل Funding source اللازم لعمليات التخطيط.

(٢-٤) مستويات التخطيط السياحي

هناك مستويات عدة للتخطيط السياحي هي:

- ١- تخطيط موقع سياحي (خطة تنمية سياحية لموقع).
- ٢- تخطيط محلي سياحي (خطة تنمية سياحية لمنطقة).
- ٣- تخطيط اقليمي سياحي (خطة تنمية سياحية لإقليم).
- ٤- تخطيط قومي شامل سياحي (خطة تنمية سياحية قومية).
- ٥- تخطيط دولي سياحي (خطة دولية للسياحة).

٢-٤-١ تخطيط موقع سياحي The Site Scale Planning

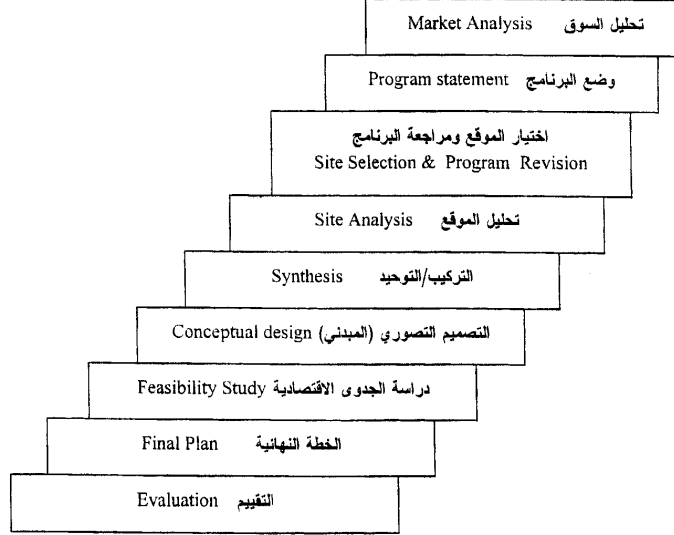
ويخصص هذا النوع من التخطيط لموقع سياحي في أي منطقة على حسب مقوماتها وامكاناتها الطبيعية أو السياحية، مثل موقع مميز على ساحل البحر الأحمر، أو على ساحل البحر المتوسط. ويلزم وجود معلومات عن الأنشطة التي يتم ممارستها في المنطقة، والموارد المتاحة في الموقع، ومرغبات السياحة...الخ. ويجب أن يكون هناك تعاوناً بين مخططي ومصممي الموقع Site Planners-Designers. وهناك مجموعة من المعايير عند تخطيط وتصميم الموقع السياحي تتمثل في:

- (أ) التنوع الثقافي والتاريخي في الموقع.
- (ب) المغريات الطبيعية الفريدة.
- (ج) الطقس (معدل سقوط المطر، تنوع درجات الحرارة....الخ).

- (د) ما يعنيه الموقع لزواره (نواحي تاريخية - طبيعية...الخ).
- (هـ) الحساسية البيئية للموقع.
- (و) سهولة الوصول للموقع ومدى قربه من السوق السياحي.
- (ز) استخدام العناصر المحلية في تصميم الموقع.
- (ح) سهولة الحركة داخل الموقع، وتوافر خدمات الإسعاف والمطافئ والطوارئ، وسعة الطرق، المساحات بين المباني ... الخ.

وهناك مجموعة من الخطوات لتخطيط وتصميم الموقع السياحي يوضحها

الشكل التالي:



شكل (٣): خطوات تخطيط وتصميم الموقع السياحي

وتتناول الدراسة هذه الخطوات بشيء من التفصيل الموجز:

(١) تحليل السوق Market Analysis

كأي عملية تخطيطية يلزم فيها تقييم الوضع الحالي والتعرف على شرائح السوق المستهدفة، وخصائصها ومتطلباتها، فذلك ينطبق حتماً على تخطيط الموقع السياحي، من حيث فهم احتياجات العملاء (السياح) وسلوكياتهم الشرائية وتوقعاتهم؛ وذلك لتخطيط هذا الموقع بما يناسب احتياجات السياح وتوقعاتهم.

(٢) وضع/تحديد البرنامج Program Statement/Definition

يشتمل البرنامج على كل الهياكل المخططة، واستخدام الأراضي Land use في مشروع تخطيط الموقع، ولعل العديد من المشروعات تفشل بسبب الخطأ في تحديد برنامج التخطيط أكثر من أى سبب آخر، ولتجنب هذه المخاطرة، يلزم البرنامج الخاص بالتخطيط والتصميم بكل خطواته التفصيلية.

(٣) اختيار الموقع ومراجعة البرنامج Site Selection and Program Revision

يقع عبء اختيار الموقع على المصممين والمطورين designers and developers، إلى جانب تحديد شكل التصميم المعماري، مدى مناسبة الموقع الذي تم اختياره للمشروع المقترح مع الأخذ في الاعتبار سهولة الوصول للموقع، إعداد وحجم الموقع، مدى إتاحة مساحات أرض للتوسع المستقبلي في المشروع، وكذلك ضوابط وقواعد استخدام الأراضي (الشروط والمواصفات البنائية الخاصة بالموقع). وبعد اختيار الموقع، يتم مراجعة البرنامج؛ حتى يمكن الوقوف على أى تعديل في البرنامج، والخروج ببرنامج نهائي للتصميم.

بعد اختيار الموقع، يتم توصيف الخصائص المختلفة للموقع توصيفاً مفصلاً كالتالى:

(١-٤) عوامل خاصة بالموقع On-Site factors

(١-٤-أ) عناصر المباني/التعمير Constructed Elements

- حدود الموقع
- المباني الموجودة، المباني الأثرية والتاريخية، الكباري... إلخ.
- الطرق بأنواعها.
- خطوط الكهرباء، محطات البنزين إلخ.
- استخدامات الأراضي فى الموقع.
- الشروط والمواصفات البنائية.

(١-٤-ب) الموارد الطبيعية: Natural Resources

- الطبوغرافيا، الأماكن المرتفعة والمنخفضة، مدى التدرج فى السطح... إلخ.
- أنواع التربة ومدى استقرارها وخصوبتها.
- المياه ومصادرها.
- الطبيعة الجيولوجية من رمال وحصى وصخور... إلخ.
- الحياة البرية والنباتية.
- الطقس ودرجات الحرارة، سطوع الشمس و اتجاهات الرياح... إلخ.

- المنظر View والملايح العامة للمكان.
- الروائح، الأصوات، توزيع الموارد في الموقع الخ.

(٤-٢) عوامل خارج الموقع: Off-Site factors

- استخدامات الأراضي المحيطة بالموقع وخصائصها.
- مصادر التلوث المحتمل والذي قد يضر بالموقع.
- التأثيرات السلبية للروائح والأصوات الغريبة في الموقع.
- الخدمات الخارجية وسهولة الوصول لها.
- النقل والمواصلات والاتجاهات المستقبلية والجديدة حول الموقع.

(٥) التوحيد (التأليف بين حقائق الموقع) Synthesis

وتشتمل هذه الخطوة على تحقيق التركيب/التأليف بين الحقائق التي تم جمعها من قبل في المراحل المختلفة لتصميم الموقع، ولعل هذه الحقائق قد تساعد على إيجاد فرصة تنموية جديدة للموقع، أو إضافة تسهيلات وخدمات جديدة، أو شريحة سوقية لم يتم اعتبارها في الخطوات السابقة، وكذلك مدى اتفاق عناصر المشروع مع بعضها البعض، ويتم تحقيق ذلك من خلال الأشكال التوضيحية Diagrams ؛ لتوضيح العلاقة بين التسهيلات، ووضع الترتيبات المناسبة للزوار والإدارة والصيانة.... الخ. وقد يتغاضى العديد من المخططين عن هذه المرحلة متجهين مباشرة إلى مرحلة وضع الخطط، ولكن اعتبار هذه المرحلة يساعد على كشف أخطاء قد لا تكتشف إلا عند التنفيذ أو إضافة تسهيلات مفيدة للموقع الخ.

Conceptual Design (٦) التصميم المبني (التصوري)

وفي هذه المرحلة يكون هناك تصور مبني للخطة، ويتم وضع الخطط البديلة تحت مختلف الافتراضات، وتوضح الخطة الأماكن المحمية، الأماكن التي سيتم استخدامها، الطرق والممرات، المداخل، المساحات المفتوحة، المساحات الخضراء..... الخ.

Feasibility Study (٧) دراسة الجدوى الاقتصادية

مع وضوح وتحديد ما سيتم تحقيقه، وأين ومتى، يلزم تقدير رأس المال المطلوب، وتكاليف تطوير الموقع، تكاليف البناء والمعمار، التجهيزات والمعدات... إلخ. كذلك يتم دراسة البيئة الطبيعية؛ من حيث التأثيرات الإيجابية والسلبية على البيئة من كل خطة تم وضعها، وكيفية تقييم تأثير المشروع على الموارد الطبيعية الموجودة.... إلخ. وأيضاً الدراسة الاجتماعية؛ من حيث تأثير المشروع على أساليب الحياة في المنطقة، العمالة.. إلخ.

Final Plan (٨) الخطة النهائية

بعد الوقوف على خطة مبدئية مناسبة من بين الخطط التي تم وضعها في المراحل السابقة، وتقييمها اقتصادياً، يتم البدء في تصميم خطة نهائية تشمل على ما سيتم تنفيذه، وكيف، والتعاقدات الخاصة بذلك؛ وذلك من خلال إعداد ما يعرف بالخطط التشغيلية Operational Plans، وكذلك توفير الرسوم المعمارية للموقع، تحديد الجدول الزمني لانتهاء العمل بالمشروع، طرق التأمين، طرق الدفع، واختيار شركة جيدة للتنفيذ... إلخ.

بما أن المشروع قائم فى الأساس على تقديرات السوق Market Estimates، فهناك ضرورة لتقييم ماتم انجازه مقابل ما هو مراد انجازه وتحقيقه من أهداف، وكل التغيرات المستقبلية الناتجة بالتبعية عن الطبيعة المتغيرة لصناعة السياحة، وتوفير التقنية المرئدة؛ لتصحيح أي انحرافات عما هو مراد تحقيقه.

٢-٤-٢ تخطيط محلى سياحي The Local Scale Planning

تتكون الدولة من عدة أقاليم، وكل إقليم ينقسم بدوره إلى أقاليم أصغر أو مناطق فيها أنشطة معينة (إقليم زراعي- صناعي- سياحي.... إلخ)، وكل إقليم أو منطقة يتكون من مدن أو ريف أو تجمعات سياحية أو سكنية إلخ.

ويمكن أن تكون المدينة أو القرية سياحية أو صناعية .. إلخ، وقد تجمع بين أكثر من نشاط، ويختلف التخطيط لكل منها عن الآخر، ويقتضى ذلك القيام بدراسات عديدة للمدينة وموقعها وكيفية الاستفادة منها، وذلك يقع على عاتق لجان تخطيط المدن أو القرى، ولابد أن تقتزن مشروعات تخطيط المدن بدراسة مشروعات السياحة والآثار وأماكن الجذب بها، وربط التخطيط العمراني بالتخطيط السياحي، وبرامج النهوض بالسياحة على أوسع نطاق؛ بإيجاد الخدمات المناسبة بما يحقق الانسجام التام مع المدينة ويتقابل معها لتظهر المدينة أو القرية بشكل متناسق ومنسجم بكل عناصره واستعمالاته المختلفة والتي يكمل كل منها الآخر.

ويكون أكثر شمولية من المستويات السابقة، والإقليم في مصر قد يشمل عدة محافظات معاً، مثل إقليم القاهرة الكبرى الخ، والتخطيط الإقليمي هو دراسة الإمكانيات والموارد المتاحة لكل إقليم والعمل على استغلالها وتنميتها ووضع الخطط التنموية للإقليم استرشاداً بالخطة التي وضعها التخطيط القومي الشامل، أو هو عبارة عن رسم خطة للتوزيع الإقليمي لمشروعات الخطة الشاملة للدولة والتي تشتمل على التخطيط الاقتصادي، العمراني، السياحي، وبمعنى آخر هو محاولة مدروسة لإيجاد الاستغلال الأكمل للموارد الطبيعية؛ عن طريق التخصيص الانتاجي الإقليمي بحسب موارد ومزايا كل إقليم طبيعي. وعموماً يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحسين ورفع كفاءة الطرق والمواصلات والبنية الأساسية بغرض الحصول على أفضل النتائج من الخدمات الحالية، وكذلك تخصيص وتعيين الاستعمالات للأراضي غير الزراعية؛ كالغابات والمساحات ذات الجمال الطبيعي، والتي يمكن استغلالها سياحياً ووضع خطة لتنمية هذه الموارد. وفي مجال السياحة وضع تخطيط إقليمي سياحي، مثل خطة تنمية إقليم البحر الأحمر سياحياً، خطة تنمية سيناء سياحياً، لتخطيط أماكن التنمية السياحية والأماكن الصالحة للاستغلال السياحي، ونوعية هذا الاستغلال، ووضع خطة زمنية لمراحل تنمية هذه الأقاليم سياحياً.

٢-٤-٤ تخطيط قومي شامل سياحي The Destination Scale planning

ويكون على مستوى الدولة، وهو دراسة لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة بغرض تنميتها واستغلالها، سواء كانت طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية، بهدف خلق توازن على مستوى أقاليم الدولة حسب موارد كل من هذه الأقاليم. وقد تكون العناصر الرئيسية للتخطيط على مستوى المقصد هي:

(أ) النقل والوصول من الأسواق السياحية إلى أحد المقاصد السياحية.

(ب) الخدمات العامة في المقصد.

(ج) ربط المواصلات والطرق بين المدن والجوانب المختلفة في المقصد كله، ومن أمثلة ذلك خطة السياحة الأولى التي تمت بمعرفة مجموعة من الخبراء الألمان والمصريين عام ١٩٧٨ تحت إشراف معهد شتاينبرج.

وعملية تخطيط المقصد يجب أن تشمل مخططي التنمية، رجال الأعمال، رجال الفنون، ومسؤولي حماية الموارد الثقافية والطبيعية والمدنيين.. الخ.

٢-٤-٥ التخطيط السياحي الدولي International Scale Planning

ويكون تخطيط متعاون فيه مجموعة من الدول المتشابهة من أجل الاشتراك في تخطيط متكامل؛ بهدف تكامل هذه الدول في جميع النواحي الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ، وذلك بغرض التنمية المتكاملة، وذلك بشتى الطرق؛ عن طريق ربطها بشبكة من الطرق والسكك الحديدية والمواصلات، والتي قد تساعد في عملية التنمية الشاملة والتنمية السياحية، ومثال ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

٢-٥ التخطيط البيئي

لقد أدرك الاقتصاديون أهمية البيئة في دعم التنمية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور فرع جديد من العلوم الاقتصادية يسمى بالاقتصاد البيئي Environmental Economic

والذي تعتمد على فلسفته أساسا على المحافظة على البيئة وحل مشكلاتها فاستخدام الموارد والضغط عليها دون أخذ البعد البيئي في الاعتبار يؤدي إلى زيادة التحميل على البيئة مما يؤدي إلى تدهورها .

ومن هنا ظهر مفهوم التخطيط البيئي كمنهج لتطبيق سياسة الحكومات في تأكيد الإدارة البيئية الجيدة وذلك بتنظيم استخدام الموارد البيئية بنجاح .

وبالتالي فإن التخطيط البيئي هو " التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المتطور وغير المتطور وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية ومن ثم فالتخطيط البيئي هو مفهوم ورؤية واعية تعمل كضابط لكل أنواع الخطط التي تستخدم موارد البيئة بما يحقق لها الاستخدام المتوازن الأمن .

٢-٥-١ التخطيط البيئي وتنمية البيئة الطبيعية ومواردها :

يختلف موضوع التخطيط البيئي في دول العالم من دولة إلى أخرى فهو يعتمد على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للتخطيط في الدولة كما أن هناك عدد كبير من الدول المتقدمة في العالم تفتقر إلى أسلوب التخطيط الشامل لأن التخطيط فيها لم يبرمج ويتبع بشكل جيد .. ولما كانت الدول النامية تتمتع بإمكانات طبيعية غير محدودة تتمثل في :

- المناخ المعتدل على مدار السنة وهو المناخ السياحي النموذجي والطبيعة السياحية المتباينة والتي تضم أمثلة متنوعة من الحياة البرية والبحرية والمزارات ذات التراث التاريخي والحضاري .
- هذا بالإضافة إلى البيئة البكر العذراء فانه من الممكن أن تستوعب هذه الدول التنمية السياحية والاقتصادية بصورة مثالية .

ومن ثم يتبين أن التخطيط البيئي عامل هام في خطط التنمية الاقتصادية كما أن التخطيط الإقليمي عامل هام في خطط التنمية الاقتصادية خاصة في النواحي الآتية :

- ١- التأكد من ملائمة المنطقة للتنمية المقترحة في هذا المضمار ويمكن لتخطيط الدولة أن يحدث تغييرا في مشروع الخطة إذا اثبت عدم ملائمة المنطقة للتنمية والإنشاءات بناءا على اعتبارات فنية اقتصادية .
- ٢- ترسيخ الروابط الزمنية والإقليمية لبرامج التنمية المنفصلة المقترحة في خطط التنمية الاقتصادية .
- ٣- تحديد احتياجات الاستثمار للتعمر والتنمية التي يتعذر اجتازها لتنفيذ الاستثمارات المخططة أصلا أو لتحقيق مستوي معيشي أفضل للمنطقة أو لتنفيذ العمل بالنفقات المالية المخصصة للمنطقة بناءا على فرضيات معينة وردت في الخطط الاقتصادية والاتجاهات السياسية للدولة .
- ٤- وضع الأسس المحكمة والثابتة لتكاليف المنشآت مع الأخذ في الاعتبار للاحتياجات الاستثمارية لهذه المنشآت وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار المقترح .

٢-٥-٢ الأهداف الرئيسة للتخطيط البيئي

يهدف التخطيط البيئي إلى تحقيق الأغراض الرئيسية التالية :

- ١- وضع برنامج شامل ومتكامل للتنمية في حق الزراعة والصناعة والسياحة والأوضاع الاجتماعية والبيئية وصياغتها ضمن حدود وطاقت السياسة التنموية علي الصعيد القومي والإقليمي .
- ٢- وضع إستراتيجية مناسبة تعمل علي نماذج وخطط مدروسة بشكل محكم للاستيطان والحد من المركزية والامتداد العشوائي بالمدن والقرى.

مدخل في التخطيط والتنمية السياحية - ٤٩ - د. محمد رفعت د. غادة وفيق د. فاروق عبد النبي

٣- وضع إستراتيجية مناسبة تعمل على إيقاف تركيز وتكدس الأنشطة في المراكز الحضرية وتنمية وتطوير المجتمعات الحضرية والريفية وذلك من أجل التخفيف من تباين مستوي المعيشة والحد من عدم التوازن القائم في أوضاع سكان المدن والقرى والحفاظ على المقومات البيئية والمواقع الطبيعية كالشواطئ والمناطق الأثرية والمناطق ذات الطابع الخاص .. الخ

فالتخطيط البيئي العلمي يسهم في التنمية الاقتصادية بأكثر من طريقة فبالعمل المشترك مع خطط التنمية الاقتصادية القومية يمكن الاستفادة اقتصاديا من مصادر المنطقة عن طريق تأمين الإطار المحكم والمتناسق للتوزيع المنطقي والمعقول للمواطنين والنشاطات الاقتصادية

أن مهمة إيجاد وحماية البيئة المناسبة للتنمية السياحية مهمة معقدة ومتداخلة بعضها ببعض فهي تتطلب جهودا تنموية مكثفة للمساهمة في إيجاد إستراتيجية التنمية الطبيعية الملائمة وأول هذه الإجراءات الإستراتيجية المطلوبة من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية وسريعة في التنمية السياحية هو تركيز الاستثمارات المبنية على التسهيلات الطبيعية في أقاليم معينة من الدولة ذات الأفضليات التنموية .

فعلى دول العالم النامي من أجل الحفاظ على البيئة والتراث القومي وحماية الطبيعة من أجل بقاءها كعنصر رئيسي في عملية الجذب السياحي وتنشيط الحركة السياحية اتخاذ الخطوات التالية :

أولا : المسح السياحي

- ١- دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية والتجهيزات السياحية بما فيها من ثروات ثقافية وأثرية وتاريخية وبنية تحتية وفوقية وتحديد مناطق التنمية السياحية وكيفية إنمائها دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في التنمية السياحية كالأنشطة المختلفة للقوى العاملة والديموغرافية.
- ٢- تحليل العرض والطلب السياحي ووضع برامج تنمية قطاع السياحة ورفع مستواه

ثانيا : أيجاد جهاز التخطيط والمحافظة على البيئة الطبيعية :

مهمة حماية البيئة والطبيعة مهمة متداخلة بعضها في بعض وتتطلب جهودا تنموية مشتركة للمساهمة في أيجاد استراتيجية التنمية الطبيعية الملائمة ولذلك فإن ضرورة أيجاد جهاز للتخطيط الطبيعي والمحافظة على البيئة أمر بالغ الأهمية نظرا للحاجة الماسة التي تفرضها البيئة السياحية من حيث الحفاظ على المرتكزات الطبيعية والبيئية والحفاظ على بقائها عناصر جذب سياحية هامة .

وليتولى هذا الجهاز المهام التالية :

- ١- وضع برامج شاملة ومتكاملة للتنمية الطبيعية وصياغتها ضمن حدود وطاقت السياسة التنموية على الصعيد القومي والإقليمي
- ٢- وضع النماذج والخطط الكفيلة بتوزيع السكان نحو الأفضل والأمثل في كافة المناطق الحضرية والريفية ووضع البرامج المتناسقة للتنمية وتطوير هذه المجموعات وتحسين مستوى معيشتهم .

٣- تحديد مناطق التنمية واستغلال هذه المناطق إلى الدرجة القصوى بناء على مخطط قياس من أجل المحافظة على عدم تسرب المصادر الطبيعية

٤- وضع مخططات للمواقع الأثرية وصيانتها وتوفير الوسائل التوضيحية لها .

٥- وضع الخطط والبرامج الكفيلة لعدم تلوث البيئة والحفاظ على نقائها وخاصة من الفضلات الخطرة التي تقذف إلى البحار والمحيطات .

٢-٥-٣ التخطيط البيئي للتنمية السياحية

أن التخطيط البيئي الذي يستهدف تحقيق التوازن بين الإنسان وبيئته يركز على جملة أسس عامة تحدد الإطار الذي يدور داخله ومن خلاله التخطيط، ويمكن أن نجمل هذه الأسس فيما يلي:

- أ- التقويم البيئي.
- ب- المتابعة المستمرة.
- ج- النظرة الشاملة والمتكاملة للخطّة.
- د- التنمية المتوازنة.
- هـ- الإدارة البيئية الواعية.
- و- وضع الخطط لصيانة الأنظمة البيئية.

يقصد بالتقويم البيئي الكامل: مجموعة من الإجراءات تسمح بتقدير قدرات المعطيات البيئية بما يمكن المخطط من تحديد نوع الاستخدام الأنسب ودرجة تأثير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على البيئة من خلال الآثار أو النتائج الايجابية والسلبية لمشروع الخطّة ومن ثم يصبح الغرض من أي تقويم التقليل بقدر الامكان من الآثار السلبية دعماً للتنمية .

والمطلوب عند التقويم تجميع المعلومات الجاهزة المتاحة المتصلة بالآثار البيئي المحتمل للمشروع لذلك فانه يلزم لإجراء التقدير المبدئي توافر المعلومات التالية :

- وصف بيئي للمواقع المحتمل اختيارها .
- وصف قائمة بالآثار البيئية للمشروع .
- وصف أساليب الرقابة البيئية المعتمد القيام بها .

ويمكن تقسيم المبادئ الأساسية التوجيهية لتقييم الآثار البيئية لثلاثة مجالات هامة هي:

١- المجال الأول :

يتناول الإطار الإجرائي حيث يتم أبداء المشورة لهؤلاء المكلفين باتخاذ قرار بالقيام بإجراءات لتقييم الآثار البيئية للمشروع المقترح ولتحديد موقعه بالصورة المثلى ويقترح إيجاد ترتيبان تنظيمية ومنها إنشاء مكتب للمراجعة أو هيئة لتقدير الموقف بحيث تتناط مسؤولية وضع القرارات المتعلقة بالتنمية في الاعتبار البيئية الموضوعية.

٢- المجال الثاني:

ويشمل نظرة عامة علي ما تم تناولة في عملية تقييم الآثار البيئية أعلاه وهو يقدم المشورة بصورة عامة حول ما ينبغي أن يكون عليه حصيلة الجهود المبذولة في هذا الصدد ويبين إجراءات المنهجية التي يمكن تبنيها للحصول علي هذه النتائج ويمكن أن يفيد أيضا في تذكير العاملين المختصين لذي قيامهم بتقديرات محدودة للآثار البيئية بالإطار الذي ينبغي أن يعملوا ضمن حدوده.

٣- المجال الثالث :

يوجه إلى أعضاء هيئة موظفي المكتب أو العاملين في أي منطقة أخرى
تقوم بالتنفيذ أو المساهمة في عمليات محدودة لتقييم الآثار البيئية حيث يتم
الاهتمام بالنقنيات أو الأساليب الفنية المتاحة للخبراء المخصصين عند قيامهم
بعملهم وهو يعتمد على الآتي :-

١- تقييم البيئة والتلوث .

٢- التقييم الاقتصادي - الاجتماعي .

أن استخدام العلوم الأيكولوجية والبيئية في التخطيط الإنمائي له هدف
مزدوج هو تعزيز أهداف التنمية وتوقع أثار أنشطة التنمية على الموارد
وعمليات عالم الطبيعة فان التقدير شأنه أن يساعد في تحديد البدائل ذات الجدوى
وان يساعد على تجنب العديد من المشكلات التي تثار حين تظل هناك أثار
أيكولوجية هامة إذ يتطلب التقييم البيئي وجود مجموعة مختلفة من التخصصات
تعمل كفريق واحد كما يحتاج التقييم البيئي المتابعة المستمرة لتسجيل التغيرات
البيئية التي قد تحدث أثناء التنفيذ لوضع البدائل أو الحلول الملائمة لها فيخدم
التقييم البيئي صانعي القرار Decision Makers بما يقدمه من تقييم للقدرات
البيئية على اختيار أفضل الخطط ملائمة لظروف البيئة .

ب- المتابعة المستمرة :

المتابعة عبارة خطوات مستمرة ومنتظمة تقوم بها جميع الأجهزة للتعرف
على ما تم تنفيذه ومقارنته مع ما كان مستهدفا تحقيقه في جميع المجالات

واستخدام الاستشعار من البعد كنموذج لمعرفة ما تحتاجه في المستقبل القريب في تعديل الخطط وتنفيذها .

والمتابعة تساعد علي التعرف علي العوامل والأسباب التي أدت الى القصور في التنفيذ ومدى ما حققه وبالمتابعة يمكن اكتشاف أسباب قوة الدفع في بعض البرامج والقصور الواضح في برامج أخرى ويمكن بناء علي المتابعة تعديل الخطة أو تحسين عمليات التخطيط في الخطط المقبلة .

ج- النظرة الشاملة للخطة :

يقصد بها ألا تقتصر نظرة المخططين في تقويم مشروعات أو معطيات البيئة عند حد النظرة الاقتصادية البحتة فحسب وإنما يجب الاهتمام أيضا بالآثار والمنافع البيئية الملموسة علي المدى القصير والبعيد إذ كثير ما تمثل هذه الآثار جوانب لها أهميتها وخطورتها بما يقتضي وضعها في الحساب عند وضع الخطة وقد أثارت هذه القضية في مؤتمر البيئة البشرية في استوكهولم عام ١٩٧٢ وكان في توصيات هذا المؤتمر

"أن الضمان الوحيد لاستمرار برامج التنمية هو التعهد بحماية البيئة إذ لا وسيلة لاستمرار التنمية إذا تسببت برامجها في انهيار البيئة أو في الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية المتاحة "

فالمشروعات السياحية ضمن الخطة يجب أن تتضمن تنفيذ كل الإجراءات التي تضمن حماية البيئة من التلوث حتي نتجنب الآثار أو النتائج البيئية الخطيرة المصاحبة للتلوث .

وتقتضي النظرة الشاملة والمتكاملة أن يتساءل المخطط هل سيصاحب تنفيذ مشروعات الخطة مخاطر بيئية وما هذه المخاطر ؟ وما الضوابط التي يمكن أن تحد من هذه المخاطر بما يحقق الفائدة المرجوة من تنفيذ المشروعات ؟ وما مقدار النفقات اللازمة لتفادي هذه المخاطر وحسابها ضمن تكلفة المشروع ؟

كما أن شمولية الخطة وتكاملها تقتضي بالضرورة - تبين بعض المشروعات التي تستهدف بالدرجة الأولى صيانة موارد البيئة وتمييزها والمحافظة عليها بغض النظر عما إذا كانت ستحقق عائد اقتصاديا علي المدى القريب أم لا وذلك لأن هذه المشروعات قد يكون لها من خلال النتائج البيئية والسياحية والصحية علي المدى البعيد قيمة اقتصادية كبيرة إذا قومت ماديا .

فالخطة البيئية عندما تتبنى مثلا مشروعات لتثبيت الكثبان الرملية أو تشجير بعض المناطق فإن مثل هذه المشروعات لا يهدف منها في المقام الأول تحقيق عائد اقتصادي بقدر ما نهدف إلى صيانة البيئة وحمايتها من أخطار زحف الرمال أو لخلق مناطق تروحية تحقق أهدافا صحية واجتماعية وسياحية .

ولتحقيق هذه النظرية يجب أن يوجه استخدام الموارد توجيها بيئيا حتى لا تحدث ردة أيكولوجية Ecological Backlash وهذا يعني كثافة استخدامية متوازنة بحيث تكون عالية إلى الحد الذي يتيح الاستخدام الكفاء من ناحية وتكون منخفضة لدرجة تكفي لتلاقي الضرر البيئي من ناحية أخرى فالعبرة ليست في مقدار الحماية البيئية ولكن في استمرار الأنظمة الأيكولوجية في أداء وظيفتها بدون خلل .

د- الإدارة البيئية الواعية :

تعتبر الإدارة البيئية الواعية من أهم الأسس الاستراتيجية في عملية التخطيط فالإدارة البيئية الواعية هي التي تحقق تنفيذ بنود الخطة تنفيذًا سليماً واتخاذ الإجراءات الواقية من احتمال حدوث أي تدهور في معطيات البيئة أثناء التنفيذ مما يعطي للخطة المرونة الكافية في إعادة ترتيب البرامج أو تعديل الخطة لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة ويرتبط بالإدارة البيئية توفير الكوادر الفنية والتي تتمتع في نفس الوقت بدرجة عالية من الوعي أو الحس البيئي لأدراك الأبعاد المختلفة بما يضمن إدارة بيئية جيدة .

وهذا يعني أن نجاح أي خطة بيئية رهن بتوفير مثل هذه الكوادر المؤهلة فنياً وبيئياً إذ يلاحظ أن من العيوب الخطيرة التي ترنكب في حق التنمية وخاصة في الدول النامية الفجوة الواسعة بين طموحات خطط التنمية والكوادر القائمة علي تنفيذها .

اذ كثيراً ما تكون هذه الكوادر أقل كثيراً من طموحات خطط التنمية ولعل هذا يؤكد أهمية توفير العنصر البشري الكفاء كأساس حتمي لتحقيق إدارة بيئية سليمة وواعية لإنجاح الخطة.

هـ- التنمية المتوازنة :

يقصد بالتنمية المتوازنة تحقيق التوازن والتوازي بين خطط التنمية المختلفة في أي إقليم من الأقاليم لكي يسير جنباً إلى جنب في تناسق وتكامل واحد فالتنمية السياحية ترتبط بالمكان ... ذلك أن المكان ركن رئيسي في مكونات البناء السياحي علي عكس التخطيط العمراني الذي يعتمد علي السكان

لذلك كان هناك اعتبارات عديدة يجب أن يضعها مسئولوا التخطيط في حسابهم تشمل :

- المحافظة علي المغريات الحقيقية للموقع .
- المحافظة علي معطيات البيئة والالتزام بالأسس المعمارية والجمالية.
- تقدير الطاقة الاستيعابية بدقة .
- توظيف الثقافة في تنمية وإدارة الخدمات السياحية .

حيث يجب أن تتواكب خطوات التنمية المتوازنة في الخطة السياحية مع الظروف البيئية في المنطقة السياحية ويجب أن يوجه الاهتمام إلى تنمية الزراعة وزيادة المناطق الخضراء لكي يمكن موازنة السياحة مع السياسات التنموية الأخرى وخاصة البيئية .

و- وضع الخطط لصيانة الأنظمة البيئية (الايكولوجية) :

فالهدف هو التعرف علي طبيعة العلاقات المتداخلة بين عناصر البيئة وقدرتها التحملية ودرجة ديناميكتها ولا شك أن بناء هذه الخطط يتطلب بالدرجة الأولى تعاوناً وثيقاً بين جميع المهتمين بالعلاقات البيئية فإذا أردنا مثلاً أن نصنع نموذجاً لنظام إيكولوجي فإن الأمر يحتاج إلى :

- أ- تحديد مكونات النظام (الحية وغير الحية) ثم تحديد ظروف الحالة للمكونات المختلفة للنظام الإيكولوجي وهذه تشمل الموارد الغذائية في عناصر النظام في مرحلة معينة .
- ب- قياس معدلات الطاقة أو الغذاء الداخل والخارج داخل حدود اعتبارية للنظام الإيكولوجي .

ج- قياس معدلات التحول بين العناصر داخل النظام .

فإذا أمكن عمل هذه النماذج التي تحدد بالدرجة الأولى الطاقة التحميلية للنظام البيئي والأيكولوجي نكون قد خطونا خطوة كبيرة نحو تحقيق علاقة متوازنة بين الأحياء (بما فيهم الإنسان) وبيئتها وحققنا الاستقرار لهذه الأنظمة بما يمنع تدهورها فان وضع نماذج لخطط من أجل صيانة الأنظمة بداية جيدة وصحية لأي تخطيط بيئي يستهدف حسن استغلال الموارد من ناحية والمحافظة علي مكونات النظم البيئية من ناحية أخرى .

٢-٥-؛ تخطيط وإدارة عناصر الجذب السياحية الطبيعية أو البنية

يتم مسح وتقييم عناصر الجذب السياحي أولا علي المستوى الوطني والإقليمي ، ومن ثم ترتب وفق سلم أولويات بناء علي أهميتها التسويقية . ويتضمن مبادئ التخطيط الرئيسية علي المستويين الوطني وتوفير مسارات للوصول إلى عناصر الجذب السياحي هذه ، وتجميعها لتحقيق إمكانية الاستغلال الأمثل للبنية التحتية ولتسهيل حركة التنقل والوصول إليها من قبل السياح . وتقسيم خطط تطوير عناصر الجذب السياحي إلى مراحل زمنية ، وعادة تشمل الخطط الوطنية والإقليمية نماذج مثالية لمخططات تطوير بعض عناصر الجذب السياحي كأساس واضح لتصميم وتخطيط غيرها من العناصر .

توضع علي المستوى التخطيط المحلي خطط تفصيلية لتطوير عناصر الجذب السياحي وذلك من أجل ضمان عدم تأثير تشغيل هذه العناصر علي البيئة الطبيعية والاجتماعية وعلي مستوى كل عنصر جذب سياحي فان التخطيط يعني:

الحفاظ على الخصائص والميزات الخاصة بكل عنصر بالإضافة إلى تطوير مرافق للزوار .

وتخطيط عناصر الجذب السياحي يقوم علي مبدأ :

- ١- مزيج من التخطيط الهيكلي للمرافق السياحية .
- ٢- وعمليات المحافظة عليها وكذلك تنظيم وإدارة تعامل السياح مع خصائص هذه العناصر ، وتعامل عناصر الجذب السياحي دائما علي أنها موارد تحتاج إلى تخطيط ومراقبة مستمرة للحفاظ علي حالتها .

تواجه عمليات تخطيط عناصر الجذب السياحي مشاكل عديدة من أهمها :

- ٣- تجاوز عدد الزوار الحمولة أو الطاقة الاستيعابية لهذه المرافق أو العناصر ، لذا فمن الضروري وضع قيود لتحديد القدرة الاستيعابية لها ، وكذلك وضع الآلية الإدارية والرقابية لتنظيم توافد الزوار وتفادي الاستغلال الزائد .

تتكون عملية تخطيط عناصر الجذب السياحي من عدة مراحل متسلسلة

هي :

- أ- تحديد أهداف التنمية السياحية بشكل واضح ودقيق .
- ب- التحليل البيئي والايكولوجي بما في ذلك إجراء أي مسوحات خاصة لتحديد المواقع الطبيعية التي تحتاج إلى استخدام أساليب وتقنيات علمية للمحافظة عليها .

ج- تحديد حمولة الموقع من الزوار (الطاقة الاستيعابية) وذلك بناء على
فرضيات مسبقة لاحتياجات الزوار المختلفة .

د- التنبؤ بالطلب السياحي المستقبلي من حيث عدد السياح ، نشاطات السياح ،
مدة إقامة السياح .. الخ .

هـ- تحديد المرافق السياحية المطلوبة ومساحاتها ومتطلباتها الفنية .

و- إعداد خطة التنمية بما في ذلك البدائل المبنية على الأهداف والمعطيات
المختلفة ، ثم وضع الخطة في شكلها النهائي وتقسيمها إلى مراحل زمنية.

ز- إعداد مخططات استخدام الأرض المختلفة في المنطقة من قبل الزوار علماً
بأن الخطة تتضمن تخصيص قطاعات (Zones) للاستعمالات
المختلفة .

ح- دراسة تحليل وتقييم التأثيرات البيئية النهائية .

ط- تنفيذ الخطة على أن يرافق ذلك إدارة مستمرة للمورد الطبيعي ومتابعة
استخدامات الزوار له .

٢-٥-٥ مبادئ تخطيط عناصر الجذب السياحي الطبيعية

أ- التركيز:

ثبت من خلال التجربة في كثير من دول العالم أن انجح مبادئ التخطيط
هو تركيز المرافق السياحية الأساسية في منطقة واحدة وتصميمها بأسلوب

متكامل كمجمع سياحي واحد ، يعرف عادة بمركز خدمة الزوار أو السياح ويشمل:

- قسم استقبال
- مركز استعلامات
- أسواق البيع
- قاعة للاحتفالات والمؤتمرات
- مركز خدمات الإسعاف .
- مرافق صحية .
- مواقع تنسيق خارجية .
- مواقف للسيارات والأتوبيسات .
- قسم خاص للإدارة / إدارة المجمع .

يصمم مركز خدمة الزوار عادة عند مدخل منطقة الجذب السياحي وينسجم تصميمه المعماري مع البيئة الطبيعية ، ويستخدم في بنائه مواد بناء محلية .

وفيما يتعلق بمرافق إقامة الزوار أو السياح فيمكن أن تكون خارج المجمع السياحي ولكن تندمج معه ، ومرافق الإقامة تشمل أنواعا مختلفة من الفنادق ، أماكن التخييم ، كرفانات ، وقد توجد هذه المرافق في قري وتجمعات سكانية مجاورة أو قريبة كإستراتيجية لتخفيف التأثيرات السلبية علي مرافق المجمع ، وتحدد مرافق الإقامة دائما في مخططات الإقليم باستثناء أماكن التخييم التي توجد غالبا ضمن حدود المجمع السياحي .

يأتي تصميم الطرق وممرات المشاة علي دراسات استعمالات الأراضي ، ويمكن السماح للسيارات بالدخول إلى المواقع علي أن يخصص لها موقف خاص

في الداخل ، ويفتح المجال لتقل الزوار أو السياح مشيا على الأقدام لزيارة الموقع والتمتع بمشاهدة محتوياته .

ب- الإدارة :

تعد الإدارة الجيدة للمنطقة السياحية أو المتنزه أو الحديقة من العوامل الأساسية لنجاح استغلال مثل هذه المناطق كعناصر جذب سياحية ، وتركز إدارة مثل هذه المناطق على النقاط التالية :

* تفادي تجاوز الطاقة الاستيعابية (الحمولة) من الزوار أو السياح خصوصا للمناطق البيئية الحساسة .

* يعتبر المشي الزائد للزوار أو السياح من مسببات الأضرار البيئية وذلك لأنه يعمل على تدمير التربة والنباتات في كثير من الأحيان .

* المشاهدة والمتابعة الزائدة للحيوانات في الموقع قد تتسبب في إلحاق الضرر بأنماط معيشة الحيوانات .

ولتفادي حدوث مثل هذه الأمور أعلاه فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات التالية :

* المحافظة على معدلات الطاقة الاستيعابية من خلال آليات وتقنيات مختلفة تتمثل في توزيع الزوار بشكل متساو على أنحاء المنطقة السياحية المختلفة وعدم تركيزهم في مناطق دون أخرى .

* منع الزوار من دخول بعض المناطق الحساسة في الحديقة أو المتنزه أو الموقع السياحي إلا بإذن خاص ، أو يمكن منع الزيارة في مواسم معينة وخصوصا المواسم التي تتكاثر فيها الحيوانات والنباتات

* ينبغي توفير المعلومات الكافية والدقيقة من قبل المشرفين علي إدارة المنطقة السياحية ، وذلك لخدمة وتعريف السياح بالخصائص المميزة للحديقة ، وتأخذ هذه المعلومات أشكالاً مختلفة من المنشورات أو الإشارات أو اللوحات أو المعروضات وغيرها ، فيتم من خلال هذه المواد إعلام الزوار بجميع الإرشادات والتوجيهات الواجب مراعاتها مع التوضيح لتبين أهمية مثل هذه الإجراءات التي تشمل مختلف مرافق المنطقة أو المنتزه أو الحديقة كالمشي علي الممرات المخصصة لذلك ، والتخييم في المواقع المحددة ، ورمي المخلفات في المناطق المخصصة لذلك وعدم إطعام الحيوانات أو الاقتراب منها والاحتياط عند إشعال النار وعدم قطع الأشجار أو أجزاء منها حتى قطف الورود والنباتات .

أن المتابعة المستمرة لتأثير استخدام السياح علي عناصر الجذب السياحي الطبيعية كالحقائق والمنتزهات وكذلك الرقابة الدائمة لسلوكهم ومدي رضاهم من الأمور والإجراءات الواجب مراعاتها خلال الزيارة كل هذا من شأنه التمكن بشكل ألي من ضبط ومعالجة أي تأثيرات بيئية سلبية تنجم عن نشاطات السياح .

لتحقيق إدارة جيدة ومناسبة لعناصر الجذب السياحي ويتطلب تجنيد عدد كاف من الكوادر المؤهلة إلى جانب توفير موازنات خاصة لصيانة مرافق السياح ، ويمكن تحصيل جزء من هذه التكاليف من رسوم دخول الزوار ، ومن أرباح المبيعات في مراكز الزوار ومن تأجير المطاعم والمخازن وأحيانا الفنادق ، وعادة تأخذ الحكومات بعين الاعتبار العوائد الاقتصادية الكية الناتجة عن كون عناصر الجذب السياحي عنصر الجذب السياحي عنصر جذب للتنمية السياحية والاقتصادية في المنطقة ، وبالتالي تعمل هذه الحكومات علي توفير الموازنات اللازمة لصيانة مثل هذه العناصر السياحية الهامة .

ج- التنوع والتكامل:

تعتبر حدائق الحيوانات والحدائق العامة والمائية ومتاحف الأحياء المائية والتاريخية عناصر تكميلية هامة للسياحة الطبيعية أو البيئية . ويتم عادة تطوير مثل هذه العناصر لخدمة السكان المحليين بل وأيضا السياح كذلك .

أثبتت التقنيات الحديثة حاليا فعاليتها في إعادة تطوير والمحافظة على مناطق معيشة الحيوانات حتى أيضا في حدائق الحيوانات ، أو في المواقع الطبيعية لهذه الحيوانات ، ويمكن للسياح مشاهدتها خلال ركوبهم في وسائل نقل معينة.

(٢-٦) المشاكل التي تواجه التخطيط والتخطيط السياحي بشكل عام

هناك مجموعة من المشكلات وجوانب القصور التي تحد من فاعلية التخطيط كالتالي:

- (١) انفصال التخطيط عن التنفيذ؛ بمعنى عدم مشاركة المنفذين في عملية التخطيط، وبالتالي عدم الفهم الكامل لعمليات التخطيط.
- (٢) نقص القدرة على استيعاب الأساليب الحديثة في التخطيط، وهو ما تعاني منه الدول النامية، وهو ما يمثل عقبة كبيرة تحد من فعالية التخطيط.
- (٣) المبالغة في التوقعات عند وضع الخطط، ويتم ذلك بسرعة بالغة، وبتوقعات مبالغ فيها للغاية.
- (٤) عدم مرونة الخطط، وذلك يؤثر سلباً على الخطط؛ حيث الوقت الحالي الذي يتسم بالتغير والتطور السريع، ولذلك يلزم إمكانية تعديل الخطط الموضوعية؛ لتصبح أكثر اتساقاً مع متغيرات العصر.

(٥) عامل الوقت، فالتهطيط يستغرق وقتاً طويلاً للانتهاء من صياغة الخطة في شكلها النهائي، وقد يكون ذلك غير مناسب في حالة الطوارئ أو في التخلف عن الوقت المحدد للتهطيط.

(٦) نقص البيانات والمعلومات المتاحة عن دقة التقديرات الموضوعة عن المستقبل، مما يجعل هذه التقديرات بعيدة عن الواقع الفعلي وظروف التهطيط.

(٧) ارتفاع تكاليف وأعباء التهطيط؛ فهو يستغرق قدراً كبيراً من الوقت والجهد، والطاقة، والمال بغية جمع وتحليل البيانات العديدة لاختيار الأنسب منها.

(٨) التهطيط يعوق الإبداع والابتكار، فكل شيء يسير وفقاً لخطة موضوعة سلفاً يلزم إتباعها، مما يشكل عائقاً أمام المبدعين من المديرين والعاملين، ولكن مع مرونة الخطط يمكن تقاوى هذه المشكلة.

(٩) عدم وجود خطة للطوارئ، ففي حالة فشل الخطط السابقة، أو عدم قابليتها للتعديل، فتساعد خطط الطوارئ الإدارة على الاستجابة بشكل سريع للتغيرات غير المتوقعة، وبالتالي تجنب المخاطرة.

(١٠) مقاومة أعضاء الإدارة للتغيير، أو التحديث، أو الاتجاهات السلبية لبعض العاملين تجاه التهطيط، وهو ما ينعكس سلفاً على فاعلية التهطيط.

(١١) القيود السيكلوجية، من حيث عدم استعداد، أو قدرة البعض على تصور المستقبل بكل ما فيه من ظروف متغيرة، وتركيزهم في الحاضر؛ باعتبار أنه شيء مؤكد، وذلك يؤدي إلى جمود وضياح فرص التقدم.

(١٢) غياب التكامل والاتساق بين الخطط الفرعية.

(١٣) تجاهل ردود وأفعال الأطراف التي تؤثر وتتأثر بعملية التهطيط، بما لديهم من رؤية واعية بعملية التهطيط، ومن هذه الأطراف؛ العملاء، العاملين، الجهات الحكومية، النقابات العمالية، الموردین... الخ.

(١٤) التحيز بالتركيز على أهداف معينة، وهي أحد المشكلات التي تواجه المخطط السياحي، والتحيز في الأهداف يؤدي إلى عدم التكامل للخطة السياحي.

(٧-٢) تجارب بعض دول العالم الثالث

(أ) دراسة تحليلية عن تنمية المناطق الطبيعية (كينيا)

المنظومة البنائية والسياحية في كينيا

البيئة الطبيعية: المكونات غير الحية

طبوغرافية المنطقة: كينيا دولة أفريقية، تقع على الساحل الشرقي لقارة أفريقيا، وتطل على المحيط الهندي ويمتد ساحلها حوالي ٥٠٠ كم، وتبلغ مساحتها ٢٨٣,٠٠٠ كم^٢، ويحيط بها مجموعة دول شرق أفريقيا المتشابهة في ظروفها الملية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والمصيرية فيحدها من الشمال أثيوبيا ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي ومن الجنوب تنزانيات، ومن الغرب بحيرة فيكتوريا وأوغندا.

طبيعة السطح والتربة: يمكن تقسيم كينيا بيئيا إلى أربع مناطق وهي:

١- المنطقة الأولى: وتشمل الجزء الشمالي الشرقي، وهي أراضي منبسطة شبه صحراوية وهذه المنطقة جذباء ذات نباتات شوكية حيث التجمعات السكانية المتفرقة قليلة العدد.

٢- المنطقة الثانية : الجنوبية الشرقية وهى تشمل السهل الساحلى حيث المدن والموانى والنشاط الاقتصادى المتميز وأكبر مدنها مهباسا ومالندى وهما أهم الموانى.

٣- المنطقة الثالثة: الشمالية الغربية، وتشمل الهضبة الأولى بارتفاع يتراوح بين ٤٥٠م-٩٠٠م فوق سطح البحر وتشمل بحيرة توركانا (رودلف).

٤- المنطقة الرابعة: الجنوبية الغربية، وهى أعلى مناطق البلاد ، وهذه المنطقة تضم ٨٥% من سكان كينيا، وبها معظم الانتاج القومى.

وبهذا تتباين مظاهر البيئة الطبيعية فى كينيا ، وفيها المتناقضات المرغوبة التى تجعل منها مطلبا لكثير من قطاعات السياحة فى العالم ، فالسواحل الكينية تمتد على المحيط الهندى بطول ٥٠٠كم وتغطيها رمال ناعمة بيضاء، تتجمع على مساحات منها غابات نخيل جوز الهند ، وتتخلل هذه الشواطئ عدة خلجان، وكذلك كثير من المناطق الصخرية ولا يستخدم فى التقل إلا الدواب مما يعطى هذه المنطقة مذاقا خاصا ، اما الصحراء فتشغل جزءا كبيرا من المنطقة الأولى ، وهى فى الواقع منطقة شبه صحراوية تسقط عليها بعض الأمطار، وفيها تنمو النباتات الشوكية المتناثرة ، والمياه الجوفية المتفرقة، والحياة البرية المليئة بالكائنات الحية.

الأحوال الجوية: هناك عاملان رئيسيان يؤثران على مناخ كينيا:

١- خط الاستواء: الذى يتوسط البلاد ويقسمها قسمين فما يجعل من مناخها مناخا استوائيا.

٢- تقع أغلب مساحة كينيا على هضبة ترتفع من مستوى البحر فى المتوسط ١٦٠٠م مما يقلل درجة الحرارة بواقع ٢٦م.

- ✓ الحرارة: تتعتمد الشمس طوال العام على كينيا فمتوسط الحرارة طوال العام 40°م درجة الحرارة بالمنطقة الساحلية تتأثر بتيارات البر والبحر ، مما يلطف الحرارة فى المنطقة الداخلية كجبال الجوف امتاز وجبال كينيا وسفوح جبال كليمنجارو وجبال مرسيت فى الشمال.
- ✓ الرياح: تتأثر كينيا بالرياح الموسمية الجنوبية الشرقية المحملة بالسحب وبخارا لماء من المحيط الهندى مما تسبب أمطارا غزيرة فى هذه الفترة.
- ✓ الامطار: تتعرض كينيا لفصلين مطيرين الفصل الأول من أواخر شهر مارس إلى مايو حيث الأمطار مستمرة وتكون غزيرة جدا أحيانا، الفصل الثانى من شهر نوفمبر إلى منتصف شهر ديسمبر وتكون الأمطار متقطعة ، حيث لا تستمر أكثر من بضع ساعات يوميا.
- ✓ الرطوبة: نسبة الرطوبة على الهضبة حيث معظم المزارات والمدن الرئيسية.
- ✓ صفاء الجو: مما يؤدى يضافى على المناخ النقاء ، وتجعله مناخا منعشا ومرغوبا.. يتميز جو كينيا بالنقاء والصفاء والصحة ، وذلك يعود لغزارة مطول الأمطار

التنوع البيولوجى (المكونات الحية):

تتميز البيئة فى كينيا بوفرة بيولوجية متنوعة ، ففيها الغابات الطبيعية بما تضمنه من حياة برية أو بحرية او ما يسمى Fish and wild life والتي يتم وضعها فى نظام المحميات الطبيعية.

National Park أو Marine Park حيث الطبيعة النباتية Flora and Fauna والحدايق التى تعيش فيها الحيوانات والطيور وزواحف مختلفة وتتنوع فى كينيا العديد من المناطق البيولوجية مما دعى الحكومة لوضعها ضمن

المحميات الطبيعية للحفاظ عليها ، حيث تتميز كينيا بالطبيعة الساحرة من قمم جبال تلجية أيضا، فكل هذه المزارات تدعو السياح إلى زيارتها للمشاهدة أو التصوير ، وهناك بعض المزارات الأثرية أيضا في شرق بحيرة توركانا والتي تضم أقدم مجموعة من العظام البشرية.

وعلى ذلك فإن كينيا منطقة جذب سياحي محبب وخاصة فيما بين شهر نوفمبر ومارس.

المحميات الطبيعية القومية:

توجد بكينيا غابات استوائية متباينة الأشجار والكثافة والحشائش (السفانا) كما يوجد بها مجموعة نادرة من الحيوانات (أسود - أفبال - زراف - نمور - غزلان - حمر وحشية - طيور مختلفة) وهذه المحميات نذكر منها:

- توركانا Torkana N.P.
- مارسبيت Marsabit G.R.
- أورانق سامبورو Um Sambura
- سيرو Meru
- كورا Kora N.P.
- نايفاشا Naivasha N.P.
- نيروبي Nairobi N.P.
- انبوسلي Ambosli
- ابردير Aberdir N.P.
- مارا Mara N.P.
- تسافو Tsavo
- تلل شمبا Shampa

المحميات البحرية القومية:

من المحميات Marin Park ذات الجذب لسياحي في كينيا:

* مالندى بخليج ثروت * واتامو

* شيموني في الجنوب * كيونجا بالقرب من الصومال

وتقع هذه المحميات على شاطئ ذو المياه الزرقاء العميقة ، وحدائق الشعاب المرجانية ذات الأشكال والألوان الجذابة ، وما يحويه المحيط م العديد من الأسماك مختلفة الألوان والأشكال والأحجام كسمك الباركوذا والقرش بأنواعه والتونة بأنواعها والتونة وغيرها ، ويرتبط بهذه البيئة الجميلة أنشطة بحرية وشاطئية عديدة مثل رياضة الغطس والصيد وصيد الأعماق والتمتع بمشاهدة أعماقا لمحيط بالقوارب ذات الجدران والقيعان الزجاجية واليخوت والتزلج ، ومن الأنشطة الشاطئية التمس والجولف والرياضات الخفيفة مثل العدو والرمية بالسهم والرمح.

ثانيا: المنظومة الاجتماعية:

١ - النشاط السكاني:

يتكون الشعب الكيني من أصول مختلفة تصل إلى نحو ٣٠ أصلا تتركز في أربعة أصول رئيسية : البانتو ، النيلون ، الحاميون النيل - حاميون، وتنتشر لغة السواحيلي في كيني وهي أصلا لغة عربية لهجة افريقية، والديانات السائدة هناك هي: الاسلام ، والمسيحية وهناك العديد من الهندوس والسيخ.

التقاليد في المجتمع الكيني: تنتشر العادات والتقاليد القبلية في شرق إفريقيا ولا يشكلا لمظهر أى أهمية للكيني، فلا يهتم بتنظيم الحديثة (كالملبس والاكل والشرب) مما ينعكس على طريقة واسلوب التعامل في الفنادق ولا سائح.

التعليم والثقافة للشعب الكيني: تصل نسب الامية إلى ٥٠% من تعداد السكان البالغين.

والشعب الكيني فنونه الشعبية التشكيلية من عظام الحيوانات ومن قرون الغزلان التي تستخدم في الزينة . وسن الفيل وجلود الحيوانات ولها طابعها المميز كما توجد أيضا فنون النقش على الخشب ، وهي فنون ذات أصول عربية ، هذا بالإضافة إلى شغفهم بالرقص والموسيقى والغناء وهو ما يمتاز به ساحل الأفريقي الشرقي.

الاعياد والاحتفالات: للشعب الكيني بأعياد ومهرجانات ومناسبات عديدة منها: أعياد رأس السنة ، عيد العمال ، العيد القومي لكينيا (أول نوفمبر) عيد جومر كينيا (٣٠ أكتوبر) عيد الاستقلال (١٢ ديسمبر) ، والكرسمس (٢٥ ديسمبر) ، علاوة على أعياد المسلمين كعيد الفطر وعيد الاضحى . والمناسبات الدينية المختلفة.

السياحة والسكان: يسهم الدخل السياحي بنصيب كبير في الاقتصاد القومي الكيني . ويأتي في المركز الثاني بعد الانتاج الزراعي، حيث تعتمد السياحة في كينيا أساسا على الطنب الأوروبي، حيث تدهورت ادارة الفنادق في الستينين الأخيرتين وذلك لابتعاد الإدارة الاجنبية ولعند وجود كوادر كينية إدارية لإدارتها . ومجرة الكوادر الممتازة من البلاد . ويرجع السبب في توقف عدد السياح الأجانب عن الزيارة بسبب الأزمات العسكرية المحيطة بالمنطقة وإلى انخفاض مستوى تشغيل الفنادق.

المجتمع والسلام الاجتماعي: يسود نظام الحزب الواحد في كينيا وتتعدد محاولات الانقلاب العسكري السياسي ، ونتيجة حالة القلق وعدم الاستقرار تعلن حالة التأهب لحماية الدولة وهنا تستحيل التنمية الاجتماعية الطويلة المدى ، وتكون التنمية مؤقتة وقصيرة الأجل مما يؤدي إلى تدهور الدولة اقتصاديا.

٢ - القوانين والانظمة والتشريعات:

تضطلع الحكومة الكينية بمسؤولية التنمية السياحية والحفاظ على البيئة وقد أنشأت وزارة السياحة والمجتمعات البرية Kenya Tourist Development Cooperation وكذلك المؤسسات الكينية للتنمية السياحية ، وهي البيئة السياحية المسؤولة عن التنمية السياحية من اقامة الفنادق والاشراف عليها بالتعاون مع القطاع العام والخاص ، واستخدام القروض الاجنبية في دفع حركة التنمية السياحية كما يعاون الجباز الحكومي بعضا لمنظمات والجمعيات الاهلية .

ان من التشريعات الخاصة بحماية البيئة ام تطوير التشريعات القديمة الخاصة بذلك ، بما يتناسب مع الظروف الجديدة ، وهي صلب عملة التنمية السياحية نفسها.

البيئة والتلوث:

تستاز كينيا بشواطينها الخالية من التلوث فشرافا كينيا بعدة عن مناطق التلوث النيزولي الذي أصبح احدى الظاهرات الخطيرة التي تسود العديد من شواطي العالم.

وفي مجال المحافظة على الطبيعة توجد في كينيا ١٢ محمية ، وهي تشكل ١٠% من مساحة كينيا ، كما أن ٢٠% من مساحة كينيا غابات مما يحقق حماية

طبيعية للحياة البرية وعموما المحميات البحرية تحفظ كذلك الشواطئ بعيدا عن التلوث فى الجنوب حيث مجارى الانهار ، ولما كانت المطار دائمة السقوط فانها تجدد مجارى المياه باستمرار.

فى مجال الصناعة: فإن الصناعة فى كينيا لا تتعدى الصناعات الخفيفة التى لا ينتج عنها اى مخلفات فنسبة التلوث الصناعى لا تذكر فكينيا فى بداية مرحلة التصنيع.

البنية الأساسية وتلوث البيئة: تنمية البيئة الأساسية مؤقتة تعتمد على المشروعات السياحية وخاصة فى المدن الرئيسية ، فالشعبا لكينى أغلبه لا يهتم بالنظم الحديثة فى الشرب والمأكل وتكاد تنعدم فى المدن الصغرى ، والقرى البنية الأساسية كمصادر الطاقة، والصرف الصحى ، ومياهها لشرب والطرق مما كان له أثر على الصحة العامة وتكون سببا مباشرا فى احداث التلوث.

الوعى البيئى لدى السكان: يصل نسبة الامية إلى ٥٠% من تعداد السكان ، يعترى المجتمع الكينى الخلل بسبب وجود الصراع بين الثقافات الفرعية المتعددة، حيث تنتشر العادات والتقاليد القبلية ويبدو التناقض واضحا بين مظاهر التقدم الحديثة وبين حياة الشعب الاجتماعية ، ويظهر عدم الوعى بأهمية البيئة والحفاظ عليها وذلك باعتداء السكان على مناطق المحميات الطبيعية فمازال الشعب الكينى يستخدم قرون الشياكل والغزلان وسن الفيل وجلود الحيوانات التى تستخدم فى الزينة أو بيعها للكسب مما يدل على عدم وعيهم بأهمية الحفاظ على الحياة البرية التى تعتبر أحد عناصر الجذب السياحى.

ثالثا: المنظومة الاصطناعية:

وتعتبر هذه المنظومة فى كينيا مسؤولة عن العمليات الأساسية فى عمليات التنمية الحديثة، من البنية الأساسية والخدمات السياحية.

- ✓ **الطرق:** تتمتع كينيا بشبكة من الطرق المعبدة التى تربط السواحل بمدنها الداخلية وتتركز هذه الشبكة خاصة فى المنطقة الجنوبية الغربية ، كما تمتد إلى الدول المحيطة خاصة أوغندا، وبجانب هذه الشبكة الرئيسية لطرق، وتوجد شبكة فرعية من الطرق الثانوية والطرق المعبدة، وهناك طرق أخرى غير معبدة وتخدم هذه الطرق الاقتصاد التوسى ، علاوة على المطارات والموانى الجيدة وخطوط السكك الحديدية.
- ✓ **مصادر مياه الشرب:** تتوافر المياه فى كينيا نتيجة سقوط الأمطار المتفرقة عليها توافر المياه الجوفية ، علاوة على الأنهار.
- ✓ **مصادر الطاقة:** توافر الطاقة الكهربائية فى المدن الكبرى، ولكنها تكاد تنعدم فى المدن الصغيرة والقرى.
- ✓ **الصرف الصحى:** توافر وسائل الصرف الصحى فى المدن الكبرى، إلا أن نظام الصرف الصحى يكاد ينعدم فى المدن الصغيرة والقرى.

محميات ذات التراث التاريخى:

وتتمثل فى مدينة ارخبيل وجزر لامور التى مازالت تعيش حياة ترجع إلى القرن الماضى. حيث تستخدم الدواب فى التنقل مما يعطى الزائر انطباعا واحساسا بالهدوء، والراحة والاستمتاع بالبيئة البكر، وتمتاز هذه المدينة ذات الطراز العربى الأفريقى.

وتوجد منطقة آثار ما قبل التاريخ وقد استخدمت الدعاية لها لتنشيط حركة السياحة وهي تقع شرق بحيرة رودلف بالقرب من محمية سيبلوى الطبيعية فى شمال كينيا.

تقييم التجربة الكينية:

تتميز كينيا بمناطقها المعتدل أغلب فصول السنة مما يجعلها مركزا للجذب السياحى على مدار العام.

وتتميز كينيا بتضاريس متنوعة ومتناسقة، فهناك الشواطئ على امتداد ٥٠٠٠ كم تطل على المحيط الهندي، والجبال الشاهقة على ارتفاع يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ م تقريبا. والغابات الاستوائية بأشجارها وحيواناتها ، وطيورها البديعة الألوان المتعددة الأنواع والبحيرات العذبة، مما يجعل منها مركز جذب سياحى هام، كما توجد العديد من محميات برية طبيعية تضيف فرصا أخرى للجذب السياحى وتحفظ ببعضها لمزارات البحرية بطابعها التاريخي. فمن خلال تقييم التجربة الكينية يتبين تأرجح المجتمع الكينى فى تأثرة بين الفكر الأوروبى المتطور والفكر الإفريقى الشرقى القبلى ، الأمر الذى يؤدى إلى تأثيرات سلبية على المجتمع ، مما ينسحب بالتالى على حركة السياحة فالبيئة الأساسية متوسطة الكفاءة حيث تبين أن البيئة الأساسية توجد فى المدن وبعض المراكز السياحية فلا توافر مياه الشرب النقية فى أغلب مناطق كينيا حيث يعتمدون على المياه الجوفية وكذلك الطاقة ، وأن كانت شبكة الطرق توجد بين المدن ولكن أغلبها طرق ترابية وبالنظر للبيئة ومشكلاتها فى كينيا. فإن كينيا فى بداية مرحلة التصنع ، فإن نسبة التلوث الصناعى لا تذكر، وتعمل العوامل الجوية كالأمطار على تجديد المياه والحفاظ الطبيعى على البيئة فالأمطار دائمة السقوط تجدد المجارى المياه باستمرار، كما تبين أن الأنشطة البحرية قليلة ، فكان سبب فى

تقليل مشكلات التلوث - فشواطئ كينيا خالية من التلوث - لبعدها عن مناطق التلوث البترولي.

وفي مجال الحفاظ على البيئة الطبيعية أصدر العديد من القوانين التي تحمي البيئة ، كما توجد العديد من المحميات الطبيعية المتمثلة ١٠% من مساحة كينيا كما أن نسبة ٢٠% من مساحتها غابات مما يحقق حماية للحياة البرية وعموماً فن وضع المحميات البحرية يساعد على حفظ الشواطئ في كينيا بعيداً عن التلوث ، الواقع أن التجربة الكينية تجربة محلية في مناطق محببة تمتد أثناء الاحتلال البريطاني لكينيا ، لتخلق مناطق ترويجية سياحية للمستثمرين أنفسهم ، فانشأت الفنادق في المناطق ذات الجذب السياحي مثل سفوح الجبال أو على حواف الغابات ، أو شواطئ البحيرات أو الأنهار أو المحيط ، بغرض الاستمتاع بالصيد سواء صيد الحيوانات البرية أو صيد الأسماك ، وكان اختيار مواقع المشروعات السياحية يتم على الطرق الرئيسية أو بالقرب منها ، أو تتصل بها بطرق فرعية.

ويمكن القول ان التنمية السياحية في كينيا تتم على المستوى المحلي في المواقع الساحلية او في الداخل قرب المحميات الطبيعية ، وما يزال تنفيذ اي مشروع سياحي يتم استيعاب الزيادة المطردة في الحركة السياحية في كينيا فالتجربة الكينية لا تتعدى تنمية مواقع معينة في مناطق المشروعات السياحية.

(ب) دراسة تحليلية عن التخطيط البيئي والسياحي لمنطقة رشيد / الدكو

تتمتع رشيد بشهرة تاريخية واسعة ويرتبط اسمها ارتباطاً وثيقاً بحضارات نهر النيل ، حيث يرجع بعض العلماء أصل تسمية رشيد إلى الكلمة المصرية

(رخيت) بمعنى عامة الشعب والتي أصبحت فى القبطية رشيت ، ثم صارت فيما بعد رشيد.

تقع هذه المدينة على الضفة الغربية لفرع رشيد عند مصب النيل فى البحر المتوسط على مسافة ٦٠ كم تقريبا من شمال شرق الاسكندرية.

كان لموقع رشيد أهمية استراتيجية حيث شيد بها معبد كبير لاله آمون فى الدولة الحديثة وقد ازدادت العناية برشيد منذ القرن السادس الهجرى / الثانى عشر الميلادى وكثر قدوم الحكام إليها ليتفقدوا تحصيناتها.

فى سنة ٧٨٨هـ / ١٤٧٢م، انشأ السلطان قايتباى قلعة باسمه وبنى حولها سورا لحمايتها سنة ٩٢٢هـ / ١٥١٦م قام السلطان الغورى ببناء سور للمدينة وأقام عدة أبراج لحمايتها على شاطئ البحر.

وازدادت العناية برشيد مرة أخرى بعد فتح العثمانيين لمصر عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م.

وأصبحت أهم تغورها ووصلت إلى أوج ازدهارها العمرانى بما شيد فيها من مساجد ومنازل وحمامات وطواحين وقلاع وبوابات لازالت باقية فيها منذ ذلك الحين حتى اليوم.

أثناء الحملة الفرنسية على مصر نالت رشيد شهرة كبيرة خاصة بعد العثور على حجر رشيد داخل قلعة قايتباى وفى العصر الحديث شهدت رشيد عدة معارك دامية كان أهمها المعركة التى خاضها أهلها ضد الغزو الانجليزى بقيادة فريزر عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م، وكان لعل بك السلانكى محافظ المدينة آنذاك دورا بارزا فى الدفاع عنها حتى دحرت الغزاة وردتهم على أعقابهم.

علاوة على ذلك إذا نظرنا للبيئة الطبيعية لرشيد نجدها، منطقة متميزة ذات طابع خاص فهي تجمع بين الطابع الريفى حيث المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية والحدائق وأشجار النخيل وبين الطابع السياحى الترفيهى حيث تقع على نقطة التقاء النيل مع البحر حيث الشواطئ الناعمة الممتدة وتشكلا لمناطق الأثرية بها متحفا مفتوحا يمكن لزاره التعرف على حقبة طويلة من تاريخ الدينة، فلم تجتمع فى مدينة من المدن مجموعة من الأبنية الاسلامية مثلما وجد فى رشيد - بعد القاهرة - حيث توجد بها مجموعة فريدة من المنازل الأثرية للمساجد والحمامات والطواحين والقلاع، وتعكس هذه البيوت ذات الطابع المعمارى المميز ما كان يتميز به أهل رشيد فى ذلك الوقت من التقدم فى العمارة والنجارة والبناء ، وتعد هذه الصناعات من أقدم وأروع الصناعات فى رشيد .

المميزات المعمارية والفنية لمنازل رشيد:

- ١- استخدام الطوب المنجور المطلى باللونين الأحمر والأسود وبالتبادل فى زخرفة الواجهات مع استخدام الكحلة ذات اللون الأبيض كمونة بارزة بين المداميك وهذا ما يسمى (بالطوب المنجور المكحول).
- ٢- يتكون المنزل من ثلاثة أو اربعة طوابق اسقفها من الخشب، وقد استخدم نظام الاسقف المتعددة المستويات ليزداد تماسك البناء.
- ٣- تميز الطابق الأرضى بأحتوائه على عدة عناصر معمارية هى: الوكالة أو الشادر - الاسطبل - السبيل - الصهريج.
- ٤- خصص الدور الثانى للرجال وعرف باسم الدهليز وكان له باب امستقل تتوسطه قاعة وتحيط به عدة حجرات - الدور الثانى خصص للحريم وعرف باسم الهدير او مكان للنوم . وغالبا ما تصطف حجراته حول قاعة رئيسية يطلق عليها الايوان وفى كثير من الاحيان كان يواجه هذه القاعة الرئيسية محراب من القاشاتى.

٥- وجود غرفة بالدور العلوى تطل على الناحية البحرية كانت مخصصة للإقامة فى فصل الصيف اطلق عليها القصر العالى.

٦- تزيين واجهات المنازل بالمشربيات والبارزات والشبابيك الخراط بجميع انواعه سواء ما يطلق عليه الصهرجى أو الميمونى بجميع درجاته.

ومن أشهر المنازل التى ترتبط بأحداث تاريخية ولها مميزات معمارية منزل عرب كللى ١٢هـ/ ١٨م الذى أصبح متحفا قوميا لرشيد منزل المزونى (المأزونى) ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م، حيث شهد أحداثا تاريخية هامة منزل علوان ١٢هـ/ ١٨م حيث شهد هذا المنزل اجتماع احمد عرابى باشا بعلوان بك كبير تجار رشيد ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

قلعة قايتباى برشيد:

عندما انتهى السلطان قايتباى من افتتاح قلعته بالاسكندر عام ٨٨٤هـ/ ١٤٧٩م قصد مدينة رشيد ليشرف على ما تم من بناء قلعتها التى كانت تشيد فى ذلك الحين على الشاطئ الغربى للنيل شمال المدينة بحوالى كيلو مترات.

ويذكر ابن إياس أن السلطان الغورى أمر ببناء سور للمدينة على ساحل البحر المتوسط حيث خشى غزو العثمانيين لمصر من رشيد.

وقد أحدث الفرنسيون أثناء الحملة الفرنسية على مصر تعديلات طفيفة على أبراج هذه القلعة التى أطلقوا عليها اسم قلعة جوليان واحاطوها ببناء من الطوب الأحمر وجعلوها على شكل متوازى الاضلاع بدلا من الاستدارة.

ولقد شاعت الصدفه الحسنه أن عثرت احدى الفرق الفرنسيه تحت قياده الضابط بوشار اثناء الحفر فى اساساتها خلال شهر يوليو ١٧٩٩ على حجر من البازلت الأسود عرف باسم حجر رشيد عليه نقش بالخط الهيروغليفى والديموطيقى اليونانى القديم . حيث قام بنقش الحجر كهنة منف فى عهد الملك بطليموس الخامس (ابيجانس) عام ١٩٦ ق.م. عندما ارادوا تخليد ذكرى تنويجه وصفوه بانه ملك أشبغ كمثرا من النعم على مصر ، ومن ثم عدوا الاحتفالات التى تقام من أجله فى المعابد المصرية اعترافا بفضله.

ولقد فعلوا ذلك وهم لا يدرون أنهم قد نسجوا لنا يغير قصد الخيط الذى كشفت به اسرار اللغة المصرية القديمة.

فقد اهتمدى شامبليون إلى أن الأشكال البيضاوية الموجودة فى النص الهيروغليفى والمعروفة الآن بالخراطيش تضم اسماء الملوك والملكات وبمقارنتها بالنصا ليونانى تمكن من تمييز أسم بطليموس وكليوباترا وقد كانت البداية التى تبعها حل باقى الكلمات.

وفى شأن استثمار قلعة قايتباى المملوكة فإنه يمكن استغلالها للاقامة السياحية اسوة بالقلاع الأثرية فى أسبانيا وبالمثل يمكن استغلال بعض الآثار بالمنطقة والفراغات المحيطة بها بأسلوب يعمل على ابرازها وتوضيح مناطق ومكامن الجمال فيها ، وعرضها بالاسلوب المشوق الذى تنص عليه مبادئ التصميم الحضرى والتشكيل البصرى ، وهذا وقد حصلت مدينة رشيد على جائزة منظمة العواصم والمدن الاسلامية لعام ١٩٨٩ وذلك عن جملة أعمال الترميم والتطوير التى تمت بالمناطق التاريخية والأثرية بها.

رشيد مثل الاسكندرية من أعرق مدن البحر المتوسط بكونها امتدادا لشواطئها على خليج أبو قير من الشرق إلا أنها تفوق الاسكندرية فى العراقة

مدخل فى التخطيط والتنمية السياحية _ ٧٣ _ أ.د/محمد رفعت د. غادة وقيق د. فاروق عبد النبى

لارتباطها الوثيق والمباشر بحضارات نهر النيل من فرعونية ويونانية وقبطية وإسلامية.

ولهذا فقد حظيت رشيد باهتمام المخططين ، وبدأت الانتظار تتجه للشواطئ الشمالية الشرقية حتى رشيد كامتداد طبيعي لمدينة الاسكندرية ومصيف أكثر هدوءا يمكنه استيعاب المزيد من السائحين أسوة بتنمية الشواطئ الشمالية الغربية والتي تمتد حتى مرسى مطروح ، هذا فضلا عما تتمتع به مناطق الدلتا - تلك الواحة الخضراء - من جمال طبيعي ومقومات سياحية تمكنها من خلق مناطق جذب منافسة لمدينة الاسكندرية جذابة للمستثمرين ، تجمع مقوماتها بين السياحة الشاطئية والسياحة الثقافية.

التخطيط والبيئة السياحية برشيد:

يحثل الموقع الاقليمي للمنطقة مساحة ٣٠ كم^٢ فى الركن الشمالى الشرقى من محافظة البحيرة حيث يطل من الجهة الشمالية الغربية على البحر المتوسط وخليج أبو قير ، يحده شرقا فرع رشيد ، ويحده غربا بحيرة ادكو ، هذا الجمع بين التأثيرات النهرية والبحرية للموقع كان له انعكاساته الواضحة على المقومات الطبيعية والبشرية للمنطقة اكسبها تنوعا فى امكاناتها السياحية وجعل من مناطقها الثلاث رشيد وادفيينا وادكو وحدة متكاملة تساعد كل منها فى اثناء الحركة السياحية بالمنطقتين الآخرين ، هذا وتتمتع المنطقة بمناخ البحر المتوسط والذى يعتبر مناخا مشجعا لى السياحة وخاصة فى الفترة ما بين شهري أبريل وسبتمبر .

خطة التنمية المقترحة:

- اعتمدت فكرة تنمية المنطقة على خلق قطاعات سياحية متكاملة، يحتوى كل قطاع على عدد من المناطق الفرعية التى تنقسم بدورها إلى مراكز سياحية.
- وتعتمد فكرة تنمية القطاع على توفير أقطاب مركزية (تجمعات سياحية مركزية) ينتشر حول كل منها مناطق تنمية مختلفة كمناطق للاستثمار العقارى الخاص ، مناطق الاستثمار العقارى العام مناطق خاصة بالجمعيات التعاونية ، هذا بالإضافة لتوفير الشواطئ العامة والخاصة.
- مراعاة التدرج الوظيفى فى تكامل الخدمات على مستوى القطاعات والمناطق الفرعية حيث تتوافر بكل منطقة خدماتها المتكررة بينما تتوفر الخدمات المركزية بمنطقة التجمع الرئيسى.

وعلى الصفحات التالية نلقى الضوء على القطاعات المقترحة ومقوماتها السياحية والاستخدامات المقترحة لها مع عرض لأهم المراكز السياحية بها.

١ - القطاع السياحى الأول (قطاع رشيد):

يمتد من فرع رشيد وحتى حدود مدينة رشيد الإدارية فى الجهة الشمالية الغربية ، وتتعدد امكانات القطاع السياحية من الشواطئ البحرية ذات الأمواج الهادئة والرمال الناعمة بالإضافة لتميزه بمواجهة مطلّة على نهر النيل حيث تشكل الخضرى المنتشرة على ضفافه بانورا ما ذات قيمة جمالية مرتفعة ، وتضيف منطقة النخيل الكثيفة خلفية متميزة له كما تقوم عليها بعض الصناعات الحرفية التى يمكن تميمتها وتطويرها كصناعة الجريد والتى نستهوئ زائرى

المنطقة وخاصة الأجانب، هذا بالإضافة لمكانتها المتميزة فى مال السياحة الأثرية والثقافية ، ويضم القطاع ثلاث مناطق سياحية متميزة.

المنطقة السياحية الأولى:

وهى المطلة على فرع رشيد والممتدة بمحاذاة سد الحماية لتحتوى طابية العبد وجزءا من الأراضى الواقعة بعدها والتي تطل على ساحل المتوسط ويمكن تنمية مركز سياحى واحد بها لاستيعاب السياحة ذات التردد اليومى او الاسبوعى او الموسمى.

مركز طابية العبد (المركز السياحى الأول):

يرتبط هذا المركز بمدينة رشيد بواجهة ممتدة على فرع رشيد مما يكسبها قيمة جمالية وبيئية مرتفعة وينقسم المركز للمناطق التالية:

- منطقة الشاطئ النيلى: وتشكل بانوراما فريدة تلتقى فيها البيئة الريفية من نخيل ومناطق خضراء بالشاطئ المنبسط والمياه الصافية وتخصيص المنطقة للأغراض الترفيهية تتطلب الإقامة.
- منطقة المصيف النهري: وتمتد بمحاذاة الشاطئ يحدها سد الحماية وتتميز بالأرض المستوية الصالحة للتنمية العمرانية وتتوافر بها امكانيات البنية الأساسية ، كما تتمتع بمناخ لطيف على مدار السنة تخصص كمناطق للإسكان السياحى والقرى السياحية.
- منطقة حرم السد: ويلزم تجميلها ورعايتها كمنظمة خضراء حتى تصبح منطقة جذب سياحى ويمكن استغلالها بأسلوب استثمارى كمزرعة للنباتات التى تقاوم ملوحة مياه البحر وتخصص للأغراض الترفيهية التى لا تتطلب الإقامة او المنشآت المبنية.

- منطقة مصيف طابية العبد: وتمثل التجمع السياحي المركزي رقم ١ ، وهي المنطقة الساحلية حول طابية العبد وتمتد حتى حدود المركز الجنوبية ، وتخصص المنطقة للاسكان السياحي بنوعياته المختلفة على أن يوكل للأفراد او الشركات او الجمعيات التعاونية بتنميتها كقرى سياحية ومناطق اسكان سياحي مع التمتع بحرية مطلقة فى تسويقها سياحيا ، وتخصص المنطقة الخلفية للمعسكرات والمخيمات ، وتعتمد فى خدماتها الرئيسية على منطقة الخدمات المركزية.
- منطقة الخدمات المركزية: ويحدها الطريق الرئيسى المباشر وهى منطقة منبسطة صفراء تخصص للأنشطة الترفيهية المعاونة والخدمات المركزية وخدمات الطريق الاقليمى واسكان العاملين ، كما يمكن ان تحتوى على بعض الأنشطة الصناعية المعتمدة على المنتجات الزراعية والأسماك وما شابه ذلك.

المنطقة السياحية الثانية:

وهى المحصورة بين نهاية المنطقة السياحية الأولى وقلعة العلايم عند الحدود الإدارية لمدينة رشيد وتتمتع بواجهة ممتدة على ساحل البحر المتوسط وخلفية منبسطة صفراء وتضم مركزين سياحيين

مركز طابية القرش (المركز السياحي الثانى):

ومميزات هذا المركز تؤهله للتطلع بدور مركزى وخدمى للقطاع الأول على مستوى التردد السياحي الموسمى او الاسبوعى ويشمل ٥ مناطق فرعية:

- منطقة الاسكان السياحي التعاونى: وتعتمد على استثمار التعاونيات وهى مقسمة نمطيا (٥ فداناً) ويمكن اعتبار كل جمعية هى قرية

سياحية مستقلة باعضائها تقوم بتنظيم جهودهم وقوتهم الشرائية فى توفير مساكن وخدمات بشكل يتناسب معهم وتضم منطقة للاسكان السياحى ، ومنطقة اسكان عاملين بالاضافة لمنطقة أنشطة اقتصادية.

- منطقة الاستثمار السياحى الخاص: وهى مقسمة نمطيا (٢٥-٣٠ فداناً) وتضم وحدات اسكان سياحى للملك او للايجار وتعتبر القرية الواحدة او منطقة الاستثمار الخاص وحدة قائمة بذاتها توفر كلا من الإقامة والخدمة والأنشطة المختلفة لنزلائها وتتمتع بشاطئ خاص.
- منطقة التجمع السياحى المركزى: ويجمع هذا النمط من التنمية بين الشواطئ العامة والخاصة ويلزم اسناد ادارتها لجهة ادارية ، كما يلزم عمل ربط جيد بينها وبين باقى مناطق التنمية مع تركيز الخدمات على محور الحركة الرئيسية بينهم ، وتخصص فيها كمناطق اسكان سياحى وأنشطة ترفيهية وترويجية مركزية.
- منطقة الأنشطة الترويجية المعاونة والاسكان العمالى: ويتوافر بها كل الخدمات المركزية والأنشطة وتمتد دائرة تأثيرها لكل المقيمين فى المناطق الأخرى ، كما تشمل منطقة سكن وخدمة العاملين المقيمين ، هذا بالاضافة إلى الخدمات الإقليمية وخدمات الطريق.

مركز طابية العلايم (المركز السياحى الثالث):

وتتشابه ظروف تنميته مع المركز الثانى إلا أنه يتمتع بخلفية سكانية مقترحة (مدينة رشيد الجديدة) والتى سيكون لها تأثير عليه كخدمات سياحية وسكان وحركة نقل.

٢ - القطاع السياحي الثاني (قطاع ادكو):

ويمتد من الحدود الإدارية لمدينة رشيد حتى قلعة الكلج، وتتميز المنطقة بالإضافة إلى شواطئها البحرية بالكثبان الرملية المنتشرة بين ساحل خليج أبو قير وبحيرة ادكو تتوسطها التلال المرتفعة، إلى جانب اشجار النخيل فى المنطقة المحصورة بين الشاطئ والبحيرة وبما يخلق مناطق ذات جمال خاص (واحات) تجذب السائحين لنوع خاص من السياحة وهو سياحة الصحارى ، كما تجذب المنطقة هواة الصيد لمتابعة أسراب الطيور المهاجرة من جنوب وشمال أوروبا ، وتتميز المنطقة بوجود تسعة قلاع أثرية مملوكية تمتد على ساحل أبو قير وحتى قرية المندية والتي يمكن تمييزها بتطویرها أن تبرز قيمة تاريخية للموقع يكون انعكاساتها على الحركة السياحية الثقافية واعتبارها جزءا مكملًا لسياحة البحر والصحراء بما فيها من أنشطة ترويحية مختلفة ، ويضم القطاع منطقتين سياحيتين تشتمل المنطقة الأولى على مركز طابية النوى السياحي ومركز طابية الشيخ ويتمتعان بطبيعة متميزة تضمن لهما كل مقومات النجاح السياحي ، بينما تضم المنطقة السياحية الثانية مركز طابية الكلج ، والذي يمكن ان ينشأ مستفيدا بمقومات البحر والبحيرة لتلبية الطلب السياحي الاسبوعي او الموسمي .

٣ - القطاع السياحي الثالث (قطاع أدفينا):

تعتمد المقومات السياحية لمنطقة ادفينا على الجمال البصري الذى يميز الموقع بدءا من الطريق الزراعى المؤدى إليها حيث تشترك الأشجار المتشابكة فى صنع صورة مميزة من صور التشكيل البصري للمنطقة ، وتطل المنطقة من جهتها الشرقية على فرع رشيد ومن الغرب على ترعة الرشيدية وتمتد بداخلها بساتين الفاكية ومجموعة قصور بناها الأثرياء والنبلاء بالمنطقة وتعتبر التفاتيش الزراعية ، وقناطر ادفينا من العلامات المميزة بالمنطقة، ويمكن تنمية المنطقة

على أساس إنشاء مواقع سياحية زراعية تعتمد على البيئة الريفية بالدرجة الأولى لجذب رواد لقضاء اجازة اليوم الواحد أو أكثر .

النظرة المستقبلية للتنمية البيئية والسياحية بادكو / رشيد:

ان قراءة المعطيات الواقعية السياحية بمنطقة رشيد / ادكو وما قطعته مسيرة التنمية مجال البنية الأساسية حتى وقتنا الراهن ليوضح لنا ما يمكن لها ان تتيجها من قدرة ومرونة أكبر من ذي قبل لتحقيق تنمية سياحية وحيوية.

فلقد أثبتت التجربة أهمية اختيار مواقع إقامة المشروعات السياحية، فإن امكانيات إقامة وتنمية منطقة سياحية بمنطقة رشيد . ادكو سياحيات امر ممكن في المستقبل القريب ، فالمنطقة متميزة فهي تجمع بين الطابع الريفى وبين الطابع السياحى الترفيهى ، فالمدينة تتمتع بالهدوء والنظافة وهى ذات حجم سكانى متوسط ، فالمدينة بوقعها الجغرافى على طول امتداد البحر المتوسط كما ان شواطئها تأخذ نفس الاتجاه وباتساعات أكبر ، فيمكن أن تمثل المنطقة أحد محاور التنشيط السياحى بل هى محور متكامل لتنمية السياحة.

إن الامكانيات الجمالية للمنطقة ترشحه لأن تمثل مكانا مناسباً فى ميدان السياحة العالمية ، وتشكل المناطق الأثرية بها متحفا مفتوحا يمكن لزيائره التعرف على حقبة تاريخية هامة للمنطقة وتتعدد امكانيات القطاع السياحى من الشواطئ البحرية ذات الأمواج الهادئة والرمال الناعمة بالإضافة لتميزه بواجهة مطللة على نهرا لنيل حيث تشكل الخضرة واشجار النخيل الكثيفة خلفية بانوارها متميزة.

- هنا يظهر دور المخطط بوضع حلول للمشكلات التى تتعرض لها المدينة ، مع تجنب وجود منشآت أو طرق تؤثر فى المستقبل على هذه البيئة الطبيعية ومكوناتها.

- توصيل المنطقة بالمرافق والخدمات والتسهيلات والاستراحات اللازمة لاستقبال السائحين إلى المنطقة.
- إقامة قرية سياحية متكاملة وتسهيلات سياحية على الشاطئ يعمل على تنشيط السياحة وجذب السياح لقضاء وقت الاستجمام بالمنطقة.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على نقاء الشواطئ البحرية وعدم تلوثها نتيجة لمشروعات التعمير المختلفة التي تنفذ كذلك الحفاظ على التوازن البيئي بالمنطقة.
- سرعة النظر في استغلال القطاعات الاستثمارية المقترحة بالدراسة.
- ضرورة استكمال الدراسة التي تقوم بها إدارة التخطيط بالمدينة لحصر مواقع سياحية المجتمعات والكرفانات في منطقة طابية العيد.
- جذب رواد الرياضات المائية بالمناطق المجاورة.
- تشجيع الصناعات البيئية لسكان المنطقة (صناعات النخيل) وتطويرها بما يرقى للمستوى العالمى للترويج لمنتجات البيئية في المنشآت السياحية المختلفة داخل وخارج المنطقة وإبرازها وعرضها بطريقة تتضمن لا حجم مبيعات جيدة طوال العام.

الجزء الثانى

التنمية السياحية

قائمة محتويات الجزء الثانى

الفصل الثالث: مدخل للتنمية السياحية

- ١-٣ دواعى الأخذ بالتنمية السياحية فى الدول النامية
- ٢-٣ مفهوم التنمية وتقييم النظريات المختلفة لها.
- ٣-٣ معايير ودلائل التنمية السياحية.
- ٤-٣ نموذج يتلر لدورة حياة التنمية فى المقصد السياحى.
- ٥-٣ التأثيرات البيئية الإيجابية للسياحة
- ٦-٣ التأثيرات البيئية السلبية للسياحة.
- ٧-٣ الإدارة البيئية والتقييم البيئى لمشروعات التنمية السياحية.

الفصل الرابع: التنمية السياحية المستدامة

- ١-٤ التنمية المستدامة.
- ٢-٤ السياحة والتنمية المستدامة.
- ٣-٤ تخطيط التنمية.

الفصل الخامس: دراسات حالة فى التنمية السياحية

- ١-٥ دراسات حالة وتجارب دولية.
- ٢-٥ التجربة المصرية.

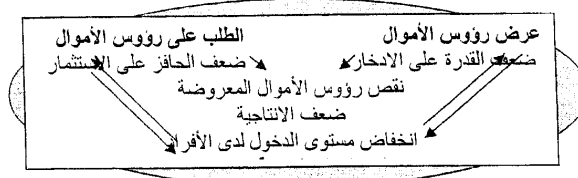
الفصل الثالث

مدخل للتنمية السياحية

توجد حدود للنمو ولا توجد حدود للتنمية، فالتنمية بصفة أساسية تعنى تحسين مستوى البشر من خلال الإرتقاء بمستوى المعيشة وتوافر فرص الحياة الملائمة على الرغم من الجدل حول كيفية قياس هذا التحسين وكيفية تحقيقه، كما أن النمو في الغالب يتم تقديره على مستوى قطاع إقتصادي واحد فقط وعلى العكس من التنمية السياحية والتي يجب أن تكون مشتملة على عدة قطاعات إقتصادية.

٣-١ دواعي الأخذ بالتنمية السياحية في الدول النامية

- **الحلقة المفرغة للفقر:** وما تمثله من نقص رؤوس الأموال بشقيه العرض والطلب على رؤوس الأموال.
- **عرض رؤوس الأموال:** الدول النامية بها ضعف المقدرة على الإدخار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال المعروضة، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، فيؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد، فيؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.
- **الطلب على رؤوس الأموال:** ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين في الدول النامية يؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار، مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال، فتؤدي إلى ضعف الإنتاج، فيؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد، فيؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين مرة أخرى.



شكل (٤): الحلقة المفرغة للفقر في الدول النامية

• انتشار البطالة بأنواعها المختلفة

- البطالة الموسمية: وهي التي تحدث نتيجة لموسمية الانتاج.
- بطالة دورية: تتعلق برجال الأعمال والتي تنتج من الدورات الاقتصادية.
- بطالة فنية: بسبب تقدم التكنولوجيا وما يترتب عليه من استغناء عن العنصر البشرى.
- بطالة مقنعة: وهي عمل بعض الأشخاص في وظائف لا تحتاج إليهم.

• ضعف التصنيع في الدول النامية: وذلك بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة

- سوء إدارة المنشآت الحكومية: وذلك على العكس من سيطرة القطاع الخاص على معظم المنشآت السياحية والفندقية.
- السياحة صناعة غير مكلفة:

فالمنتج السياحي عادة ما يكون جاهزاً في شكل مورد طبيعي جميل (شواطئ-صحارى-واحات-شعاب مرجانية-مقومات علاجية طبيعية-مناخ... إلخ)، أو أثر تاريخي جذاب (كافة آثارنا الخالدة التي تجسد حقبة حضارية متعاقبة من فرعونية-يونانية-رومانية-قبطية-إسلامية وحديثة)، أو منتج ثقافي أو فني ترفيهي، وبالتالي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة لإيجاده.

- السياحة تعتمد على موارد معظمها متجدد غير قابل للنضوب مثل البحار والصحارى.. إلخ.
- السياحة تعتبر بمثابة صادرات غير منظورة

حيث أنها لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر. بل يقوم السائح بالحصول على المنتج عن طريق السفر بنفسه إليه، ومن ثم فإن الجهة

المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها، إلا إذا كانت وسيلة النقل التي يستخدمها السائح مملوكة للجهة المصدرة، ونتيجة لذلك يمكننا أن نستنتج طريقتين لبيع المنتج السياحي:

- **المنتج السياحي يباع فوب:** ويعنى ذلك أن يتم تسليم السلعة على ظهر الباخرة في ميناء التصدير، وهي الحالة التي لا تمارس فيها الدولة عملية النقل خارج حدودها، ويحضر السائح ليشتريه داخل الدولة وهذه هي الحالة الغالبة في الدول النامية.
- **المنتج السياحي يباع سيف:** وهذا يعنى تسليم السلعة في ميناء الوصول، وهي الحالة في الدول المتقدمة والتي تكون فيها وسائل النقل الجوي مملوكة للدول المصدرة للسائحين، ولذا تكون الحالة الغالبة في بيع المنتج السياحي سيف.
- **المنتج السياحي لا يباع إلا من خلال السياحة:** عوامل الجذب السياحي - الطبيعية والتاريخية والأثرية - لا تدر عائداً بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي. وهذا المنتج لا يباع إلا من خلال تسهيلات سياحية يجب أن تتواجد جنباً إلى جنب مع المغريات السياحية مثل: مشروعات البنية الأساسية المختلفة، منشآت الإقامة السياحية كالفنادق، والنقل السياحي البرى والبحرى والجوى... إلخ.
- **المنتج السياحي منتج مركب:** فهو مزيج من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، كما يؤثر في القطاعات الأخرى في المجتمع وتتأثر بها.

٢-٣ مفهوم التنمية وتقييم النظريات المختلفة لها

للتنمية مفاهيم وتفسيرات تتوقف على آراء واتجاهات البشر، وهذه المفاهيم تختلف من وقت لآخر وكذلك المعايير المختلفة لقياسها، فمثلاً في فترة الخمسينات من القرن العشرين كان الإهتمام منصباً على المعايير الإقتصادية للتنمية، والآن بالإضافة إلى المعايير الإقتصادية، هناك المعايير الإجتماعية والثقافية والبيئية والعقائدية والجمالية ... الخ. فالتنمية يمكن النظر إليها بإعتبارها فلسفة أو عملية أو منتج. فإعتبارها فلسفة فإن التركيز يكون على الأوضاع المستقبلية، وإعتبارها عملية يكون التركيز على أساليب الأداء، وإعتبارها خطة ومنتج يكون التركيز على خطوات التنفيذ ومستوى الأداء.

ويمكن حصر المراحل التي مر بها مفهوم التنمية فيما يلي:

- ١- التنمية بإعتبارها نمو إقتصادي: ساد هذا المفهوم الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث كان الإهتمام منصباً على الزيادة في الدخل سواء كانت عينية أو نقدية بصرف النظر عن الإعتبارات الأخرى.
- ٢- التنمية كأداة للتحديث والعصرية: في الفترة التي تلت الحقبة السابقة مباشرة وحتى الستينات من القرن العشرين تم إعتبار التنمية الإقتصادية كأحد أبعاد التنمية بمفهومها الشامل والتي تتضمن البعد الإجتماعي والثقافي أيضاً.
- ٣- التنمية بإعتبارها العدالة في التوزيع: في أواخر الستينات من القرن العشرين كان الإهتمام منصباً على كيفية توزيع الفوائد الناتجة عن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية بالتساوي وتحديد المستفيد منها.

٤- التنمية هي التحول الإجتماعى والإقتصادى: التركيز على مصداقية الفوائد المتحصلة من حيث الإرتفاع الفعلى والإرتقاء بالمستوى الإقتصادى والإجتماعى للطبقات الإجتماعية المختلفة من جراء هذه الفوائد.

٥- التنمية كتنظيم إجتماعى: منذ السبعينات من القرن العشرين وحتى الآن هناك توجه للتنمية تحت مسميات معينة مثل التنمية الريفية، التنمية الساحلية والتنمية المستدامة إلى غير ذلك من مفاهيم لكل منها أهداف محددة يسعى لتحقيقها وفى نفس الوقت تميزه عن غيره من أنواع التنمية الأخرى .

وتشير الأدبيات إلى وجود أربعة مداخل مختلفة للتنمية وهى:

١- مدخل التحديث: المتبنون لمفهوم التحديث كمدخل للتنمية يرون أن المجتمعات تمر خلال مراحل مختلفة من التنمية مع التركيز بصفة أساسية على أهمية الإبداع والإبتكار والتغيير فى حقوق الملكية. والانتقادات الأساسية لمفهوم التحديث هى الإعتماد على التجريد، وعدم ذكر الدور الذى تلعبه المجتمعات المحلية فى هذا التحديث، والإقتصار بصفة أساسية على تجارب الدول الغربية.

٢- مدخل التبعية: المتبنون لهذا المدخل يرون أن التنمية تعتمد بصفة أساسية على القوى الخارجية دون القوى الموجودة فى البيئة الداخلية باعتبارها أحد أنواع الإستعمار الحديث، فهم يرون أن مشكلات التنمية تحدث نتيجة إستغلال الدول المتقدمة لموارد التنمية فى الدول النامية. لذلك فإنهم يدعون إلى أن تكون التنمية ذات توجهات محلية ودون الإهتمام بالإتجاهات والمعايير الدولية. ويؤخذ على هذا المدخل

أنه مدخل مجرد ويتصف بالنظرة التشارؤية كما أنه يدعو إلى العزلة.

٣- مدخل آليات السوق: حسب هذا المدخل فإنه يتم التركيز على الدور الذي تلعبه الخصخصة وسوق المنافسة الحرة، فتطالع التنمية والأهداف المرجوة يتم تحقيقها من خلال الإستثمارات الأجنبية وتقليص دور الحكومات والمتبنى الرئيسى لهذا المدخل هو البنك الدولي بما يقدمه من التعديلات المختلفة فى إقتصاديات الدول بما يتناسب مع قوى السوق والمنافسة فيه. والنقد الأساسى لهذا المدخل أنه يعتبر تحدياً وضغطاً على الأفراد والحكومات فى الدول الفقيرة ومؤسساتها المختلفة.

٤- مدخل التنمية البديلة: دعاة التنمية البديلة يركزون على إستغلال الموارد بالقدر الذى يحقق الإشباع من الإحتياجات الضرورية مثل المأكول والمشرب والصحة والإسكان والتعليم وغير ذلك من الأساسيات ودون الإضرار بالمحيط الحيوى والبيئة. ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة أفضل مثال للتنمية البديلة. ويؤخذ على هذا المدخل أنه يركز على إشباع الإحتياجات الأساسية كما أنه يقلل من قيمة النمو على المدى الطويل.

٣-٣ معايير ودلائل التنمية السياحية

هى خطوط إرشادية موجهة من أجل تخطيط وتجهيز المراكز السياحية وكيفية إستعمال وحماية المعطيات البيئية المجاورة لهذه المراكز السياحية لذلك فإن دلائل التنمية المتلى ليست مجموعة من الخطوات والإجراءات الجامدة ولكنها إرشادات تساعد على تصميم تسهيلات وخدمات سياحية ناجحة وإدارة المعطيات البيئية التى تعتمد عليها السياحة وتحقيق مركز متميز بالسوق

السياحي. ومن الأهمية بمكان معرفة أن معايير ودلائل التنمية تختلف من مكان لآخر حسب النمط التنموي الموجود وكذلك الظروف البيئية المحيطة. وتتضح أهمية وضع معايير للتنمية السياحية في أنه في حالة الالتزام بها يمكن تجنب حدوث الآثار السلبية المختلفة للتنمية السياحية. كما أن وضع معايير بيئية والالتزام بها يحافظ على البيئة ويحقق استدامة الموارد الطبيعية والتي تعتمد عليها التنمية بصفة أساسية. وتتمثل أهم معايير التنمية السياحية في المعايير المتعلقة بكثافة التنمية (عدد الغرف/ الفدان)، و معايير إرتفاعات المباني (عدم إرتفاع المباني أكثر من إرتفاع الشجر المحيط بها في المنتجعات الريفية مثلاً)، و معايير خط البناء والواجهة الساحلية بالنسبة للمنتجعات الساحلية، و معايير أماكن الانتظار، ومعايير البنية الأساسية من مياه وصرف صحي والتخلص من المخلفات والطرق وغيرها من تخطيط المواقع وأماكن الصيانة.

ويجب على المستثمرين في قطاع السياحة أن يركزوا على المنخل الشامل في تحسين أداء العمليات المختلفة في مراحل التنمية السياحية بما يتناسب مع المعايير البيئية الموضوعية. ولتحقيق استدامة الموارد الطبيعية من الأهمية بمكان عند تنمية الموقع السياحي أن يتم الإستثمار والإنفاق على بنود المحافظة على المياه وإعادة استخدامها، و ترشيد إستهلاك الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، ومعالجة الصرف الصحي بطرق ملائمة بيئياً، واستخدام التكنولوجيا النظيفة، و إدارة المخلفات الصلبة بما يتناسب مع الشروط البيئية، وكذلك طرق المحافظة على الكائنات الحية وحماية النظام الأيكولوجي.

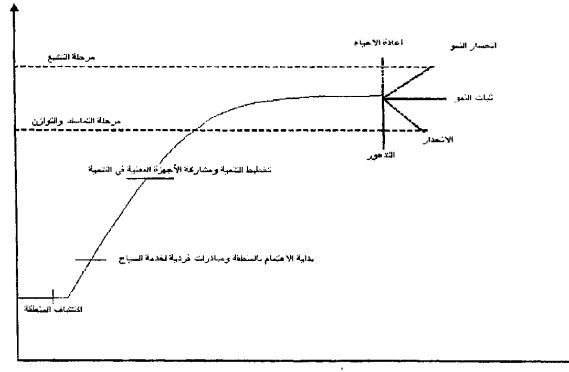
وتتمثل أهم الخطوات المقترحة لتنمية المراكز السياحية في:

١- تبنى ووضع سياسات التنمية للمراكز السياحية.

- ٢- إعداد خطة تنمية المراكز السياحية بواسطة فريق متعدد التخصصات يتكون من متخصصين فى التصميم المعماري وفي تخطيط المساحات الأرضية .. إلخ.
- ٣- دراسة العناصر البيئية المتوافرة فى الموقع المراد تنميته للتعرف على فرص التنمية المتاحة وبدائلها.
- ٤- إرشادات التنمية مثل الإرشادات التى تراعى تقليل الضغط على الموارد والإرشادات التى تساعد على زيادة القدرة الإستيعابية.
- ٥- توفير طرق خاصة للمشاة وأخرى للدراجات وركوب الخيل والدراجات البخارية.
- ٦- توفير أماكن إقامة وسكن العاملين.
- ٧- وضع مكونات البنية الأساسية فى مناطق مناسبة بيئياً.
- ٨- تبنى البرامج والإرشادات المختلفة لرفع الوعى البيئى.

٣-٤ نموذج بتلر لدورة حياة التنمية فى المقصد السياحى

تظهر الآثار الإقتصادية والبيئية بصورة واضحة عندما تدخل المنطقة مرحلة التنمية والتى تتميز بارتفاع إقبال السائحين عليها من جهة وما يقابل هذه الحركة من توافر نشاطات وخدمات ومؤسسات ومجتمعات تقوم أساساً على خدمة هذه الحركة، وعلى هذا الأساس تمر عملية التنمية بعدة مراحل متصلة ببعضها و تتشابه إلى حد كبير بالمرحلة التى يمر بها المنتج السياحى أو ما يطلق عليه بدورة حياة المنتج السياحى.



شكل رقم (٥): نموذج بتلر لدورة حياة التنمية في المقصد السياحي

• من تحليل الشكل السابق يتضح لنا أن دورة حياة المقصد السياحي تمر بست خطوات رئيسية:

- ١- **الإكتشاف Exploration:** في هذه المرحلة يقوم عدد قليل من السياح هواة المغامرة بإكتشاف المنطقة ولا توجد خدمات منظمة تقدم لها .
- ٢- **مرحلة الإهتمام بالمنطقة Involvement:** تؤدي العوائد الإقتصادية والدخول الناتجة من إنفاق السائحين إلى لفت الأنظار إلى أهمية المنطقة من قبل سكان المنطقة مما يدفعهم إلى تقديم الخدمات والتسهيلات الفردية لخدمة السياح .
- ٣- **مرحلة التخطيط والتنمية Development:** في هذه المرحلة يتم وضع التشريعات والقوانين التي تحكم عمليات التنمية السياحية في المنطقة على أساس متكامل.

٤- مرحلة التماسك والتوازن **Consolidation**: فى هذه المرحلة تكون أعداد السائحين القادمين إلى المنطقة منخفضة. ومع ذلك يمثل القطاع السياحى النشاط الإقتصادى الأول فى الحصول على الفوائد الإقتصادية.

٥- الثبات والتشبع **Stagnation**: تصل التنمية فى المنطقة إلى إستغلال الطاقة الإستيعابية القصوى لها وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية، وإذا ما تعدت المنطقة هذه المرحلة فى هذه الحالة فإن حدوث المرحلة التالية (رقم ٦) والأخيرة أمر لا بد من حدوثه .

٦- مرحلة الإنحدار أو إعادة الإحياء **Decline/Rejuvenation**: فى حالة وصول المنطقة إلى هذه المرحلة من التنمية يكون هناك ثلاثة احتمالات. الاحتمال الأول هو عدم قدرة المنطقة على المنافسة فى السوق بالنسبة للمناطق الأخرى وحدث الإنحدار أو الإنهيار . والاحتمال الثانى يتمثل فى إحياء المنطقة عن طريق تقديم تسهيلات جديدة تعمل على تنويع المنتج السياحى وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمقصد السياحى . والاحتمال الثالث والأخير هو إحداث تغيير جذرى فى المنطقة وتسويقها باعتبارها منتج سياحى جديد يستقطب شرائح سوقية جديدة تمثل زيادة فى الإنفاق السياحى.

وهناك علاقة تبادلية قوية بين النشاطات السياحية المختلفة والبيئة ، حيث تركز السياحة فى تطورها ونموها على البيئة الصالحة التى تعد أحد الموارد الهامة التى تقوم عليها كما توفر لها الأساس السليم وتمدها بأهم عناصرها ومفرياتها. فبقاء النشاطات السياحية واستدامتها فى منطقة ما مرهون بنظافة وجاذبية البيئة التى تمارس فيها.

ولما كان لفظ البيئة - من وجهة نظر النظام - يشير إلى "الأشياء والمكونات التي تقع خارج هذا النظام ويفصلها عنه حدود تحت ظروف معينة تحدده وتضع خطوطاً فاصلة له، وحيث أن التفاعل بين البيئة والإنسان محرك أساسي للنشاط السياحي ويمثل تفاعل ديناميكي متطور فإن البيئة بالنسبة للإنسان لا تؤخذ بالمعنى المجرد ولكنها تعنى أشياء مختلفة في ضوء احتياجات الإنسان وتوقعاته وآماله.

والموارد الطبيعية تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة . ولضمان تحقيق عوائد إقتصادية مستقرة من التنمية السياحية تقابل إحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ، فإن من الأهمية بمكان استخدام الموارد الطبيعية دون إحداث تلوث أو ضرر لها.

ويرى الخبراء أن للسياحة تأثيراً خاصاً بها على البيئة الطبيعية طالما أن من خصائصها التدخل في تشكيل المساحات الأرضية عن طريق التخطيط الطبيعي لاستخدامات الأراضي بإقامة المباني والخدمات السياحية الأخرى التي تحدث بالضرورة تغييراً في الكيان الطبيعي للأرض والنبات والحيوان وغيرها من مكونات المنظومة الحيوية. ولا يقتصر البحث في الآثار البيئية للسياحة على آثارها بالنسبة للموارد الطبيعية بل يمتد ليشمل آثارها بالنسبة للبيئة الحضارية والتاريخية وهما من صنع الإنسان نفسه.

وتدعو دراسات العديد من الباحثين في مجال السياحة إلى أهمية العمل على تفادي الآثار السلبية التي تنتج عن النشاط السياحي بالحفاظ على البيئة الطبيعية والتراث الحضاري والتأكيد على مصلحة السكان المحليين، وهذا لا يتم إلا عن طريق التخطيط الجيد لتحقيق عدة مفاهيم سياحية مثل السياحة البيئية Ecotourism، والسياحة الطبيعية Nature Tourism، والتنمية السياحية

المتواصلة Sustainable Tourism Development، والقدره الإستيعابية Carrying Capacity، والسياحة البديلة Alternative Tourism وغيرها من مفاهيم أخرى موجهة للحفاظ على البيئة.

ولتحقيق أهداف ومبادئ التنمية السياحية المستدامة يتطلب ذلك الأخذ فى الاعتبار أهمية التوازن ما بين الأهداف والتطلعات الإقتصادية وبين محددات البيئة الطبيعية وبيئة العنصر البشرى، فضلاً عن معرفة المدخلات المتعلقة بالتنمية السياحية (الطريقة التى يتم بها إستغلال الموارد البيئية للتنمية السياحية) ومخرجات هذه العمليات (الآثار الإيجابية أو السلبية على البيئة).

ويمكن تقسيم عناصر البيئة إلى ثلاث أقسام رئيسية يتضح من خلالها إمكانيات الجذب السياحى المختلفة وهى:

- ١- البيئة الطبيعية: وتشمل الماء والهواء والحياة النباتية وطبيعة السطح Landscape والمناخ.
- ٢- البيئة المصنوعة: كالمشآت المختلفة والآثار الحضارية والبنية الأساسية والفوقية.
- ٣- البيئة الثقافية: التى تمثلها القيم والعادات والسلوك والتاريخ وغير ذلك.

٣-٥ التأثيرات البيئية الإيجابية للسياحة

الجانب الإيجابي تقوم فلسفته على أن السياحة تؤدى إلى تطور كبير فى معطيات البيئة نتيجة الحرص عليها وحمايتها وإحترام القواعد الأساسية لعناصرها والمحافظة على سلامتها وتحسينها وزيادة قيمتها وإتخاذ الإجراءات

التصحيحية والعلاجية للحد من الأضرار التي يمكن أن تسببها وتتسبب في تدهورها أو إهدارها.

وفيما يلي بيان بأهم الآثار الإيجابية للسياحة:

- ١- تحافظ السياحة على المناطق الطبيعية: وذلك من خلال إنشاء المتنزهات القومية والمحميات الطبيعية التي تجذب الزوار لمشاهدة الحياة البرية والنباتية النادرة، ويتم ذلك عن طريق تخصيص وفرض رسوم دخول إلى هذه الأماكن والاستفادة منها بالإتفاق على حماية هذه الأماكن.
- ٢- حماية المناطق الأثرية والمعمارية ذات القيمة التاريخية: تساعد السياحة على الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي. فالسياحة تساعد على إحياء هذه الأماكن عن طريق عمليات الترميم المستمر لها وتخصيص رسوم لدخولها تستخدم عوائدها لحماية هذه المناطق فضلاً عن إنشاء المتاحف والعناية بعرض قطع التراث القديم وأمثلة على هذه المناطق الأثرية أهرامات الجيزة في مصر وتاج محل في الهند وسور الصين العظيم وحدائق بابل المعلقة بالعراق وغير ذلك من مناطق أثرية تمثل رصيد للسياحة الثقافية.
- ٣- يؤدي التوسع في التنمية السياحية: إلى خفض الاتجاه التصنيعي في المناطق ذات الأهمية السياحية وبالتالي تخفيف العبء عن البيئة الطبيعية.
- ٤- تحسين الجودة البيئية: تشجع السياحة على تجميل وتحسين الأماكن والمناطق السياحية، ويتم ذلك من خلال التحكم في تلوث الهواء وتلوث المياه والضوضاء والتخلص من الفضلات وغيرها، فالسائح يتجه إلى الأماكن النظيفة والخالية من الأمراض. أيضاً تساهم

السياحة فى تحقيق الجودة البيئية من خلال وضع معايير بيئية مختلفة يتم إدراجها فى عمليات التنمية من تصميم للمبانى وصيانة وصرف صحى وغيرها.

٥- الإرتقاء بمستوى البنية الأساسية فى المناطق السياحية: تتطلب التنمية السياحية توافر أنماط البنية الأساسية المختلفة من مطارات، و طرق، ومصادر لمياه الشرب، والصرف الصحى والإتصالات، والتخلص من المخلفات، وغيرها. ويتزويد المناطق السياحية بأنماط البنية الأساسية المختلفة يودى ذلك إلى تقليل نسب التلوث الناتج عن زيادة التحميل.

٦- حماية الشعاب المرجانية والمنظومة البيئية المصاحبة لها: باعتبارها المكون الأيكولوجى الرئيسى فى المناطق الشاطئية.

٧- زيادة الوعي البيئى: تساعد السياحة على الإرتقاء بالوعي البيئى فى المناطق السياحية لدى السكان المحليين، فعندما يرى السكان والمواطنون أن المناطق الطبيعية تمثل قيمة سياحية يفد إليها السياح لزيارتها وإنفاق مبالغ كبيرة يدفعهم ذلك إلى الحفاظ على هذه المقومات وخاصة إذا ما كان هناك نصيب من هذه المبالغ يتحصلون عليه وينتفعون به.

٦-٣ التأثيرات البيئية السلبية للسياحة

الجانب السلبى يركز على أن السياحة وما يتبعها من نشاطات وخدمات وتسهيلات متنوعة تعد من الأسباب الرئيسية التى تهدد البيئة وتؤدى إلى إفسادها وإجهادها وتغيير منظومتها وتبديل معالمها وإخلال فى توازنها، خاصة إذا لم تكن هناك معايير صحيحة ودقيقة لعمليات البناء والتعمير لمنشآت الإقامة والمشروعات السكنية والتى تتم أحياناً بطرق عشوائية فى غيبة التخطيط الواعى

والمسبق والواضح وبدرجة تفوق الطاقة الإستيعابية الطبيعية للمنطقة التى تقام بها هذه المشروعات. فالسياحة على المدى الطويل قد تؤدي إلى تدمير البيئة الطبيعية وإطارها الأيكولوجى وتصبح فى توسعاتها وتطورها داخل المقصد السياحى كالسرطان الذى يصيب الجسم باختلال كامل فى توازنه الطبيعى.

وفيما يلى شرح مبسط لأهم الآثار البيئية السلبية للسياحة:

- ١- تلوث المياه: ويتم ذلك فى حالة عدم تصميم نظام جيد للصرف الصحى وتركه بدون معالجة لیتجه إلى الشواطئ القريبة من القرى والمنتجعات السياحية والأنهار والبحيرات وغيرها. وهذا يؤدي بدوره إلى تلوث هذه المناطق ونفور السياح منها وبالتالي إنحسار العوائد الاقتصادية لها.
- ٢- تلوث الهواء: تساهم السياحة فى زيادة نسبة تلوث الهواء فى المناطق السياحية فى حالة تكديس المركبات السياحية بنسبة كبيرة فى المناطق السياحية، وخاصة ما إذا كانت تستخدم وقود غير مناسب من الناحية الصحية والبيئية . كما أن زيادة المركبات السياحية نتيجة لزيادة أعداد السياح قد تؤدي إلى إختناق المرور Traffic Congestion وذلك بالمقارنة بالطاقة الإستيعابية للمنطقة.
- ٣- التلوث البصرى: من خلال:

- التصميم الضعيف للمنشآت السياحية والذى لا يتناسب مع الطراز المحلى للمنطقة.
- استخدام مواد غريبة للسطح الخارجى للمبنى.
- استخدام علامات دعائية كبيرة تقلل من المنظر الجمالى للمنطقة.

- تصميم شبكات الخدمات العامة للمبنى مثل خطوط المياه والكهرباء فوق سطح الأرض.
- الصيانة الضعيفة للمبنى والمساحات المخططة للتسهيلات السياحية المصاحبة.

- ٤- **مشكلات القمامة:** وذلك من خلال ترك الزوار لأنواع مختلفة من المخلفات على الشواطئ وغيرها من المناطق الطبيعية، وهذا بدوره يسبب التلوث في المنطقة فضلاً عن التلوث البصري وإيجاد بيئة طاردة وليست جاذبة.
- ٥- **تدمير المكون البيئي:** بدون إدارة سليمة لخطط التنمية السياحية تؤدي السياحة إلى حدوث إزعاج بيئي وتدمير لبعض العناصر الحيوانية والنباتية النادرة، وخاصة في المناطق ذات الحساسية العالية من خلال عمليات الصيد الجائر لها والتدخل في العادات الغذائية لها إلى غير ذلك من مشكلات.
- ٦- **تشويه الأماكن ذات التراث الثقافي والمعماري:** يؤدي الاستخدام الزائد والكثافة العددية في هذه الأماكن إلى حدوث مشكلات لها مثل زيادة نسبة الرطوبة، والكتابة على الآثار، وعدم إستقرار القطع الأثرية وتعرضها للإنهيار.
- ٧- **مشكلات استخدام الأرض:** يؤدي التنفيذ الضعيف وعدم وجود رقابة جادة في متابعة عمليات التنمية وإكتشاف الإنحرافات المتعلقة بالتنفيذ إلى تداخل الاستخدامات المختلفة وعدم التناسق بينها مما يعرقل الحصول على النتائج المرجوة من التخطيط.

٣-٧ الإدارة البيئية والتقييم البيئي لمشروعات التنمية السياحية

المعرفة البيئية موضوع ضخم المجال، ويتزايد يومياً في تقدم سريع بحيث يكون هناك صعوبة في وضع دليل شامل متكامل، لذلك من الأهمية بمكان تبني أكبر عدد ممكن من السياسات البيئية في مجال التنمية السياحية وبناء عليه يتم تبني فلسفة لحماية البيئة.

والإدارة البيئية أصبحت محور إرتكاز للتخطيط السياحي للحصول على التنمية السياحية المستدامة، وتعتبر الخطوة الأولى في الإدارة البيئية أن يتم عمل نظام للجرد والمراجعة البيئية Environmental Audit، وأهم أساليب الجرد البيئي هي الطاقة الإستيعابية Carrying Capacity ونظام تقسيم التنمية إلى مناطق Zones كل منها مخصص لنشاط سياحي معين.

وهناك إتجاه عالمي يتعلق بأن الحماية البيئية يجب أن تكون أحد الأولويات الأساسية في مجال التنمية الإقتصادية ومنها التنمية السياحية، ويتطلب ذلك وضع مجموعة من المعايير البيئية التي تعتبر بمثابة مجموعة من المبادئ لمؤشر الأداء وتحقيق الجودة البيئية في العمليات. فالإدارة البيئية مصطلح شامل للعديد من القضايا تنحصر في مفهومين أساسيين وهما:

١- التأثير البيئي الجمالي ، والثقافي ، والأيكولوجي ، والإجتماعي ، والسياسي.

٢- مفهوم الاستدامة وما يتضمنه من إدارة للموارد والمخلفات والتحكم في مصادر التلوث.

وتتمثل مبادئ الإدارة البيئية (EMS) فيما يلى :

- ١- الأولوية المشتركة: أهمية إدراك أن الإدارة البيئية تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال وضع السياسات والبرامج والمعايير التى تقود العمليات بطريقة تحافظ على البيئة.
- ٢- الإدارة المتكاملة: والتى تتطلب الإستمرار فى تحسين السياسات والبرامج والأداء البيئى مع الأخذ فى الإعتبار التنمية فى النواحي الفنية، والإعتبارات العلمية، ورغبات السياح، وإحتياجات وتوقعات المجتمعات المحلية، والعمل على تطبيق ذلك على المستوى الدولى أيضاً.
- ٣- تدريب وتعليم العاملين: تشجيع العاملين وتحفيزهم لأداء الأعمال بطريقة مناسبة بيئياً.
- ٤- التقييم المسبق: رصد وتقييم الآثار البيئية المتوقع حدوثها قبل البدء فى عمليات التنمية للموقع.
- ٥- المنتجات والخدمات: أهمية تقديم منتجات وخدمات بأسلوب يحافظ على البيئة سواء فى تكوين المنتج أو الخدمة فى حد ذاتها، أو فى أسلوب إستهلاكها للطاقة والموارد الطبيعية، أو فى إمكانية إعادة استخدامها أو تدويرها، أو التخلص منها بأسلوب آمن وغير ضار بالبيئة.
- ٦- نصائح للعملاء: بقدر الإمكان توجيه المستهلكين للخدمة السياحية والموردين لها وكذلك الجمهور للأسلوب الأمثل بيئياً فى الإستفادة من هذه الخدمة.

- ٧- التسهيلات والعمليات: تصميم التسهيلات وأدوات العمليات بطريقة تحقق الكفاءة في إستهلاك الطاقة.
- ٨- البحث: إجراء الأبحاث باستمرار لتحقيق الجودة البيئية فى جميع مجالات التنمية السياحية.
- ٩- مدخل الوقاية: أهمية المنع أو التجنب المبكر للأثار السلبية المحتملة بمختلف الطرق.
- ١٠- المتعاقدون والموردون: التركيز على التعامل مع المتعاقدين والموردين الذين يتبنون مبادئ الاستدامة فى مختلف أنواع العمليات داخل مؤسساتهم. ومثال على ذلك التعامل مع القائمين بتوريد المواد الخام من الأغذية والمشروبات التى تتوافر بها الشروط الصحية والبيئية الخاصة بها.
- ١١- الإستعداد للطوارئ: وضع خطة لمختلف أنواع الطوارئ وتوفير الأجهزة المختلفة اللازمة لذلك.
- ١٢- نقل التكنولوجيا: تبنى أنواع التكنولوجيا النظيفة التى تحافظ على البيئة سواء من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص.
- ١٣- مشاركة الجهود العامة: فى نشر الوعى البيئى على مستوى الدولة أو الإقليم وذلك من خلال قنوات للحوار مع العاملين والمجتمع المحلى بقصد إعلامهم بالقضايا البيئية المختلفة.
- ١٤- المتابعة والرصد وتقديم التقارير: أهمية متابعة الأداء ومقارنته بالمعايير البيئية الموضوعة مسبقاً.

• التقويم البيئى لمشروعات التنمية السياحية

لقد تزايد الإهتمام بالتقويم البيئى للمشروعات السياحية، ففى الوقت الحالى لا تخلو غالبية الإجتماعات المهنية فى مجال التنمية السياحية من الحديث عنه.

ومع ذلك مازال هناك مناقشات عديدة حول وضعه موضع التنفيذ وكذلك إهتمام الحكومات بتنفيذه والالتزام به. ويعتبر من أوائل البرامج المتخصصة والمتعلقة بتقويم آثار السياحة والترفيه على البيئة البرنامج الذى تبنته منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) عام ١٩٩٧ بواسطة مجموعة من خبراءها المتخصصين فى النواحى البيئية للترفيه والتنمية السياحية. ويتضمن التقويم البيئى فى الممارسات العملية على شرح ووصف لسبعة عناصر أساسية وهى: الصفات الفيزيائية (المادية) للأرض، والمواد الخام والعمليات، والرواسب، والمواد الملوثة المتصاعدة، والتنمية البديلة للتنمية الحالية، وأسلوب استخدام الموارد الطبيعية، وطريقة التقويم، وأخيراً أى صعوبات تتعلق بإعداد تقرير التقويم البيئى.

ويشترط لنجاح التقويم البيئى إعداد الدراسة للتأثير البيئى بواسطة فريق عمل من الإستشاريين ذوى الخبرة المناسبة لدراسة الجوانب المختلفة لتنمية الموقع وذلك فى التخصصات الآتية:

- ١- الأحياء البحرية (نبات وحيوان).
- ٢- علم النبات وعلم الحيوان.
- ٣- الشواطئ أو علوم البحار.
- ٤- الجيولوجيا.
- ٥- حركة المياه السطحية والسيول والمياه الجوفية.
- ٦- التخطيط العمرانى والتصميم المعمارى.
- ٧- العلوم الإنشائية وتصميم البنية الأساسية.
- ٨- تنسيق الموقع والزراعة.
- ٩- الديناميكية الإجتماعية.
- ١٠- الآثار .

١١- الصحة العامة.

١٢- الإقتصاد.

• بعد هذا التحليل للآثار البيئية تتضح لنا أهمية مخالفة المقولة التي قالها أرسطو والتي نصها "المألوف عند الأكثرية العظمى لا يحظى بغير الأقل من العناية"، فيجب أن تكون هناك ضوابط لحماية البيئة وتشريعات وقوانين مناسبة ودراسات متعمقة ومستمرة وعمليات تخطيطية متكاملة للنمو السياحي حتى يمكن الوصول إلى إستراتيجية ثابتة توفق بين الزيادة المستمرة والمتوقعة في أعداد السائحين من جهة وبين التوازن البيئي من جهة أخرى.

الفصل الرابع

التنمية السياحية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة هو المسيطر على منهجية التفكير والعمل في معظم أنحاء العالم، فهو مصطلح عالمي لا يقتصر على دولة معينة أو إقليم معين أو قطاع إقتصادي معين أو مجموعة معينة من البشر. والحديث عن التنمية المستدامة يرجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، ويجب ألا ينظر إلى هذا المصطلح على أنه مفهوم حديث للتنمية وذلك على الأقل على المستوى المحلي أو القومي.

وفي عام ١٩٩٤ ذكر بطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة السابق أنه يجب تبني مفهوم التنمية المستدامة باعتباره المفهوم الرائد لكل أنواع التنمية، كما أنه في نطاق الأساليب الإقتصادية المختلفة لإحتواء البيئة في عمليات التخطيط من خلال الأنواع المختلفة للتخطيط والإدارة البيئية يعتبر مفهوم التنمية المستدامة المفهوم الأمثل لمواجهة سلبيات التنمية والسعي لتلافيها في المستقبل بالإضافة إلى أنه سيظل المفهوم الرائد لعمليات التنمية خلال القرن الحادي والعشرين في جميع القطاعات الإقتصادية بما فيها السياحة.

وبالنسبة للإقتصاديين، تعتبر التنمية مستدامة إذا استمرت أصول التنمية من موارد مختلفة على حالتها لا يحدث لها إنقراض أو تكون في مرحلة متقدمة بأن يتم تطويرها وزيادة في كفاءتها في تقديم التسهيلات المختلفة بطريقة ملائمة للبيئة.

وقد تم تبني مفهوم التنمية المستدامة وإعتباره سياسة لبرامج التنمية من خلال إستراتيجية الحماية العالمية الصادرة عن الإتحاد العالمي لحماية البيئة والموارد الطبيعية (IUCN) وذلك في عام، حيث شاركت هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية وخبراء من ١٠٠ دولة في إصدار هذه الاستراتيجية أو

الوثيقة وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة تم ذكره لأول مرة في هذه الإستراتيجية، إلا أن مفهوم التنمية البيئية Ecodevelopment تم ذكره بواسطة Maurice Strong في مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ والذي حضره ١١٩ دولة و ٤٠٠ منظمة غير حكومية.

ولقد إكتسب مصطلح التنمية المستدامة التأييد السياسى والإنتشار والإهتمام العالمى بعد صدور التقرير العالمى للبيئة والتنمية the World Commission on Environment and Development والمعروف بوثيقة (مستقبلنا المشترك Our Common Future) أو ما يعرف بتقرير برندتلاند Brundtland Commission حيث تم وضع أشهر تعريف للتنمية المستدامة والذي ينص على أن التنمية المستدامة هى "التنمية التى تقابل إحتياجات الأجيال الحالية دون التقليل من إمكانية الأجيال المستقبلية من مقابلة إحتياجاتها الخاصة" وقد تم تبني "أجندة القرن الحادى والعشرين" والتى تهدف إلى نشر وتعميم مبادئ الاستدامة على المستوى العالمى فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) والذي عقد فى ريودى جانيرو فى يونيو عام ١٩٩٢ أو ما يعرف بقمة الأرض Earth Summit والذي شاركت فيه ١٧٨ دولة منها ١٢٠ دولة تم تمثيلها رسمياً بواسطة رؤساء الدول أنفسهم . ومن خلال قمة الأرض الثانية التى عقدت فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧ تم تبني مبادئ الاستدامة فى قطاع السياحة.

وقد توالى عقد المؤتمرات الإقليمية والدولية حول التنمية المستدامة فى أقاليم العالم المختلفة وقد إشتراك جميعها فى مناقشة قضايا التنمية المستدامة والتى تركزت بصفة أساسية فى ثلاثة محاور رئيسية وهى:

- ١- مشكلات تطبيق مفهوم التنمية المستدامة والإستراتيجيات المختلفة لتقديم الحلول المناسبة.
- ٢- تنشيط التعاون ما بين المستويات الإقليمية والمستويات الدولية فيما يتعلق بتبادل الخبرات حول التنمية المستدامة.
- ٣- إستعراض للتحديدات المستقبلية لمفهوم التنمية المستدامة.

• وتتمثل أهم هذه المؤتمرات فى:

- ١- مؤتمر أفريقيا ⇨ موزمبيق : مارس ٢٠٠١.
- ٢- مؤتمر الأمريكيتين ⇨ البرازيل: أغسطس ٢٠٠١.
- ٣- مؤتمر أوروبا ⇨ النمسا: سبتمبر ٢٠٠١.
- ٤- مؤتمر دول الكمنولث السوفيتى المستقلة والصين ومنغوليا كازاخستان: أكتوبر ٢٠٠١.
- ٥- مؤتمر دول أوروبا البحر المتوسطية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ⇨ اليونان: نوفمبر ٢٠٠١.
- ٦- مؤتمر الاستدامة فى الجزر الساحلية ⇨ جزر سيشل: ديسمبر ٢٠٠١.
- ٧- مؤتمر الاستدامة فى المناطق الصحراوية ⇨ الجزائر: يناير ٢٠٠٢.
- ٨- مؤتمر آسيا ⇨ جزر المالديف: فبراير ٢٠٠٢.
- ٩- مؤتمر جنوب الباسيفيك ⇨ جزر فيجي إبريل ٢٠٠٢.
- ١٠- مؤتمر القمة العالمية للسياحة البيئية والتنمية المستدامة ⇨ كوبك بكندا: مايو ٢٠٠٢ .
- ١١- المؤتمر الدولى لإدارة التنمية المستدامة فى الأسواق الناشئة: ⇨ الأسكندرية بجمهورية مصر العربية ٢٠٠٣ .

وقد أعلنت الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية عام ٢٠٠٢ بأنه عام السياحة البيئية وإعتبارها أداة لتحقيق التنمية المستدامة فى القرن الحادى والعشرين وإستهدفت منظمة السياحة العالمية من هذا الإعلان ما يلى:

- ١- خلق وعى بالسياحة البيئية فى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلى لتحقيق الإرتقاء والحفاظ على التراث الطبيعى والثقافى، وتحسين مستويات المعيشة فى المناطق الريفية والمناطق المحمية، وخلق نوع من الوعى والتقدير للثقافة المحلية بمختلف أشكالها.
- ٢- تنشيط التنمية المستدامة للسياحة البيئية بإعتبارها شرط أساسى لتحقيق الفوائد المتوقعة منها.
- ٣- نشر أدوات وأساليب التخطيط والإدارة والتنظيم والرقابة للسياحة البيئية لضمان استدامة السياحة البيئية على المدى البعيد.
- ٤- تبادل الخبرات المتعلقة بالسياحة البيئية.
- ٥- زيادة فرص التسويق فى الأسواق العالمية للمقاصد السياحية ومنتجاتها التى تطبق فيها مبادئ السياحة البيئية.
- ٦- وضع معايير لشهادات الخبرة التى تمنح لمن يلتزم بمبادئ ومعايير الاستدامة الممثلة فى السياحة البيئية.

ويمكن حصر الاختلاف بين جهود الاستدامة فى القرن التاسع عشر وبين جهود الاستدامة فى القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين فى نقطتين أساسيتين هما:

- ١- جهود القرن التاسع عشر إتسمت بالمحلية على العكس من إتسامها بالإقليمية والدولية فى القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين.

٢- فى القرن التاسع عشر كان التركيز على البعد البيئى فقط على العكس من شمولية مفهوم الاستدامة (البعد الإقتصادى - البعد الإجتماعى والثقافى - والبعد البيئى) فى القرن العشرين وحتى الآن.

وتعددت مفاهيم وتعريفات التنمية المستدامة ومن الصعب الحصول على تعريف موحد لها على مستوى العالم، وفى عام ١٩٨٩ ذكر الكاتب John Pezzey أنه يوجد ٦٠ تعريف للاستدامة. وهذا التعدد يرجع إلى كثرة وإختلاف مشكلات التنمية وتعدد المصادر المختلفة لها. وفيما يلى عرض لبعض تعريفات التنمية المستدامة.

فقد عرفت التنمية المستدامة على أنها " التنمية التى تفى بإحتياجات الأجيال الحالية دون التقليل من إمكانية الأجيال المستقبلية من مقابلة إحتياجاتها الأساسية"

وعرف Redclift التنمية المستدامة فى عام ١٩٨٩ بأنها "حلقة الوصل ما بين التنمية الإقتصادية وبين البيئة".

وقدم العالمان Pearce وTurner فى عام ١٩٩٠ تعريفاً للتنمية المستدامة ينص على أنها "توزيع الفوائد الإقتصادية بأسلوب أمثل يحقق العدالة مع ضمان إستغلال واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة ملائمة بيئياً تساعد على إستمراريتها فى المستقبل".

ويوجد تعريف آخر للتنمية المستدامة وهو "التنمية المستدامة فكرة حان وقتها كأحد مفاهيم التنمية البديلة تحاول حل جميع المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية للتنمية كما أنها مفهوم التنمية الذى سيسود القرن الحادى والعشرين".

وعرف O'Riordan فى عام ١٩٩٣ التنمية المستدامة على أنها "مصطلح أسطورى ومثالى مثله كمفاهيم الديمقراطية والعدالة والحرية والتي من الصعوبة تحقيقها فى أرض الواقع".

وأيضاً "التنمية المستدامة هى الإرتقاء بالمستوى المعيشى للعنصر البشرى فى نطاق الحيز الأيكولوجى بأسلوب يضمن بقاءه وإستمراره". فالعنصر البشرى لابد من أن يعيش ويحيا مستغلاً للبيئة فى حدود طاقتها الإستيعابية ودون الإخلال بالطبيعة.

وكذلك ذكر أن "التنمية المستدامة ليست حالة ثابتة أو نوع محدد من التوازن بين التنمية والبيئة وذلك نظرا لإختلاف التوازن من منطقة لأخرى حسب الظروف المحيطة بها، ويتطلب ذلك نوع من التغير المستمر فى نوعية الإستثمارات والتكنولوجيا وهياكل المؤسسات والذى يحقق التناغم والتوازن بين متطلبات المجتمعات الحالية والمستقبلية".

وعرف Hall عام ١٩٩٨ التنمية المستدامة بأنها "مصطلح تم تبنيه للتغلب على المشكلات البيئية الناتجة عن عمليات التنمية".

وقد ذكر Aronsson أن "مصطلح التنمية المستدامة مفهوم مركب وشامل ويتطلب وضع معايير معينة لوضعه موضع التطبيق".

- من تحليل مفاهيم وتعريف التنمية المستدامة السابقة يتضح لنا أنه على الرغم من كل الدراسات وما نشر عن مفهوم التنمية المستدامة، إلا أنه لا يوجد هناك اتفاق واحد على تعريف محدد لها وهو ما يجعل تطبيقها فى الواقع أمراً ليس بالسهل. وهناك ملحوظتين على ما تقدم من مفاهيم وتعريف وهما:

- ١- مصطلح التنمية المستدامة: مفهوم مرن يمكن صياغته بأكثر من طريقة تتناسب مع مختلف وسائل الإدارة البيئية.
- ٢- هذه المفاهيم والتعاريف تركزت بصفة أساسية فى الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين، وهو الأمر الذى يؤكد على حقيقة أن الإهتمام العالمى بقضية استدامة الموارد لم يظهر إلا فى فترة السبعينات من القرن العشرين وقد سبق ذكر ذلك فى الصفحة السابقة.

وهناك فجوة واضحة ما بين المبادئ النظرية للتنمية المستدامة والواقع العملى لتطبيق هذه المبادئ. و المشكلة الأساسية فى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة هى تحديد المعايير التى من خلالها يتم الحكم على استدامة عمليات وعناصر التنمية. والسياسة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وهى:

- ١- **النشاطات:** النشاطات المستدامة هى النشاطات التى تحقق فوائد إقتصادية للسكان المحليين دون الإضرار بالمنظومة البيئية أو الثقافية، وأشهرها نشاطات السياحة البيئية.
- ٢- **المتطلبات (المدخلات):** لتحقيق التنمية المستدامة من الأهمية بمكان إحداث تغييرات هيكلية وسلوكية فى أنظمة المجتمعات السائدة مع تفهم العلاقة المتبادلة بين الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بالإضافة إلى تبنى التخطيط المبنى على المجتمع.
- ٣- **المخرجات:** من المفترض عندما تتحقق التنمية المستدامة أن يتمثل ذلك فى تعظيم للفوائد الإقتصادية من النشاطات المختلفة والذى يترتب عليه الإرتقاء بمستوى حياة السكان المحليين وفى نفس الوقت حماية الموارد الطبيعية وإستمراريتها لفترات طويلة الأجل.

يعتبر أهم المراجع التي تطرقت إلى مفهوم التنمية المستدامة هو (مستقبلنا المشترك) وهي الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية الذي انعقد في استكهولم بهولندا عام ١٩٨٧. وفي هذه الوثيقة نجد التهميش للدور الذي تلعبه السياحة حيث لم تتطرق هذه الوثيقة بالحديث عن السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد تم تقديم المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لتبنى مفهوم الاستدامة في المجال السياحي من خلال الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الذي انعقد في Lanzarote بجزر كناري بأسبانيا عام ١٩٩٥ ، أما التبنى الفعلي فكان من خلال قمة الأرض الثانية التي انعقدت في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧.

ويجب التفريق ما بين المفهومين التاليين: السياحة المستدامة والتنمية السياحية المستدامة. فمصطلح السياحة المستدامة على الرغم من أنه ذكر ضمن مفاهيم التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يحقق مفاهيم الاستدامة بالمعنى الصحيح وذلك لأن مفهوم السياحة المستدامة يركز على أن الهدف النهائي هو ضمان إستمرارية واستدامة النشاط السياحي في المنطقة، على العكس من مفهوم التنمية السياحية المستدامة والذي يعتبر تحقيق الاستدامة في المجال السياحي وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة التي تعتبر الهدف النهائي للتنمية في أى منطقة حيث أنها تشمل على النشاط السياحي بالإضافة إلى غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

فمفهوم التنمية السياحية المستدامة فى أى منطقة سياحية هو الهدف النهائى الذى ترغب فى تحقيقه وإن كانت هناك صعوبات وخاصة فى الدول النامية حيث يتم التركيز على الفوائد الاقتصادية - فى المدى القصير - من العملات الصعبة للسياحة والتى تساعد على توازن ميزان المدفوعات فى هذه الدول دون الإهتمام بما تسببه السياحة من تدمير للبيئة . ولعل التحدى الأساسى للتنمية السياحية المستدامة ليس فى جعل التنمية السياحية فى الأماكن السياحية الجديدة تتم بأسلوب يحافظ على البيئة، ولكن فى تهيئة المشروعات السياحية السابقة والحالية لتطبيق مبادئ الاستدامة، فهناك الكثير من الآراء فى القطاع الحكومى والقطاع السياحى الخاص نقول بأن تنمية مناطق سياحية جديدة هو أنسب الحلول وأقلها تكلفة فى المدى القصير على العكس من محاولة تهيئة مشروعات التنمية السياحية السابقة لتطبيق مبادئ الاستدامة . والاستدامة فى التنمية السياحية ليست بالضرورة إستمرارية النشاط السياحى فى منطقة ما لفترات زمنية غير محدودة، ولكن إستمراريته لفترة معقولة من الزمن قد تكون على سبيل المثال مدة ٥٠ عاماً.

- مفهوم وتعريف التنمية السياحية المستدامة

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة "بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة مخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أى إقليم من أقاليم الدولة تتجمع فيه أسباب التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما".

وعرف الاتحاد الأوروبى للبيئة والمنترهات القومية فى عام ١٩٩٣ التنمية السياحية المستدامة على أنها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الإقتصادى والإجتماعى ويرتقى بالبيئة المعمارية"

ويذكر Archer و Cooper فى عام ١٩٩٨ أن التنمية السياحية المستدامة هى "المحور الأساسى فى إعادة التقويم لدور السياحة فى المجتمع".

ويوجد تعريف للتنمية السياحية المستدامة على أنها " التنمية التى تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التى تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الأيكولوجية والتنوع البيولوجى ومقومات الحياة الأساسية".

• مما سبق من تعريفات عديدة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة فإنه يمكن تضمينها فى مدخلين أساسين هما:

- مدخل المنتج The Product Approach

والذى ينظر للتنمية السياحية المستدامة بإعتبارها منتج بديل للتنمية السياحية التقليدية أو الكثيفة Mass Tourism Development. والجدول رقم (٢) يوضح المقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة وفقاً لمدخل المنتج .

جدول رقم (٢):

التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة وفقاً لمدخل المنتج

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
<ul style="list-style-type: none"> • تنمية سريعة. • غير محكمة. • ليس لها حدود. • قصيرة الأجل. 	<ul style="list-style-type: none"> • تنمية تتم على مراحل. • محكمة. • لها حدود وطاقة استيعابية معينة. • طويلة الأجل.
<ul style="list-style-type: none"> • سياحة الكم. • إدارة عمليات التنمية من الخارج. • تحقق نمو. 	<ul style="list-style-type: none"> • سياحة الكيف. • إدارة التنمية عن طريق السكان المحليين. • تحقق تنمية.
إستراتيجيات التنمية	
<ul style="list-style-type: none"> • تنمية بدون تخطيط. • تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة. • التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الأجازات. • برامج خطط لمشروعات. • شركات تنمية أجنبية. • مباني حضرية تقليدية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تخطيط أولاً ثم تنمية بعد ذلك. • تخطيط شامل متكامل. • مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض. • برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة. • شركات تنمية محلية. • أنماط معمارية محلية.
مواصفات السائح	
<ul style="list-style-type: none"> • مجموعات وأعداد كثيفة من السياح. • فترات الإقامة بسيطة. • ضوضاء وأصوات مزعجة. • في الغالب زيارة واحدة للمكان. • مستويات ثقافية مختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> • حركة أفراد ومجموعات صغيرة. • فترات إقامة طويلة. • رزانة وهذوء في الأداء. • احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان. • مستوى عالي من الثقافة والتعليم وإن تعذر ذلك في الوقت الحالي.

- مدخل الصناعة The Industry Approach

المتبنون لهذا المدخل يرون أن السياحة الكثيفة Mass Tourism ظاهرة سياحية لابد من حدوثها في أى منطقة، وذلك طبقاً للتطور الطبيعي لدورة حياة المقصد السياحي، والمهم أن يتم وضع معايير وآليات تحكم التنمية السياحية بما يضمن استدامة وإستمرارية عوامل الجذب - طبيعية أو من صنع الإنسان - فى المنطقة. والجدول رقم (٣) التالى يبين مواصفات مدخل الصناعة للتنمية السياحية المستدامة.

جدول رقم (٣):

مدخل الصناعة للتنمية السياحية المستدامة.

مواصفات مدخل الصناعة فى التنمية السياحية المستدامة	
١- الشمولية.	يتضمن تحليل لجميع العناصر الثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية باعتبارها مكونات أساسية فى عملية التخطيط.
٢- التفاهل والإستمرار.	الإستمرارية والمرونة فى الإستجابة للتغيرات والظروف المحيطة وعمل التعديلات اللازمة وفقاً لإستراتيجية وسياسة العمل.
٣- النظامية.	وضع معايير لقياس وتقدير الآثار السلبية المحتملة وتحليل الطلب ومحاولة تقديم التسهيلات اللازمة لإشباعه وفقاً للطاقة الإستيعابية للمقصد السياحي.
٤- التكامل.	عن طريق تكامل خطط التنمية السياحية مع خطط الدولة أو الاقليم الشاملة.
٥- مبنى على المجتمع.	أخذ آراء ومقترحات المجتمع المحلى فى عملية التنمية السياحية وتعظيم مشاركة السكان المحليين.
٦- التجدد.	تنمية السياحة بطريقة تضمن تجدد واستمرار الموارد الطبيعية والثقافية للمجتمع وذلك عن طريق وضع حدود معينة للتغيير المسموح بها ويتم الالتزام بها.
٧- التركيز على تحقيق الأهداف.	توجيه التنمية لتحقيق أهداف واقعية وتوزيع الفوائد الاقتصادية بأسلوب يتسم بالمعادلة على جميع المشاركين فى عملية التنمية السياحية فى الحاضر والمستقبل.

مدخل فى التخطيط والتنمية السياحية - ١١٧ - أ.د/محمد رفعت د. غادة وفيق د. فاروق عبد النبى

- قضايا الاستدامة فى قطاع السياحة

تكمّن أهم قضايا التنمية السياحية المستدامة فى العناصر التالية:

القضية الأولى: معايير التنمية السياحية المستدامة.

تتمثل أهم هذه المعايير فى:

١- معيار التفاعل: نظراً لتأثير السياحة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى وتأثرها بها فإنه يجب تحديد القطاعات المختلفة المشتركة فى هذا التفاعل وكذلك أبعاد التأثير الناتج من هذا التفاعل.

٢- معيار تعدد الأنظمة: بإعتبار السياحة قطاع مركب يتكون من العديد من الأنظمة فإن ذلك يدعو إلى تبنى الإستراتيجيات المختلفة الملائمة لكل نظام فرعى للحفاظ على البيئة.

٣- معيار الإعتماد على الخبرات والتجارب السابقة: لا يوجد جديد تحت الشمس، وإنما هى الحياة على كوكب الأرض تختفى من صورة لتظهر فى أخرى. وإذا ما علمنا أن العلم ما هو إلا ممارسات يتم وضعها فى قوالب ومفاهيم معينة ، فإنه يتضح لنا أهمية الأخذ فى الإعتبار الإسترشاد بالخبرات السابقة فى تطبيق التنمية السياحية المستدامة.

٤- معيار الأولوية للموارد الطبيعية: لتحقيق التنمية السياحية المستدامة فلا بد من وضع الطبيعة وما بها من أنظمة حية وموارد فى المقام الأول من الحماية، وإن تطلب الأمر الإبقاء عليها بدون تنمية وجعلها مناطق محمية.

٥- معيار التوجيه والتخصص: من الأهمية بمكان معرفة المستفيد من تبنى مفهوم التنمية السياحية المستدامة وما هو معيار الاستدامة بالنسبة له.

٦- وبالنسبة لمعايير التخطيط للفنادق والمنتجعات السياحية وغيرها: من التسهيلات السياحية تتمثل في معايير الموقع، ومعايير التصميم المعماري من حيث الحجم والمواصفات وعلاقته بالنسبة للبيئة المحيطة، وتخطيط المساحات الأرضية، والصيانة والرقابة لعناصر البنية الأساسية ... الخ.

القضية الثانية: متطلبات ومجالات تطبيق التنمية السياحية المستدامة

مفهوم التنمية السياحية جذب إهتمام الحكومات والقطاع الخاص فى كل مكان، ومع ذلك فإن أساليب وآليات تطبيقها فى الواقع مازالت غير واضحة بالقدر الكافى.

وهناك وجهتين للنظر مختلفتين حول ما إذا كانت هناك إمكانية لتطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة وكيفية تحقيق ذلك. فالرأى الأول يؤيد ضرورة تبنى الاستدامة فى قطاع السياحة حيث إمكانية ذلك، ويعتبر أن مفهوم التنمية السياحية المستدامة هو المدخل الأمثل لجميع أنواع التخطيط للتنمية السياحية فى المستقبل. والمؤيدون لهذا الرأى يرون أن الأنماط الجديدة من السياحة بإعتبارها أنماط للسياحة البديلة المحدودة التأثير على البيئة - هى المدخل الأساسى لتحقيق التنمية السياحية المستدامة. والرأى الثانى فهو معارض لمفهوم التنمية السياحية المستدامة. فهناك صعوبة فى تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة، وحتى وإن تم ذلك فلا بد من وجود تكاليف بيئية للتنمية السياحية. ويرى المؤيدون لهذا الرأى أن مصطلح التنمية السياحية المستدامة مفهوم خيالى ليست هناك إمكانية لترجمته لنشاط عملى تتم ممارسته، وحتى الأنماط الجديدة أو ما يطلق عليها بالسياحة البديلة ليس من الموضوعية إطلاق لفظ التنمية السياحية المستدامة عليها.

ففى معظم الأحيان يحدث التباس وخط ما بين مفهوم السياحة المستدامة وبين بعض المفاهيم الأخرى مثل السياحة البديلة Alternative Tourism والسياحة المسؤولة Responsible Tourism والسياحة البيئية Ecotourism والسياحة الملائمة Appropriate Tourism وغيرها.

ومتطلبات التنمية السياحية المستدامة تشمل:

- ١- وضع سياسات هادفة Objective Targets
- ٢- مواد تعليمية ثقافية وبيئية (إفعل - لا تفعل) تقدم للسائح أو الزائر.
- ٣- تدريب على مستوى عالى للعاملين فيما يتعلق بالنواحى البيئية ومشاركة المجتمع المحلى فى عمليات التخطيط والتشغيل.
- ٤- توجيه نسبة من الأرباح للإنفاق على المشروعات فى المجتمع المحلى المحيط.
- ٥- إجراء أبحاث حول تحليل الآثار المختلفة المتوقعة للمشروع السياحى وتصميم التسهيلات المختلفة وذلك للتأكد على أن التنمية تتم بأسلوب متوافق بيئياً.
- ٦- الاستفادة من خبرات المنظمات غير الحكومية (NGOs) فى مجال حماية البيئة.
- ٧- الجدية والتركيز على الاستخدام الكفء للموارد بمختلف الأساليب البيئية والتى تتراوح من إعادة الاستخدام إلى الدفن فى الأرض.
- ٨- الأخذ فى الاعتبار وضع مقاييس للتخطيط لتحقيق الحماية المناسبة للموارد وعدم الإضرار بالبيئة.
- ٩- التعاون مع مشروعات حماية البيئة فى المجتمع المحيط وذلك باتاحة الفرصة للتفاعل ما بين السياح والسكان المحليين.

- ١٠- تصميم معايير معينة من خلالها يتم تحديد المرحلة التي تمر بها التنمية والمتطلبات اللازمة لهذه المرحلة.
- ١١- إعداد برنامج للتنمية السياحية المستدامة في المقصد السياحي.
- ١٢- تزويد المنطقة بالبنية الأساسية بما يتناسب مع الطاقة الإستيعابية لها.
- ١٣- إسقاط السائح ذو الثقافة البيئية العالية عن طريق التسويق.
- ١٤- توحيد جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص المتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة.

• وهناك أربعة مجالات وعناصر تستحق المناقشة وهي:

- ١- المجتمع المراد تطبيق الاستدامة فيه: فمعايير الاستدامة تختلف حسب مجتمع الدراسة، فما يناسب القضايا العالمية لا يتناسب بالضرورة مع القضايا الإقليمية أو المحلية.
- ٢- الوقت اللازم لتطبيق برامج الاستدامة: من الحكمة تحديد الوقت الذي تستغرقه برامج التنمية السياحية المستدامة، وأيضاً الإسراع في تطبيق برامج الاستدامة وإن كانت قصيرة الأجل دون التأخير لتبنى برامج طويلة الأجل.
- ٣- أبعاد الاستدامة: سواء كانت إقتصادية أو ثقافية أو إجتماعية أو بيئية، فإذا ما أردنا تحقيق الاستدامة في هذه الأبعاد مجتمعه فإنه يظهر التحدي الذي يتمثل في إختلاف معايير وقيم الاستدامة في كل بعد على حدة.
- ٤- القوى المحددة لمفهوم الاستدامة: تحدد الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول المختلفة مفاهيم وقيم الاستدامة فيها، لذلك من الأهمية بمكان وضع استراتيجيات التنمية السياحية المستدامة بما يخدم قيم واتجاهات المجتمع.

القضية الثالثة: دور الجهات المختلفة فى تطبيق الاستدامة فى قطاع السياحة

يجب وضع تصور عام للممارسات العملية التى يجب على كل جهة أو تنظيم القيام بها. والجهات المشاركة فى التنمية السياحية المستدامة تتضمن أجهزة القطاع الحكومى، ومؤسسات القطاع الخاص السياحى، والسائحين، والمجتمعات المحلية المضيفة والتى تمثلها المنظمات غير الحكومية NGOs. وفيما يلى تفصيل بدور كل منها:

- دور المؤسسات الحكومية

- ١- التخطيط للتنمية السياحية المستدامة وصياغة وثيقة عامة تحدد فيها الأهداف المتوقع تحقيقها من خلال تبني وتطبيق مبادئ الاستدامة فى القطاع السياحى.
- ٢- إيجاد آليات فعالة للتعاون بينها وبين الجهات الأخرى غير الحكومية والمهتمة بالحفاظ على البيئة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية.
- ٣- إنشاء نظام متكامل من التشريعات والقوانين وإرشادات الحماية للقاعدة العريضة من الموارد البيئية.
- ٤- إعداد برنامج للرقابة والتقييم.
- ٥- القيام بأبحاث علمية ودراسات على المستوى القومى والإقليمى والقطاعى لكافة النشاطات السياحية.
- ٦- إنشاء نظام محاسبى يأخذ فى الاعتبار التكلفة البيئية فى السياحة.
- ٧- إيجاد آليات وأساليب للتوعية والمشاركة للمجتمع المحلى.
- ٨- الإشراف على تطبيق معايير التصميم المعماري وعمليات الإنشاء.
- ٩- التشديد على الالتزام بمحددات ومتطلبات الطاقة الإستيعابية.
- ١٠- ضمان حماية السياحة للتراث المعماري فى المناطق الساحلية.

- ١١- منع الاتجار بالموروثات التاريخية.
- ١٢- تخطيط المساحات الأرضية في الأماكن السياحية ووضع المعايير اللازمة لذلك.
- ١٣- إنشاء لجان ومراكز معلومات للتوجيه.
- ١٤- دراسة التأثير البيئي للمشروعات السياحية قبل إعطاء الترخيص لها.
- ١٥- التأكيد على تبنى جميع الإدارات الحكومية لمفهوم التنمية السياحية المستدامة.
- ١٦- إعطاء أولوية خاصة لتطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة فى الأماكن ذات الحساسية الخاصة.
- ١٧- تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة فى مجال الإدارة السياحية.
- ١٨- وضع أدلة ومعايير لتقويم الاستدامة بالنسبة لجميع المشاركين فى التنمية السياحية.

- دور القطاع الخاص السياحى

- ١- التقليل من المخلفات الصلبة وإعادة استخدامها أو إعادة تدويرها.
- ٢- ترشيد إستهلاك الطاقة والحفاظ عليها.
- ٣- الكفاءة فى استخدام مصادر المياه العذبة بما يتناسب مع البيئة.
- ٤- إدارة مخلفات مياه الصرف الصحى بأسلوب ملائم بيئياً.
- ٥- التحكم فى المواد السامة.
- ٦- تخطيط المساحات الأرضية فى المناطق السياحية.
- ٧- توعية العاملين والمجتمعات المحلية والسياح بالقضايا البيئية.
- ٨- التخطيط للاستدامة.
- ٩- تشغيل النقل السياحى بطرق ملائمة بيئياً.
- ١٠- المساهمة فى تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

- دور المجتمعات المحلية

هناك أكثر من طريقة لمشاركة المجتمعات المحلية فى عملية التخطيط للتنمية السياحية المستدامة أهمها عقد محاضرات "القمة والقاعدة Top and Down" حيث يتم حضور ممثلين لجميع هيئات المجتمع لمناقشة خطط التنمية والوقوف على مدى صلاحيتها ومناسبتها لظروف المجتمع ثم التصديق عليها.

والمنظمات غير الحكومية تعتبر المتحدث الرسمى بإسم مصالح المجتمعات المحلية ويتركز دورها فيما يلى كما ذكرته منظمة السياحة العالمية:

١- إبداء المشورة والرأى فيما يتعلق بالتنمية السياحية المستدامة على جميع المستويات التخطيطية وسواء كانت تتعلق بالقطاع الحكومى أو القطاع الخاص.

٢- التصديق على المشروعات السياحية والخطط التى تحقق التنمية السياحية المستدامة ورفض ما يخالف ذلك.

٣- تقديم المعلومات اللازمة لجميع المشاركين فى عمليات التنمية.

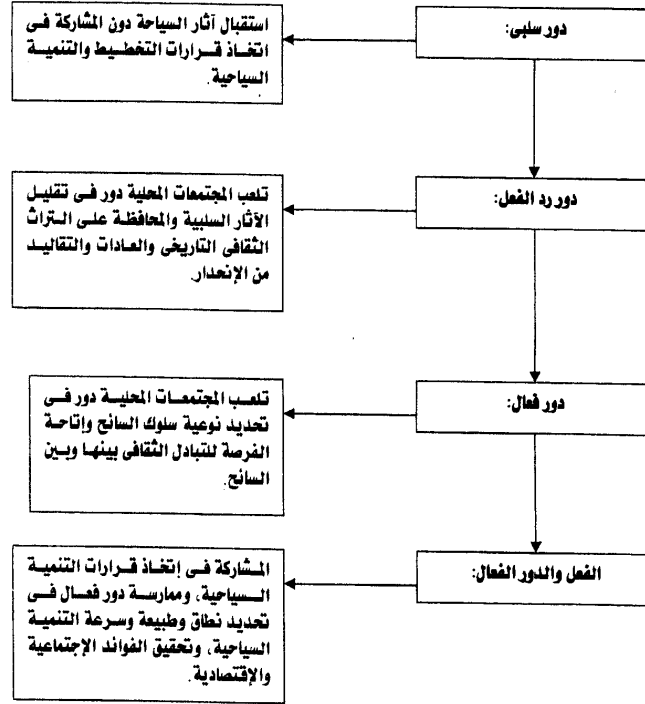
٤- المشاركة فى توعية الجمهور بالفوائد الإقتصادية الممكنة الحصول عليها نتيجة تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية، كذلك تحديد دور كل من الحكومة والقطاع الخاص والسائحون فى تحقيق الاستدامة فى القطاع السياحى.

٥- الرقابة والمتابعة للأثار المختلفة للتنمية السياحية والتأكد من جدية الأطراف المشاركة فى عمليات التنمية فى الالتزام بمبادئ الاستدامة.

• وخلاصة القول فى جزئية المجتمعات المحلية أن المجتمعات المحلية تحت مظلة التنمية السياحية المستدامة يتغير دورها من الدور السلبي أو رد الفعل إلى الدور الفعال النشط، فهى تتحرك من كونها مستقبلية لآثار التنمية السياحية

إلى المشاركة في القرارات ووضع ضوابط للآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية من التنمية السياحية. والشكل رقم (٦) يلخص ما تقدم من ذكر لدور المجتمعات المحلية تحت مظلة التنمية السياحية المستدامة.

تنمية سياحية غير مستدامة



تنمية سياحية مستدامة

شكل رقم (٦): دور المجتمعات المحلية تحت مظلة التنمية السياحية المستدامة

- دور السائحين

بصفة عامة يمكن القول بأن دور السائح فى تحقيق الاستدامة ينحصر فى:

- ١- إختيار وسائل النقل والخدمات والمنتجات السياحية ذات الجودة البيئية العالية.
- ٢- المعرفة والثقافة الذاتية فيما يتعلق بالتراث الثقافى والعادات والتقاليد الإجتماعية والموارد البيئية والإهتمامات والإتجاهات الحالية فى المقاصد السياحية.
- ٣- ممارسة السلوك المناسب للعادات والتقاليد والثقافات المحلية فى المقاصد السياحية.
- ٤- المشاركة فى حملات التوعية البيئية والمحافظة على البيئة.

القضية الرابعة: السياسة المقترحة للتنمية السياحية المستدامة

يجب تبنى برامج للتنمية السياحية تتضمن ما يلى:

- ١- تحديد مستويات الطاقة الإستيعابية للمجتمع أو المقصد السياحى.
- ٢- فرض الضرائب على المنشآت السياحية لدعم البنية الأساسية السياحية والصيانة الدورية لها.
- ٣- سن التشريعات السياحية المبنية على المجتمع والتى تحافظ على الموارد الطبيعية.
- ٤- وضع معايير بيئية تتعلق بالتصميم المعمارى والتخطيط للمنتجات السياحية، خاصة فى المناطق ذات الحساسية العالية مثل السواحل والجزر وغيرها.

- ٥- تبنى برامج التدريب للعمالة السياحية للحفاظ على البيئة وتحقيق معايير الجودة البيئية فى المنتج السياحى.
- ٦- خلق قيمة إقتصادية للموارد والمقومات التى ليست لها قيمة سعرية فى السوق مثل الحيوانات البرية كالأسود، والأماكن الطبيعية مثل الغابات وأماكن الرعى، والتراث المعمارى والآثار مثل تاج محل فى الهند وأهرامات الجيزة فى مصر، وبالإضافة إلى التراث الثقافى مثل العادات والتقاليد.
- ٧- تقديم الحوافز للإرتقاء بالجودة البيئية وخاصة فى مراكز المدن وأماكن التراث المعمارى وذلك عن طريق خلق وتشغيل العمالة فى هذه المناطق.
- ٨- الإمداد بعناصر البنية الأساسية السياحية الرئيسية مثل محطات معالجة المياه وإتاحتها للجمهور بالإضافة إلى السائحين.
- ٩- الأخذ بمختلف أساليب الإتصال ما بين السائحين والمجتمعات المضيفة.
- ١٠- تقديم نماذج بديلة من التنمية السياحية تحافظ على البيئة.
- ١١- إلزام الموردين للمنتجات السياحية بتقديم منتج سياحى مناسب ومتوافق مع معايير الحفاظ على البيئة.

- أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية المستدامة

تشير الأدبيات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تعطى أو تتوفر لها مقومات تطبيقها عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية.

وعلى الرغم من الصعوبات التى تواجه التنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة ، إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبنى مبادئ الاستدامة لإدارة

وحماية الموارد الطبيعية. فإقتصاديات السوق لا تحقق بطبيعتها الاستدامة ومن الأهمية بمكان تبنى أدوات لتحقيقها، كما أن العامل الأساسى فى نجاح التنمية السياحية فى المستقبل هو قدرة الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحى فى التكيف مع التغيير بإعتباره حقيقة حتمية لأى نشاط إنسانى بالأسلوب الذى يحقق الاستدامة للنشاط السياحى بمختلف أنواعه.

ومن الأهمية بالنسبة لصانع القرار فى مجال السياحة تبنى مزيج من السياسات اللازمة لتحقيق الاستدامة وذلك عن طريق إيجاد نوع من التوازن والتنسيق بينها. وفقاً لكل من Bramwell و Lane (١٩٩٣) فإنه من السهل الحديث عن مفهوم الاستدامة إلا أن المشكلة تكمن فى تطبيق هذا المفهوم فى أرض الواقع، لذلك فقد حان الوقت للعمل على تنفيذ ما يتم قوله. وحتى الآن تتمثل استجابة القطاع السياحى لمفهوم الاستدامة من خلال وضع السياسات والمبادئ وقوائم أفضل الممارسات التى تم تطبيقها من خلال المبادرات الفردية لبعض المؤسسات عن طريق برامج خاصة بها.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية Best Practice for Environmental Management بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذى يقدم المعايير البيئية المختلفة التى من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والإرتقاء بمستوى التخطيط والتنمية فى المناطق السياحية.

ويتطلب مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية من الأجهزة المختلفة القائمة على التنمية السياحية التحسين المستمر فى الأداء المتوافق مع البيئة استجابة للتغيير فى الظروف الإقتصادية والهيكلية وقوى السوق والإكتشافات التكنولوجية وأخيراً السياسات الحكومية، أيضاً تحديد القضايا ذات الأولوية فى الحماية

والأهداف المتوقع تحقيقها من جراء ذلك والأساليب المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

وهناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية وهى:

١- المدخل الإقتصادى: مثل فرض مبالغ نقدية وغرامات على المنشآت التى تلوث البيئة.

٢- المدخل القانونى والإدارى : التشريعات والتعليمات المتعلقة باستخدام الموارد السياحية فضلاً عن توفير الهيكل الإدارى الذى يحقق ذلك.

٣- مدخل فنى: استخدام التكنولوجيا النظيفة فى إدارة العمليات السياحية.

٤- مدخل ثقافى : مثل قياس اتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة.

• مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية يعتبر الطريقة المثلى لبقاء المناطق السياحية فى المنافسة بكفاءة مع المحافظة على الموارد الطبيعية والتى تعتبر بمثابة عوامل الجذب الأساسية فى السياحة. ويمكن القول بأن تبنى أى مدخل من مداخل هذا المفهوم -الإقتصادى أو القانونى أو الفنى أو الثقافى- سوف يتوقف على مدى ملائمة للمرحلة التى تمر بها المنطقة السياحية وأهداف التنمية فيها، كما أن الزيادة فى فاعلية الإدارة البيئية تكمن فى تبنى أكثر من مدخل واحد فى المنطقة الواحدة .

ونظراً لأهمية الممارسات العملية فى تحقيق التنمية السياحية المستدامة، فإنه فى الفصل الرابع من هذا الكتاب سيتم عرض نماذج من أفضل الممارسات للإدارة البيئية فى مختلف المناطق فى العالم وما تمثله من مداخل مختلفة للإدارة البيئية وبالتالى للتنمية السياحية المستدامة.

أولاً: تعريف التخطيط السياحي

عرف كل من فارمر وريشمان Farmer and Richman فى عام ١٩٦٥ التخطيط بأنه "إتخاذ قرارات تتعلق بتحديد أهداف المنشأة وتقرير السياسات والبرامج والإجراءات والطرق والجدول الزمنية التى تمكن من تحقيق الأهداف"

وقد عرف Friedman و Hudson التخطيط فى عام ١٩٧٤ بأنه "الربط بين المعرفة والفعل المنظم". وطبقاً لما ذكره Inskip فى عام ١٩٩١ فإن التخطيط هو "تنظيم المستقبل لتحقيق أهداف معينة".

وتم تعريف التخطيط فى عام ١٩٩٤ بأنه "عملية ديناميكية تحدد الأهداف وتضع الإعتبارات التنظيمية وكذلك البدائل المختلفة لتحقيقها، وبمعنى آخر فإن التخطيط هو عملية تقويم للإختيارات المختلفة وبدائلها لتحقيق النجاح فى التنمية".

وذكر أيضاً أن "التخطيط هو النشاط الذى يسبق جميع النشاطات الأخرى فى عمليات التنمية السياحية بل ويتوقف عليه كل نشاط آخر. وهو عمل عقلى بطبيعته يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والحقائق وتبويبها وتحليلها وفقاً لما تتطلبه عملية إتخاذ قرارات التنمية المختلفة سواء كانت تتعلق بتحديد الأهداف أو الموارد البشرية أو الموارد المالية أو غيرها".

ويعرف التخطيط السياحي بأنه " أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة فى الإقليم أو الدولة أو أى موقع آخر على

كافة المستويات ، وتحديد كيفية إستغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة .

ووضع ويليامز Williams فى عام ١٩٩٨ تصوراً وتعريفاً عاماً للتخطيط ينص على أنه " ترتيب منطقي لمجموعة من العمليات والبرامج التى يتم تصميمها لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف وسواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل".

و يعرفه بالدوين G.D.Baldwin بأنه "استخدام للموارد النادرة المتاحة فى المجتمع بحيث يحصل هذا المجتمع على أقصى إشباع ممكن ."

ثانياً: أهمية التخطيط السياحي

لقد تزايد الوعي بأهمية تخطيط النشاط السياحي تخطيطاً يمكن من إستغلال واستخدام أمثل للموارد السياحية الطبيعية والبشرية المتاحة ولأقصى درجات المنفعة وأطول فترة ممكنة مع متابعة وتوجيه وضبط هذا الاستخدام لتعظيم الفوائد والعوائد السياحية والحيلولة دون ظهور أى ناتج أو آثار سلبية.

وتتضح مزايا وأهمية التخطيط السياحي من خلال العناصر التالية:

١- يقدم التخطيط الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية لعملية التنمية السياحية وخاصة فى المناطق ذات التنمية السياحية المحدودة حيث تكون خبرة القطاعين العام والخاص محدودة فى مجال التنمية السياحية.

- ٢- يساعد التخطيط على التكامل والانسجام بين مختلف العناصر الداخلة فى عملية التنمية السياحية من إقامة، وتسهيلات سياحية، ونقل وغيرها.
- ٣- يحقق التخطيط للسياحة إشباع للسباح والزوار وذلك بتقديم منتج سياحي يتناسب مع متطلبات ورغبات الأسواق المختلفة.
- ٤- التخطيط السياحي يعمل على تعظيم العوائد الاقتصادية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- ٥- يكسب التخطيط السياحي المناطق السياحية فوائد إجتماعية وثقافية عديدة ويساعد على تجنب حدوث حوادث ومشكلات إجتماعية وصدمات ثقافية.
- ٦- التخطيط السياحي يحدد مستوى التنمية المناسب لمقومات البنية الأساسية وحالة المغريات السياحية الموجودة فى المنطقة.
- ٧- يحقق التخطيط السياحي للمناطق السياحية المرونة الملائمة لمسيرة التغير فى الطلب السياحي.
- ٨- يمد التخطيط السياحي عمليات التنمية السياحية بالكوادر المدربة من خلال برامج التدريب المخططة على اساس علمي.
- ٩- يقدم التخطيط السياسات والاستراتيجيات المختلفة التى تقود التنمية السياحية.
- ١٠- وضع المعايير والإشتراطات المختلفة التى تحدد مدى نجاح خطط التنمية السياحية وتكامل هذه الخطط مع بعضها البعض.
- ١١- إيجاد الإطار التشريعى والتنظيمى والهيئات والمؤسسات التى تتولى تطبيق وتنفيذ خطط التنمية والمتابعة المستمرة والرقابة الفعالة.
- ١٢- وضع إطار التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مجال الاستثمار فى قطاع السياحة.

١٣- الوقوف على ما تم من إنجازات فى التنمية السياحية من خلال عمليات
التقويم المستمرة.

ثالثاً: مداخل التخطيط

تتمثل أهم مداخل التخطيط فيما يلى:

١- مدخل الخطة الرئيسية والتصور العام the Master Plan

Approach: يعتبر هذا المدخل هو التقليدى لعمليات التخطيط ويتعلق
بتقديم إطار نهائى وثابت لعمليات التنمية، ويؤخذ على هذا المدخل أنه
لا يوفى بالمتطلبات الخاصة فى التنمية، و لا يأخذ فى الاعتبار
التغيرات المستقبلية فى نمط الحياة والتكنولوجيا وغيرها من متغيرات،
وأخيراً لا يتناسب تطبيقه على المدى الطويل.

٢- مدخل التقويم المستمر للتخطيط the Incremental Planning

Approach: يحقق هذا المدخل مرونة فى عمليات التخطيط تتمثل
فى الرقابة المستمرة والتغذية المرتدة للتأثيرات المختلفة للتنمية السابقة
وكذلك الحالية. ويساهم تحليل هذه التأثيرات فى تشكيل القرارات
المتعلقة بالتنمية المستقبلية.

٣- مدخل النظام the System Approach: هذا المدخل يقوم على

قاعدة أن النظام يتكون من مجموعة من العناصر وأى تغيير فى أحد
هذه العناصر يؤثر بالضرورة على بقية عناصر النظام ومن مميزاته
الشمولية، والمرونة، والتكامل، والواقعية، ويمكن تطبيقه على نطاق
جغرافى واسع. وعلى الجانب السلبى يتطلب هذا المدخل كم هائل من
المعلومات لمعرفة كيف يعمل النظام ويتطلب تكاليف مالية كبيرة فى
التنفيذ.

٤- مدخل التخطيط للتنمية السياحية المستدامة: ترجع أهمية هذا المدخل فى التخطيط نظراً لإعتماد التنمية السياحية بصفة أساسية على المغريات والتسهيلات السياحية المرتبطة بالبيئة الطبيعية والتراث الثقافى. ويعتبر التخطيط البيئى من الأساليب الهامة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة والذي يتطلب عملية مسح دقيقة لعناصر الجذب السياحى وتخير أنسب نموذج للتنمية السياحية المتوافقة مع البيئة.

أيضاً من العناصر الأساسية للتخطيط لتنمية سياحية مستدامة التأكيد على السياحة المبنية على المجتمع Community-Based Tourism والتي تعنى إشترك المجتمع المحلى فى عمليات التخطيط والتنمية والعمل على تنمية الأنواع المختلفة من السياحة والتي يستفيد من فوائدها المجتمع المحلى. كذلك مفهوم الجودة البيئية Environmental Quality فى السياحة والذي تزايد الإهتمام به لسببين أساسيين وهما التأكيد على أن الجودة البيئية فى المنتج السياحى تحقق ميزة تنافسية من وجهة النظر التسويقية وتعظم فوائد المجتمع المحلى و فوائد البيئة.

وباستعراض مداخل التخطيط نجد أنها تختلف فى طبيعتها وصفاتها ومجالاتها إلا أنها جميعاً تشترك فى كونها تسعى لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف هى السبب فى وجودها وصياغتها، كما أن المرحلة التى تمر بها المنطقة السياحية من دورة حياتها تؤثر على عملية التخطيط ونوعه، فمثلاً فى المراحل الأولى للتنمية نجد أن المكاسب قصيرة الأجل التى تحققها التنمية السياحية تصرف النظر عن التخطيط الإستراتيجى للتنمية وذلك على العكس من المراحل الأخيرة وخاصة مرحلة الإنهيار حيث ضعف المركز التنافسى للمقصد السياحى فى السوق فنجد أن التخطيط الإستراتيجى يفرض نفسه كمفهوم للتنمية

عن طريق وضع سياسة للتجديد وإعادة الهيكلة ودون إدخال منتجات وخدمات جديدة فى المنطقة.

رابعاً: مراحل التخطيط للتنمية السياحية المستدامة

عملية إعداد الخطط السياحية على المستويين القومى والإقليمى المبنية على الأساليب المستدامة والمتكاملة يمكن أن نصفها بطريقة الخطوات Step-By-Step التى تتم بأسلوب علمى، والتى تشمل ما يلى:

١ - الإعداد للدراسة: تتمثل الخطوة الأولى فى عملية التخطيط فى الإعداد بعناية للدراسة حتى تمدنا بنمط التوجيه التاموى المطلوب، ويتطلب الإعداد للدراسة تشكيل نطاق الصلاحية (TOR) للمشروع، واختيار الفريق الفنى لتنفيذ الدراسة، وتعيين لجنة التوجيه Steering Committee، وتنظيم نشاطات الدراسة، فمثلاً بعض المناطق التى فيها تنمية سياحية محدودة والمناطق التى توجد فيها تنمية سياحية معقولة والتى قد تكون فى سبيلها للإنهيار أو ليست بالشكل الذى يؤدى إلى الإستفادة الكاملة منها، فإن نطاق الصلاحية سوف يؤكد على أهمية تحسين التنمية السياحية الموجودة وذلك جنباً إلى جنب التوجه للتوسعات السياحية المستقبلية. كذلك فإن نطاق الصلاحية سوف يحدد لنا مستوى التخطيط المطلوب سواء كان على النطاق القومى أو الإقليمى بالإضافة إلى المناطق والمشروعات ذات الأولوية فى التنمية.

٢ - تحديد الأهداف: يجب تحديد أهداف التنمية السياحية مبكراً فى عمليات التخطيط السياحى حيث أنها تحدد النتائج المرغوبة من التنمية السياحية، كما أن الأهداف يجب أن تتوازن مع الإعتبارات الإقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية للمنطقة أو الإقليم محل التنمية السياحية .

٣- المسح الشامل للعناصر: تتطلب مرحلة المسح فى عملية التخطيط السياحى تجميع البيانات الكمية والنوعية عن كل المظاهر السياحية السائدة وهى:

- أنماط واتجاهات السياحة العالمية والإقليمية والتي من خلالها يتم التعرف على الأسواق السياحية الرئيسية.
- الخصائص والمميزات المتاحة والمتوقعة للمقاصد السياحية المنافسة التى تقدم منتجات سياحية مشابهة وتجذب كثير من نفس الأسواق السياحية.
- إتجاهات السياحة الوافدة إلى الدولة أو الإقليم الذى يتم إعداد دراسة تخطيطية له.
- المغريات السياحية والنشاطات المتاحة والمتوقعة.
- وسائل الإقامة السياحية المتاحة والمخططة والتسهيلات والخدمات السياحية الأخرى.
- وسائل النقل المتاحة والمخططة وكذلك الأنماط الأخرى من البنية التحتية المتاحة والتي تم التخطيط لها.
- المصادر الطبيعية المتاحة وأنماط استخدام وإملاك الأرض أو إيجارها.
- الموارد البشرية وأنماط العمالة المتاحة.
- المميزات البيئية والجودة البيئية.
- الأنماط الثقافية والاجتماعية وخاصة التى لها علاقة بالتنمية السياحية.
- هيئات القطاع الحكومى والقطاع الخاص العاملة فى قطاع السياحة والهيكل التنظيمى والوظيفى لها.
- التشريعات السياحية وسياسات الاستثمار الحالية والمستقبلية.

٤- التحليل والتركيب: يجب أن تنفذ بعناية معلومات الدراسات المسحية لكل من التحليل الكمي والنوعي. والتركيب يعنى ربط وتكامل العناصر المختلفة للتحليل للحصول على فهم شامل للموقف.

٥- السياسة وتشكيل الخطة: تتطلب هذه الخطوة فى العملية التخطيطية تشكيل سياسة التنمية السياحية وإعداد خطة البناء الطبيعى. وأفضل طريقة لتشكيل السياسة والخطة هو أن نعد ونقيم سيناريو للتنمية البديل .

٦- تشكيل التوصيات التأسيسية: بناء على الدراسة المسحية والتحليل والتقويم للعناصر فإنه يتم إعداد النتائج النهائية والتوصيات.

٧- التنفيذ والرقابة: الخطوة الأخيرة فى عملية التخطيط هى تحديد طرق التنفيذ المختلفة كما أنه خلال عملية التنفيذ وفى نهايته يجب مراقبة التنمية السياحية وذلك لضمان تحقيق الأهداف.

خامساً: أدوات التخطيط لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

هناك العديد من الأدوات التى تشمل:

- ١- وضع التشريعات واللوائح اللازمة لحماية البيئة.
- ٢- التحديد المكاني الإقليمى للتسهيلات السياحية بإتباع نظام وضع الخرائط الجغرافية (GIS)
- ٣- التعليمات المتعلقة بالبناء فى الأماكن المخصصة للتنمية السياحية.
- ٤- تخصيص مساحات مفتوحة على إمتداد الواجهات الأمامية للشاطئ.
- ٥- وضع معايير للتصميم المعمارى وتخطيط المساحات الأرضية Landscaping فى المناطق السياحية.
- ٦- تبنى الأنواع المختلفة من التنمية السياحية المحدودة فى الأماكن ذات المغريات الطبيعية أو التاريخية.
- ٧- وضع إشتراطات لحماية الحياة النباتية والحيوانية فى منطقة التنمية.
- ٨- منع المركبات البخارية من السير فى الشواطئ المحمية.

- ٩- العمل على إيجاد مراكز سياحية متكاملة تتبنى أساليب ملائمة بيئياً في إنشاء وإدارة وتشغيل مصادر التزويد بالمياه والصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة في المناطق الساحلية.
- ١٠- ترشيد إستهلاك الطاقة واستخدام مصادر الطاقة النظيفة.
- ١١- إعداد الدراسات الأولية التى تتضمن تحليل للأثار البيئية المتوقعة لمشروعات التنمية السياحية المقترحة (EIAs) .
- ١٢- تقدير وتقييم الطاقة الإستيعابية للمناطق السياحية فى النواحى المختلفة الفزيائية والإجتماعية والبيئية.

سادساً: معوقات ومحددات تخطيط وتقييم التنمية السياحية المستدامة

تتمثل أهم معوقات التخطيط للتنمية السياحية المستدامة بصفة عامة فى:

- ١- الأحداث السياسية الجغرافية فى مختلف مناطق العالم Global Geopolitics.
 - ٢- الهزات والتقلبات الإجتماعية الإقتصادية Socioeconomic Fluctuations.
 - ٣- الثورات والطفرات التكنولوجية Technological Inovations.
 - ٤- الآثار البيئية الناتجة عن التنمية السياحية Environmental Impacts
- وبتركيز القول على المحددات البيئية نجد أنها متمثلة بصفة أساسية فى ثلاث نقاط وهى:
- ١- كثرة المفاهيم المتعلقة بالبيئة وتعدد القيم والمبادئ البيئية ، الأمر الذى ترتب عليه المحددين التاليين .

٢- لا يوجد مدخل نظري ثابت للتخطيط والتقويم البيئي ، وحتى المعترف به يشوبه العديد من التحفظات عليه. فمثلاً المدخل الإقتصادي لتضمين القضايا البيئية من خلال تبني مفاهيم مثل مفهوم الموارد الطبيعية ومفهوم الآثار الخارجية ومفهوم الموارد العامة ، تعرض للعديد من أوجه النقد مثل القول بأن السعر لا يمكن أن يعبر عن العلاقات الناتجة بين الإقتصاد والمحيط الحيوى المحيط ، والموارد النادرة كالشعاب المرجانية لا يمكن تحليلها ودراستها من خلال التغير فى العوامل التى تساعد على تكاثرها فقطإلخ.

٣- صعوبة وضع معايير Standards ومقاييس Parameters للتنمية السياحية المستدامة (معايير ومقاييس الأيزو المتعلقة بالبيئة).

وتشير الأدبيات إلى أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال ثلاثة مداخل أساسية وهى:

١- المدخل النظرى : الممثل فى المعلومات المتوفرة عن الآثار البيئية للتنمية السياحية.

٢- المدخل العملى : ويعنى محاولة الإستفادة من التجارب العملية فى أكثر من منطقة لمزيد من الفهم الشامل لكيفية التطبيق للمبادئ النظرية.

٣- المدخل السياسى : فى حالة وجود غموض أو الإقرار بعدم كفاءة المدخلين السابقين ، فإنه يمكن اللجوء إلى القرارات السياسية العليا فى وضع معايير ومقاييس التخطيط والتقويم للتنمية السياحية المستدامة.

الفصل الخامس

دراسات حالة فى التنمية السياحية

دراسات الحالة تؤدي إلى ما يلي: (١) تقديم أمثلة عملية لقضايا معينة تتم مناقشتها، (٢) اختبار المبادئ النظرية ومدى الالتزام بها في الممارسات العملية، (٣) تساعد على تقويم الأدوات والأساليب والإستراتيجيات المختلفة التي يتبناها صناع القرار في عمليات التخطيط ووضع سياسات التنمية وسواء كانت في الوقت الحالي أو في المستقبل، و(٤) تمكن أي باحث من البرهان والدليل الذي يؤيد حكمه ورأيه في موضوع دراسته.

٥-١ دراسات حالة وتجارب دولية

(١) غانا

- المشكلة: عدم وجود إستراتيجية شاملة للتنمية السياحية في غانا مناسبة للمجتمع المحلي.
- مفهوم التنمية السياحية: التخطيط لتنمية سياحية تحافظ على التراث البيئي والتاريخي والثقافي في غانا.
- البرامج التي تم القيام بها:

- ١- إعداد خطة للتنمية السياحية على المستوى القومي.
- ٢- برنامج عمل سياحي وخطة للتمويل المالي للتنمية السياحية.
- ٣- تحديد مشروعات التنمية السياحية ذات الأولوية في التنفيذ وإعداد دراسات الجدوى المختلفة لها.
- ٤- القيام بالدراسات والأبحاث السياحية الخاصة بتدريب العاملين بالأجهزة الحكومية العاملة في القطاع السياحي وبقطاع الأعمال السياحي.

- ٥- تبنى برنامج لحماية وصيانة القلاع والحصون التاريخية والتي يرجع تاريخها إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين.
- ٦- تخصيص مبالغ نقدية وفرض رسوم دخول إلى المزارات السياحية للإئفاق على برنامج الحماية لهذه المناطق.
- ٧- تنمية طريق العبيد السياحي Slave Route وتحويل مراكز بيع العبيد القديمة إلى محطات ترانزيت سياحي تتوفر فرص عمل ودخول للمجتمع المحلي المحيط بهذه المراكز.
- ٨- التخطيط والتنمية السياحية لمبانى القرن التاسع عشر الميلادى ذات الأهمية التاريخية.
- ٩- برنامج لحماية الحياة البرية (النباتية والحيوانية) عن طريق إنشاء منتزهات قومية بوصفها محميات طبيعية مثل منتزه كاكوم القومى.
- ١٠- تنمية السياحة البيئية فى غانا من خلال تصميم ثلاثة برامج ورحلات للسياحة البيئية فى المناطق ذات الحساسية الخاصة.
- ١١- تنمية مراكز للصناعات الحرفية المحلية فى القرى يتم إدارتها بواسطة القرويين.
- ١٢- تنمية السياحة الريفية والسياحة الزراعية.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة

- ١- خلق فرص للعمالة ومزيد من الدخول عن طريق فرض رسوم دخول إلى الآثار والأماكن المحمية وكذلك من بيع التحف والتذكارات المحلية.
- ٢- قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بمنح إعانات مالية بصفة دائمة للتشجيع على إستمرارية هذه البرامج.
- ٣- خلق سوق جديد للسياحة فى غانا تمثل فى السياحة العرقية Ancestral Tourism (قيام السائحين الأمريكان من أصل أفريقى

بزيارة مراكز بيع العبيد والتي تم فيها بيع أجدادهم الزنوج وترحيلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية).

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

يمكن الاستفادة من هذه التجربة في كيفية المحافظة على التراث الطبيعي (البيئي) والتاريخي (الثقافي) في مصر. فمثلاً، يمكن إستقطاب شرائح سياحية جديدة من أسواق ألمانيا وإنجلترا وغيرها من دول عن طريق المحافظة على آثار ومخلفات الحرب العالمية الثانية في منطقة العالمين في الصحراء الغربية. أيضاً إمكانية تنمية السياحة البيئية Ecotourism المبنية على الإتزان البيئي ومراعاة الشروط البيئية من خلال رحلات السفاري لمشاهدة الحفريات في منطقة شمال بحيرة قارون في محافظة الفيوم وذلك على سبيل المثال.

(٢) إريتريا :

- المشكلة: إفتقاد المدن الإريترية إلى تنمية شاملة تحقق الإستفادة الإقتصادية من المقومات الموجودة وفي نفس الوقت الحفاظ عليها.
- مفهوم التنمية السياحية: تنمية المدن الحضرية سياحياً وهي العاصمة أسمرة، ومساوا الميناء الرئيسى على البحر الأحمر، وبلدة كيرين فى المرتفعات الشمالية، وأسباب الميناء الجنوبي.
- البرامج التي تم القيام بها

١- أسمرة:

- استخدام السياحة لإحياء وإنعاش التاريخ الحضارى للمدينة من خلال الأساليب التالية:

- ١- إنشاء المتاحف الأثرية والتي تشتمل على قطع أثرية من مختلف العصور وعرضها للجمهور.
- ٢- الإرتقاء بمستوى المنتزهات القومية فى المدينة بالإضافة إلى الميادين و الشوارع والحدائق.
- ٣- المحافظة على المباني التاريخية فى المدينة وإعداد خطط التنمية السياحية لها.
- ٤- تخصيص أماكن جانبية لسير المشاة على امتداد الطرق مع إنتشار أماكن تناول الأغذية والمشروبات السريعة من مطاعم وكافيتريات وغيرها.
- ٥- إنشاء سوق مركزى فى المدينة.
- ٦- إعداد مشروع لتنمية الحرف اليدوية فى القرى.
- ٧- تنظيم وإعداد برامج منتظمة فى مواعيد معينة لزيارة الأماكن الدينية المقدسة.
- ٨- التحسينات المستمرة لعوامل الجذب من محميات طبيعية وأماكن ترفيه.
- ٩- برنامج لتجديد الفنادق الحالية والإرتقاء بمستوى الخدمة الفندقية بها.
- ١٠- إصدار أدلة سياحية مصورة تشتمل على عوامل الجذب السياحى فى المدينة والمناطق المحيطة بها.

٢-مساواة:

- تبني أفضل الممارسات للإدارة البيئية فى تخطيط المساحات الأرضية Landscape والتي تتضمن ما يلى:

- ١- إعداد خطة لتنمية المباني التاريخية فى المنطقة سياحيا.
- ٢- إنشاء مسارات للمشاة وتخصيصها فى أماكن معينة.

- ٣- إعادة تنمية الواجهة البحرية للمنطقة مع تنظيم رحلات سفارى سياحية وتقديم التسهيلات اللازمة لها.
- ٤- تحويل المباني التاريخية إلى فنادق سياحية.
- ٥- إنشاء مارينا بحرية وتقديم تسهيلات التشغيل اللازمة.
- ٦- إنشاء مركز للتعليم والتوعية البيئية وإعطاء دورات تدريبية للقائمين على عمليات الغوص السياحى.

٣- كيرين:

- العمل على جعل البلدة بمثابة منتجع كبير لقضاء الأجازة الأسبوعية لسكان العاصمة أسمره عن طريق:

- ١- تحويل المباني التاريخية القديمة إلى فنادق سياحية.
- ٢- تنظيم جولات حرة لزيارة معالم المنطقة من كنائس ومساجد وغيرها.
- ٣- برامج لتحسين أسلوب تخطيط المساحات الأرضية.
- ٤- تنظيم برامج ترفيهية خارج كيرين للأماكن الأثرية والأماكن ذات الجمال الطبيعى.

٤- أساب:

- الارتقاء بالطاقة الاستيعابية فى المنطقة من خلال:

- ١- إنشاء فنادق سياحية فخمة والارتقاء بمستوى الفنادق الصغيرة.
- ٢- تنمية السياحة الشاطئية وتقديم التسهيلات المختلفة لها من منتجعات وأرصفة بحرية و مراكز للمعلومات وغيرها.

٣- تخصيص شواطئ عامة للجمهور للاستمتاع وممارسة الرياضات البحرية.

- النتائج التي ترتبت على هذه التجارب في المدن الإريتريّة:

١- تم إحداث تطور إجتماعى وثقافى ومعمارى، وإستقادت المجتمعات العمرانية بكاملها من عمليات إعادة الحياة وتجديد شباب البنايات الأثرية وإعادة الحركة إليها.

٢- تحقق من الخطوات التي تم الإلتزام بها تنشيط السياحة الداخلية والممتلة في جذب الكثير من المواطنين للقيام بالجولات السياحية لمشاهدة معالم المدن الإريتريّة Sightseeing.

- الدروس المستفادة لمصر:

تتضح إمكانية الإستفادة بصورة جلية في الإهتمام بترميم وحفظ وصيانة المباني الأثرية أو ذات الأهمية التاريخية كالمساجد والكنائس والقصور والمنازل ذات الطراز المتميز والتي تشكل مزارات سياحية محل إهتمام عالمى وهو ما يتم القيام به حالياً في مصر وخاصة في مدينة القاهرة القديمة.

(٣) أوغندا

- المشكلة: نكس الزيارات لمشاهدة حيوان الغوريلا وما أدت إليه من مضايقات وعدم انتظام في معيشة هذا الحيوان في إقليم باوندى .
- مفهوم التنمية السياحية: تنمية سياحة مشاهدة الغوريلا وتقديم التسهيلات المختلفة بما يضمن حماية هذه النوعية من الحيوانات وبالتالي ضمان التنوع البيولوجى في إقليم باوندى.

مدخل في التخطيط والتنمية السياحية ١٤٦ - أ.د/محمد رفعت د. غادة وفيق د. فاروق عبدالنبي

- البرامج التى تم القيام بها:

- ١- القيام بجولات لمشاهدة الغوريلا بواسطة مرشدين.
- ٢- وضع علامات إرشادية على الممرات والمسارات.
- ٣- القيام بجولات ليلية لتخفيف الضغط بالنسبة لفترة النهار.
- ٤- تنظيم رحلات وجولات لمشاهدة الطيور وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بها لتخفيف الضغط على حيوان الغوريلا وأفراده.
- ٥- إنشاء مركز معلومات للزوار.
- ٦- تحديد عدد المشاهدين للغوريلا ليصل عددهم إلى ٦ أفراد فى الساعة.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

- ١- زيادة مدة الإقامة والإنفاق للسياح فى المنطقة.
- ٢- وجود نوع من التعاون الإقليمى فى مجال المحافظة على حيوان الغوريلا وتبادل المعلومات والخبرات بين أوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية.

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

أهمية المحافظة على الحياة البرية فى مصر - الحيوانات والنباتية- وتنميتها سياحياً وخاصة فى المحميات الطبيعية والتى تزخر بالأنماط المختلفة للحياة البرية النادرة والتى تستهوى المهتمين من مختلف أنحاء العالم. ومثال على ذلك محمية سانت كاترين والتى تشتمل على الحياة الحيوانية كالثدييات مثل الثعلب والضبع، والزواحف مثل الثعبان والحية والضب ، والطيور مثل الرحمة والقلق والنسر. والحياة النباتية وأهمها الشيح والزعر. ويمكن القيام بذلك من خلال برامج السياحة البيئية وما تمثله من منتج سياحى جديد تتوافر مقوماته فى مصر.

• تجربة رقم ١: شبه جزيرة جور جنوب ولاية ويلز:

تدخل النشاطات السياحية فيما بينها من حيث الاستفادة من المقومات المتاحة في شبه الجزيرة، فضلاً عن تركزها في أماكن معينة وعدم كفاءة القائمين عليها.

- مفهوم التنمية السياحية: تحقيق التوازن بين النشاطات السياحية وغيرها من النشاطات من حيث الاستفادة من الموارد المتاحة بأسلوب يحقق الحماية لهذه الموارد.

- البرامج التي تم القيام بها:

- ١- تقسيم شبه الجزيرة إلى ثلاثة مناطق Zones وهي: منطقة محمية لا يتم فيها أى نوع من أنواع التنمية ، ومنطقة تنمية سياحية محدودة، ومنطقة تنمية سياحية شاملة لكافة أنواع التسهيلات السياحية.
- ٢- تشجيع الأنواع المختلفة لسياحة الإهتمامات الخاصة والتي تتوافق مع مبادئ التنمية السياحية المستدامة.
- ٣- تنمية المغريات السياحية بأسلوب يحافظ على البيئة.
- ٤- تنظيم رحلات لمشاهدة الطيور في غير أوقات الموسم السياحي للمنطقة.
- ٥- عمل رحلات للتنزه داخل شبه الجزيرة لزيارة معالمها السياحية بواسطة مرشدين مدربين.
- ٦- التغلب على تكديس المركبات واختناقات المرور عن طريق إستبدال خدمة النقل بواسطة التاكسيات الخاصة إلى النقل بواسطة الأتوبيسات العامة.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

١- أصبحت شبه الجزيرة من أفضل المناطق فى ولاية ويلز، بالإضافة إلى إعتبارها نموذج يحتذى به فى باقى أشباه الجزر الأوروبية وخاصة التى تحتوى على سواحل تتسم بالتربة الصخرية مثل كورنويل وفينيستر.

٢- تحقيق عوائد إقتصادية كبيرة.

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

تكمّن الاستفادة من هذه التجربة فى أهمية وضع إستراتيجية للتنمية السياحية تقضى على أو تحد من تضارب النشاطات السياحية فى المنطقة الواحدة والتحكم فى الطاقة الإستيعابية فى مناطق الآثار والمزارات السياحية مثل منطقة أهرامات الجيزة والمناطق الطبيعية فى محافظة الفيوم.

• تجربة رقم ٢: تجربة منتجع ماهو باى الموجود فى أحد المناطق البكر:

- المشكلة: إرتفاع معدلات إستهلاك الطاقة فضلاً عن التلوث المصاحب لهذا الإستهلاك وتأثيره على البيئة.
- مفهوم التنمية السياحية: إدارة وترشيد الطاقة من حيث التقليل من استخدامها والتقليل من البواعث التى تلوث البيئة الناتجة عن استهلاكها.
- ما تم القيام به لتحقيق ذلك:

عدم استخدام أجهزة تكييف للهواء فى المنتجع وجميع مصادر الطاقة
تعتمد على طواحين الهواء.

-النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

تحقيق وفورات إقتصادية عالية فى مجال ترشيد إستهلاك الطاقة(غير محدد
رقم لها).

-الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

أهمية استخدام مصادر الطاقة الجديدة المتجددة(الطاقة الشمسية مثلاً)
وخاصة فى المناطق ذات الحساسية العالية مثل السواحل والجزر والأماكن
الريفية.

(٥)الولايات المتحدة الأمريكية

• تجربة رقم ١: تجربة الشعاب المرجانية فى ولاية فلوريدا:

- المشكلة: تلوث المياه فى المنطقة بسبب النشاطات المختلفة والذى نتج عنه
وجود بيئة غير صالحة لنمو الشعاب المرجانية.
- مفهوم التنمية السياحية: التأكيد على الاستخدام الأمثل والتحسين و الحماية
المستمرة للموارد البحرية الطبيعية لضمان استدامة هذه الموارد واستفادة
الأجيال الحالية والمستقبلية منها.
- الخطوات العملية التى تم إتخاذها لتحقيق ما تقدم:

١- فى عام ١٩٩٠ تم إعلان المنطقة بإعتبارها محمية بحرية قومية.

- ٢- وضع قوانين وقواعد صارمة لجميع النشاطات المختلفة، بالإضافة إلى أسلوب جيد للمراقبة والرصد البيئي ونظام للشمندورات وبرنامج للتعليم البيئي والمشاركة التطوعية.
- ٣- منع العمليات المتعلقة بإنتاج البترول في المنطقة.
- ٤- تحديد خط سير ووضع شروط لعبور ناقلات البترول التي يزيد طولها عن ٥٠ متر.
- ٥- برنامج لحماية جودة ونوعية المياه.
- ٦- الإشراف عليها بواسطة جهاز شئون البيئة بولاية فلوريدا.
- ٧- تم إعداد مسودة خطة الإدارة لهذه المحمية إعتباراً من عام ١٩٩٥ بهدف ضمان الاستخدام المتواصل لبيئة المحمية، وتحقيق التوازن بين الحماية الشاملة للموارد الطبيعية والاستخدام المشترك والتنافس على الموارد.

- النتائج التي تترتب على هذه التجربة:

- ١- أصبحت المحمية ذات أهمية قومية.
- ٢- زيارة ثلاثة ملايين سائح سنوياً للمنطقة ودخل سنوى يقدر بـ ٨٠٠ مليون دولار.
- ٣- حماية حوالى ٧٠-٨٠% من تكوينات الشعاب المرجانية.

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

يستفاد من هذه التجربة فى كيفية التخطيط السليم والشامل لمناطق الشعاب المرجانية والأنظمة الأيكولوجية البحرية فى البحر الأحمر وخليج العقبة وخليج

السويس والبحيرات، وذلك عن طريق معرفة التهديدات التى تعانيها هذه المناطق وتحديد أهداف حمايتها على المدى القصير والطويل وإجراءات إدارتها فى ضوء التنمية السياحية المستدامة.

• تجربة رقم ٢: تجربة منتج كاتيون رانتش:

- المشكلة: إفتقاد المنتج لبرنامج يحقق الكفاءة الإقتصادية فى الإستفادة من المخلفات الصلبة وتجنب تلوث البيئة.
- مفهوم التنمية السياحية: التقليل من المخلفات والفاقد من المواد الصلبة والذى يترتب عليه التقليل فى منخلات الانتاج وتعظيم جودة المنتج وبالتالي التقليل من فاقد الانتاج.
- الخطوات والبرامج التى تم القيام بها:

- ١- برنامج لتدوير العديد من المنتجات يقوم به العاملين فى المنتج.
- ٢- قيام قسم المشتريات بتجميع الأوانى المصنوعة من البلاستيك الخفيف Polystyrene وإعادة استخدامها مرة أخرى.
- ٣- للتقليل من نسبة فناجين وكنوس المياه المصنوعة من ال Polystyrene ، تم إعطاء النزلاء زجاجات مياه لاستخدامها طوال فترة الإقامة والإستفادة منها بعد ذلك.
- ٤- فى كافيتريا العاملين تم إلقاء محاضرات عن موضوعات مختلفة مثل المبادئ الأساسية لعملية التدوير والمنتجات المصنوعة من المواد التى تم تدويرها، بالإضافة إلى تزويد النزلاء بفناجين شاي معادة الاستخدام والتى تم تصنيعها من البلاستيك الذى تم تدويره.
- ٥- تدوير العديد من المنتجات ومزجها مع بعضها البعض مثل الأوانى المكونة من الزجاج والألمونيوم والبلاستيك والتى تسمى بالأوانى

الخليط Mixed Containers، كذلك الورق الخليط Mixed paper،
والذى يتكون من ورق عادى مضاف إليه ورق جرائد.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

قام المنتج بإنتاج ٤٣ طن من المواد المعاد تدويرها فى عام ١٩٩٤ .

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

يمكن الإسترشاد بهذه التجربة فى كيفية الإدارة البيئية السليمة للكميات المختلفة من المخلفات الصلبة الناتجة عن المنتجات السياحية وخاصة فى المناطق الساحلية والتى يودى تراكمها إلى إنبعاث روائح كريهة والإصابة بالأمراض فضلاً عن إساءتها للمنظر العام، وأبرز مثال على ذلك فى مصر هو الساحل الشمالى وما يعانيه حالياً من تكس لأكوام القمامة.

(٦) استراليا

• تجربة رقم ١: تجربة الحاجز المرجانى العظيم:

- المشكلة: تداخل النشاطات وعدم الإستغلال الأمثل للموارد فى المنطقة.
- مفهوم التنمية السياحية: التخطيط الإستراتيجى لتنمية سياحية متكاملة لأعظم حاجز مرجانى فى العالم.
- ما تم اتخاذه من خطوات:

١- إعلان منطقة الحاجز المرجانى العظيم محمية بحرية طبيعية متعددة الاستخدام فى عام ١٩٧٥، وتسجيلها كتراث عالمى فى عام ١٩٨١،

وتصنيفها كمنطقة ذات حساسية خاصة في عام ١٩٩٠ طبقاً لمعايير منظمة الملاحة العالمية.

٢- وضع المنطقة تحت إشراف ومتابعة أكبر سلطة حكومية وهى الكمونولث الإسترالى.

٣- وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل للمنطقة لمدة ٢٥ سنة بدأت منذ عام ١٩٩٤ وسوف تنتهى عام ٢٠١٩.

٤- وضع خطة قصيرة الأجل لمدة ٥ سنوات بتمويل ١٠٠ مليون دولار فى السنة.

٥- تقسيم المنطقة إلى مناطق أصغر بنظام Sub-Systems لكل منها استخدام خاص بها مما يساعد على عدم تداخل النشاطات مع توفير الخرائط والأدلة المناسبة. وتتضمن هذه المناطق ما يلى:

- مناطق الاستخدام العام: يتم السماح فيها بالاستخدام الواعى والمعقول لكافة أنواع الموارد الموجودة.
- مناطق الحماية للكائنات البحرية: تقدم هذه المناطق كافة أنواع الحماية لهذه الكائنات كما أنها خالية من أى نشاط بشرى فيها ما عدا الصيد المحلى.
- مناطق المحميات الطبيعية: هناك حماية مفروضة للمنطقة مع السماح بممارسة الصيادين المحليين للصيد بشروط معينة.
- مناطق التوازن: فى هذه المناطق يتم السماح بصيد أنواع معينة من الأسماك والكائنات الرخوية وينسب معينة.
- مناطق المنتزهات القومية البحرية: فى هذه المناطق يتم السماح للصيادين المحليين فقط بالصيد مع ممارسة نشاطات ترفيهية محدودة.

- مناطق خالية: مناطق بكر لا يوجد بها أى نشاط من نشاطات التنمية السياحية.
- مناطق التجارب العملية بالنسبة للأسماك: يسمح فى هذه المناطق بالقيام بأبحاث علمية لقياس مدى تأثير الصيد للكائنات البحرية على نسب وجودها مع عدم السماح بأى شكل من أشكال الجمع للكائنات البحرية الموجودة.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

- ١- تطورت السياحة بالمنطقة من المستوى العادى والعائلى إلى السياحة المعتمدة على تكنولوجيا عالية ومستوى تسويقى رفيع.
- ٢- تحقيق دخلاً سنوياً يقدر بـ ٧٠٠ مليون دولار من الرياضات البحرية.
- ٣- تحقيق حوالى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً من الصيد التجارى والترفيهى والتقليدى للأسماك.

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

- أهمية إتباع أفضل الأساليب فى إدارة المحميات الطبيعية البحرية على السواحل المصرية.
- تجربة رقم ٢: تجربة منتج كينجفيسر باى فى منطقة الحاجز المرجانى العظيم:
- المشكلة: تلوث المنطقة المحيطة بالمنتج نظراً لعدم كفاءة أنظمة التخلص من الصرف الصحى.

- مفهوم التنمية السياحية: إدارة مياه الصرف الصحي والتقليل من نسبتها لحماية البيئة الساحلية سواء كانت نباتية أو حيوانية ، وكذلك الحفاظ على جودة ونوعية مصادر المياه العذبة.
- البرامج التي تم القيام بها:

- ١- تثبيت واستخدام نظام من التكنولوجيا البيولوجية المتقدمة لمعالجة مياه الصرف الصحي، والذي ينتج عنها نسب ضئيلة من المواد العالقة والنتروجين والفسفور في مياه الصرف الصحي.
- ٢- استخدام المياه المعالجة في عمليات الري بالغمر ولأغراض التخصيب للتربة.

-النتائج التي ترتبت على هذه التجربة:

وجود نسب ضئيلة من المواد العالقة والنتروجين والمواد الفسفورية في مياه الصرف الصحي وما ترتب على ذلك من حماية البيئة الطبيعية المحيطة.

-الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

الإسترشاد بذلك في كيفية الإدارة البيئية في التخلص من الصرف الصحي وخاصة في المناطق السياحية الساحلية والتي يعتبر الصرف الصحي -غير المعالج أو الذي تتم معالجته بطرق غير ملائمة بيئياً- الناتج عن المنتجعات السياحية المصدر الرئيسي لتلوث البيئة البحرية.

(٧) هولندا

- المشكلة: تضارب إختصاصات الجهات المشرفة على المناطق الساحلية.

- مفهوم التنمية السياحية: تحقيق التكامل على مستوى الأجهزة المشاركة في التنمية السياحية الساحلية.
- ما تم اتخاذه من خطوات:

في عام ١٩٨٤ قامت الحكومة الهولندية بتبنى سياسة للتوافق والانسجام بين جهود جميع الوزارات الهولندية المشرفة على المناطق الساحلية في بحر الشمال، وتلك السياسة عرفت بسياسة التنسيق Harmonization Policy

- النتائج التي ترتبت على هذه التجربة:

تحقيق الفاعلية في الإشراف على المناطق الساحلية في هولندا وذلك عن طريق معرفة كل جهة للاختصاصات المنوط القيام بها.

-الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

الإسترشاد بهذه التجربة في كيفية التغلب على أو الحد من تضارب الاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة المشرفة على السواحل المصرية وما يترتب عليه من تخفيف أعباء التنمية السياحية في هذه المناطق.

(٨) تالاند

• تجربة التنمية السياحية في جزيرة فوكت

- المشكلة: الإفتقاد إلى وعى في الجزيرة بأنظمة الشعاب المرجانية وكيفية الحفاظ عليها.
- مفهوم التنمية السياحية: المشاركة الشعبية لحماية الشعاب المرجانية.
- البرامج التي تم القيام بها:

- ١- إعداد مقررات دراسية فى المدارس تتعلق بالحياة البحرية وكيفية الحفاظ على الشعاب المرجانية.
- ٢- إعلان يوم رسمى للشعاب المرجانية فى السنة يتم فيه إعطاء جوائز تشجيعية لأفضل الممارسات البيئية التى تحافظ على الشعاب المرجانية.
- ٣- توزيع منشورات وأدلة مصورة عن الشعاب المرجانية بواسطة شركة كوداك إيسترمان.
- ٤- وضع الشمندورات العائمة فى أماكن الغوص المختلفة بواسطة السكان المحليين.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

حماية الشعاب المرجانية فى الجزيرة من خطر الإنهيار فى مكوناتها الأيكولوجى والتى تعتبر أساس الجذب السياحى فيها.

-الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

يستفاد من هذه التجربة من خلال معرفة أهمية مشاركة المجتمع المحلى أو مايعرف بأسلوب القمة والقاعدة Bottom-Up فى التخطيط السياحى وتحقيق التنمية السياحية المستدامة خاصة فى المناطق الساحلية.

(٩) سريلانكا

- المشكلة: إفتقاد التنمية السياحية فى المناطق الساحلية لسياسات واضحة للمحافظة على خط الشاطئ.
- مفهوم التنمية السياحية: التحكم فى تآكل خط الشاطئ فى المناطق الساحلية.
- الخطوات التى تم إتخاذها:

- ١- وضع حدود للتنمية السياحية فى المناطق الساحلية مع إصدار التراخيص التى يلتزم بها المستثمرين.
- ٢- منع عمليات التقيب عن البترول فى أماكن الشعاب المرجانية وإقتصارها على العمليات البحثية فقط.
- ٣- الإستعانة بالمجتمعات المحلية فى المناطق الساحلية فى إدارة ومتابعة خطط التنمية.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

حماية الشواطئ من عمليات التعديات عليها بواسطة المنشآت الساحلية وما ترتب على ذلك من حماية البيئة البحرية وكذلك المنشآت الساحلية.

الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

أهمية وجود لوائح وقوانين تحكم التنمية السياحية فى المناطق الساحلية من تحديد لحرم الشاطئ وواجهة المباني الأمامية وكذلك التسهيلات المسموح بها فى المناطق الأمامية للشاطئ المجاور مباشرة للمسطح المائى. وتعتبر مشكلة التآكل من أهم المشكلات المتعلقة بالسواحل المصرية.

(١٠) تركيا

- المشكلة: تعرض الموارد البحرية فى المناطق الساحلية للانحدار بسبب أخطاء التنمية السياحية الساحلية.
- مفهوم التنمية السياحية: إنشاء مناطق محمية للحفاظ على الموارد السياحية فى المناطق الساحلية.

- البرامج التى تم القيام بها:

- ١- إنشاء ٩ مناطق محمية على طول السواحل التركية.
- ٢- إنشاء جهاز حكومى مسئول عن الإشراف على المناطق المحمية باعتبارها أماكن ذات حساسية خاصة فى الإدارة وذلك منذ عام ١٩٨٩.

٣- تنفيذ برنامج للتقليل من الآثار السلبية للتنمية السياحية الساحلية على المياه والأسماك فى هذه الأماكن.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

تحقيق مزيد من الحماية للموارد البحرية على السواحل التركية.

-الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

أهمية إعلان المناطق الأيكولوجية ذات الحساسية الخاصة فى السواحل المصرية باعتبارها محميات طبيعية ووضعها تحت إشراف أجهزة متخصصة لتحقيق الإدارة الساحلية المتكاملة (ICM).

(١١) الفلبين

- المشكلة: تلوث البيئة البحرية الناتج عن الأخطاء الناتجة عن ممارسة الصيد بمختلف أشكاله التجارى منها والسياحى.
- مفهوم التنمية السياحية: وضع قوانين الصيد موضع التنفيذ للحفاظ على الحياة البحرية وتحسين معيشة العائلات التى تعتمد على الصيد، وذلك من خلال المشاركة الشعبية للمجتمع المحلى.

- الخطوات التى تم إتخاذها:

المجالس الإقليمية والتي تكونت من أجهزة الحكومة الإقليمية وقطاع الأعمال السياحى والمجموعات المدنية والبيئية تبنت مجموعة من المشروعات وهى:

- ١- إنشاء اتحاد يتكون من ١١٥ صياد يشرفون على عمليات الصيد.
- ٢- إعداد برنامج للتوعية بالبيئة البحرية وكيفية الحفاظ عليها.
- ٣- إنشاء شعاب مرجانية صناعية فى ١٦ موقع باستخدام إطارات العربات المستخدمة.
- ٤- إعادة زراعة مستنقعات المانجروف فى ٨ مواقع.
- ٥- خلق مصادر رزق جديدة مثل حرفة الزراعة وجمع المحار (أم الخلول). ووضع هياكل صخرية لتتجمع حولها الأسماك وتنمو فيها الشعاب المرجانية.

-النتائج التى ترتبت على هذه التجربة :

مزيد من الحماية للبيئة البحرية وتحسين الأحوال المعيشية للصيادين والسكان المحليين.

-الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

العمل على تنوع النشاطات الاقتصادية فى المناطق الساحلية وعدم إقتصارها على النشاط السياحى فقط ، وأهمية تبنى الأساليب المختلفة لحماية المكون الأيكولوجى فى المناطق الساحلية بأشكاله المختلفة من شعاب مرجانية ونباتات المانجروف وغيرها.

- المشكلة: تدمير الشعاب المرجانية الناتج عن مخلفات الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١ في البيئة البحرية الكويتية.
- مفهوم الاستدامة: حماية وإنقاذ الشعاب المرجانية من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية والعلاجية للقضاء على التلوث البيئي والذي يعتبر الغزو العراقي السبب الرئيسي في حدوثه.
- البرامج التي تم القيام بها :

- ١- رفع الشباك عن الشعاب المرجانية المصحوب بالتصوير التلفزيوني بغرض التوعية بالآثار السلبية الناتجة عن وجود هذه الشباك.
- ٢- رفع أكثر من ٣٢ طناً من المخلفات والأنقاض الضارة بالبيئة البحرية عن جزيرتي قاروة وأم المرادم.
- ٣- بناء المستعمرات الإصطناعية للشعاب المرجانية والأسماك في جزر أم المرادم وكبر وقاروة. وهو مشروع يتم بوضع مجسمات خرسانية في قاع البحر بطريقة علمية مدروسة بهدف تهيئة مكان مناسب لإستقرار الكائنات البحرية وإعادة تأهيل البنية التحتية لها حيث وضعت المستعمرات على شكل مربعات مفرغة يبلغ وزن الواحدة منها ٤٠ طناً من الخرسانة المعالجة وعلى عمق ٢٥ إلى ٣٠ قدماً في منطقة تتميز بالتيارات المعتدلة . وتم ذلك بمساعدة رافعات شركة النفط بنقل هذه المجسمات الخرسانية وإنزالها إلى القاع.
- ٤- إنشاء مرابط بحرية (أوتاداً) أو ما يطلق عليها الشمندورات في أماكن الشعاب المرجانية ذات عوامات تقوم بدور المخاطيف حول الجزر والسواحل.

٥- إنتشال القطع البحرية التى تقبع فى سبات عميق تحت مياه الخليج
والتي تهدد بدورها أمن وسلامة مرتادى البحر والكائنات البحرية
الموجودة فيها.

- النتائج التى ترتبت على هذه التجربة:

تم الحصول على دعم عالمى من جانب الأجهزة والهيئات المتعلقة عملها
بحماية البيئة ، فضلاً عن تنشيط سياحة الغوص والنشاطات البحرية السياحية
على السواحل الكويتية.

- الدروس المستفادة لمصر من هذه التجربة:

يستفاد من هذه التجربة فى كيفية العمل على توطين الشعاب المرجانية فى
الأماكن التى أصابها الانحدار فى أعداد الشعاب المرجانية والمنظومة
الأيكولوجية المصاحبة لها.

٥-٢ التنمية السياحية من واقع التجربة المصرية

إن مصر وهى تحاول بسعى دؤوب أن تلتحق بحضارة العصر فى ظل
المتغيرات المتلاحقة الدولية منها والمحلية، تدرك أن الاستخدام الأمثل للموارد
الطبيعية والأخذ بالأسلوب العلمى فى التخطيط والتنفيذ هو أفضل الأساليب التى
تحقق الوصول إلى الغايات الكبرى المأمولة. فإستعمال الطاقات الطبيعية هو خير
ما يمكن أن يفعله الإنسان خاصة فى المناطق السياحية والتى يحرص المتردد
عليها أن ينعم بهواء نقى وغير ملوث.

وهناك ٨ قضايا أساسية يجب أن تخاطبها أى خطة متكاملة لإدارة السواحل
(ICM) وهى: إدارة الشاطئ وتآكل السواحل، و حماية المستنقعات الساحلية، و

الكوارث الساحلية مثل العواصف، و التلوث المجهول مصادره، و إرتفاع مستوى البحر، و جودة المياه الساحلية ومصبات الأنهار، و الحيوانات والنباتات الساحلية المهددة بالإنقراض، وإدارة الشعاب المرجانية بأفضل الممارسات البيئية.

ولم تتضمن خطط التنمية السياحية في مصر على تعددها سواء أكانت خطة قومية أو إقليمية مواجهة المشكلات البيئية بوضع أسس لحمايتها وتحقيق التوازن بينها وبين التنمية السياحية في تداخلها مع سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، اللهم إلا ابتداء من خطة تنمية سيناء والتي وضعها المكتب الإستشارى الأمريكى ديمس اند مور حيث تعرضت تلك الخطة في الجزء الرابع منها لبيئة سيناء.

ويجب إلترام الحزم فى أن يتم الأخذ فى الاعتبار عند تخطيط كل إقليم سياحى أو منطقة سياحية النواحي البيئية كجزء أساسى من أجزائها، وأن يتم تنفيذ المشروعات السياحية الجديدة فى داخل هذا الإطار البينى حتى يمكن لمصر أن تجنى ثمار التنمية السياحية بشكل يساعدها على النمو الإقتصادى المرغوب.

ولتحقيق التنمية السياحية المستدامة، فإنه من الأهمية بمكان أن تتكامل آليات وأدوات التخطيط الإقتصادى والتخطيط البينى على مستوى القطاعات المختلفة التى يتكون منها النشاط السياحى. ومن الأدوات الرئيسية للتنمية السياحية المستدامة تبنى إستراتيجيات للتنمية السياحية تتوافق مع متطلبات السوق السياحى، ووضع سياسات بيئية وخلق إهتمام عام بالبيئة، وتطوير مهام القطاع الحكومى السياحى لرسم صورة فعالة للمقصد السياحى، وتشجيع القطاع الخاص السياحى وتعظيم دوره فى التنمية السياحية عن طريق تقديم الحوافز الإقتصادية له، وتنمية الموارد البشرية المحلية وغير ذلك من أدوات.

ولإيجاد التوازن بين التنمية السياحية فى مصر وبين البيئة والذي بدوره يحقق الاستدامة فى قطاع السياحة، فإنه يتعين أن تخضع مشروعات التنمية السياحية لتحليل متكامل يتضمن ما يلى:

١ - الإطار الطبيعى:

- **جيومورفولوجى:** خصائص المساحات الأرضية والشواطئ البحرية والجبال والشكل الخارجى وغير ذلك.
- **جيولوجى:** المواد الأولية والتربة وما تحتها.
- **مناخى:** الرياح والحرارة و سطوع الشمس والبحر.
- **بيولوجى:** الثروة النباتية والمساحات المنزرعة وحماية البيئة الطبيعية وإعادة التشجير والثروة الحيوانية.
- **هيدرولوجى:** التيارات البحرية والمياه الجوفية.
- **صحى:** تلوث الهواء وتلوث المياه والعوامل السلبية الأخرى والموقف الصحى بوجه عام.

٢ - القيم الحضارية:

- **المواقع الأثرية والمعالم التاريخية:** وضع أولوية فى تنمية المناطق المختلفة والطرق المناسبة لاستغلالها سياحيا.
- **المعالم الحديثة:** الإستثمارات الرئيسية فى المواقع الجديدة والمشروعات المختلفة.
- **المغريات الحضارية والقيم الفنية الجمالية:** الفولكلور والمهرجانات وغيرها من النشاطات الحضارية والثقافية الأخرى.

٣- الظروف الاجتماعية والاقتصادية:

- الجوانب الديموجرافية، محيط السكن، مستويات المعيشة، التعمدين، الصناعة، الزراعة، الصناعات اليدوية، الثروة السمكية، والتجهيزات الأساسية للحياة المدنية المعاصرة.

٤- البنية الأساسية:

- النقل والمواصلات، الإتصالات، إقتصاديات المياه ، الطاقة، الصرف الصحي والمخلفات الصلبة.

٥- التجهيزات السياحية:

- منشآت الإقامة والمطاعم والمنشآت الترويحية والرياضية ، والتجهيزات السياحية والتجارية ، وتجهيزات الإستقبال السياحي، وتجهيزات الصحة البدنية.

أولاً: التنمية السياحية في مصر منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى فترة ما قبل الثمانينات من القرن العشرين.

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات زمنية فرعية وهي:

(١) الفترة ما بين عام ١٩٥٣/٥٢ وعام ١٩٦٥/٦٤:

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٧٥ ألف سائح (لم تشير الأدبيات في أى عام بالتحديد) قضوا ٢,٢ مليون ليلة سياحية وبمتوسط إقامة تصل إلى ٣٠ ليلة سياحية للفرد. وفي عام ١٩٦٠ قامت

الإدارة العامة للسياحة The State Tourist Administration والشركة
المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجو ت) بإعداد برنامج للتسويق والإدارة
السياحية فى مصر .

وقد تم وضع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى
مصر للفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ وحتى عام ١٩٦٥/٦٤ ولم يكن القطاع السياحى
من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية التى ركزت عليها الخطة ، وبناء على
ذلك لم يستقطب القطاع السياحى الإستثمارات التى تتناسب مع أهميته .

وعلى الرغم من أن القطاع السياحى لم يكن من القطاعات ذات الأولوية فى
الخطة الموضوعية، إلا أن هذه الفترة تميزت بأنها شهدت بداية الإتجاه نحو زيادة
العرض السياحى فى مصر من خلال الآتى:

- ١- الإتجاه إلى الشواطىء غير التقليدية فى مصر (مناطق البحر الأحمر
والساحل الشمالى الغربى) وإقامة بعض المشروعات السياحية والفندقية
مثل فنادق الغردقة وسيدى عبد الرحمن، بالإضافة إلى الزيادة فى
الطاقة الإيوانية فى القاهرة والأسكندرية والأقصر وأسوان.
- ٢- استخدام النمط الأفقى إلى جانب النمط الرأسى فى السوق الفندقى
المصرى مثل فنادق عمر الخيام المنيل وعمر الخيام الزمالك فى
القاهرة.

- ٣- الإعتماد شبه الكامل على العنصر البشرى المصرى فى تصميم
المشروعات السياحية والفندقية وتنفيذها وإدارتها وتشغيلها ومثال لذلك
توقيع عقد فندق النيل هيلتون بالمشاركة فى التصميم ثم الإدارة
والتشغيل، الأمر الذى ترتب عليه وجود قاعدة عريضة ومتنوعة من
المهارات فى مجال العمالة السياحية المصرية.

(٢) فترة حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ونتائج المترتبة على قطاع السياحة

تسبب تعرض مصر للحرب في إنحسار التدفق السياحي إلى مصر ، وتطلبت إقتصاديات الحرب إتباع سياسة إنكماشية فيما يتعلق بالتوسع الفندقى والتسهيلات السياحية الأخرى ، الأمر الذى ترتب عليه العمل على إيقاف الإنشاءات المتعلقة بالمشروعات السياحية والفندقية والتفكير فى البحث عن أسواق سياحية بديلة فى الأسواق الإشتراكية مع العمل على زيادة نسبة مساهمة السياحة العربية الوافدة إلى مصر.

تبع ذلك العمل على تجاوز نسب الإشغال الهابطة التى تعرضت لها البلاد، عن طريق الإستعانة بالخبرات العالمية فى مجال التسويق السياحي والإدارة السياحية والذى تبلور فى إسناد إدارة وتشغيل بعض الفنادق لشركات الإدارة للسلاسل الفندقية الدولية. كذلك وجدت محاولات لإعداد الإطار التشريعى الذى يسمح للجهاز السياحي الحكومى بتحديد المناطق الممكن إستغلالها سياحياً على مستوى جمهورية مصر العربية ، وكيفية تقديم حوافز تشجيعية للمستثمرين للإستثمار السياحي. وأثمرت هذه المحاولات عن صدور القانون رقم (١) والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ والذان إستهدفا إخضاع عمليات التنمية وتطوير المنتج السياحي فى المناطق السياحية لإشراف الجهاز السياحي لضمان حمايتها وتأمينها ، وتحفيز رأس المال الوطنى للإستثمار فى قطاع السياحة.

(٣) فترة حرب عام ١٩٧٣ والنتائج المترتبة على السياحة المصرية:

تركزت الحرب بصمات وآثاراً بارزة على حركة السياحة فى مصر. ففى النصف الأول من سبعينات القرن العشرين وعقب الحرب مباشرة، إنتهجت مصر سياسة الإنفتاح الإقتصادى بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى مصر والذى إستهدف معالجة

مدخل فى التخطيط والتنمية السياحية ١٩٨ - د.أ/محمد رفعت د. غادة وفيق د. فاروق عبدالنبي

الفجوة الإيداعية وفجوة الصرف الأجنبي والإستفادة من التكنولوجيا المتطورة
من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية وغير ذلك من حوافز تشجيعية.

وتمثلت أهم النتائج التي ترسّبت على صدور هذا القانون في:

- ١- تكوين العديد من الشركات المشتركة متعددة الجنسيات-Multi (National Companies) وإسهام رأس المال العربي والأجنبي في العديد من المشروعات السياحية.
- ٢- ظهور الفنادق العملاقة في مصر لأول مرة والتي تعتبر الأولى أيضاً في الشرق الأوسط.
- ٣- التوسع في استخدام البواخر النيلية وإرتفاع مستوى تجهيزها.
- ٤- زيادة الإستعانة بالشركات العالمية الأكثر تقدماً في مجال التسويق والإدارة وزاد عدد الوحدات التي تديرها هذه الشركات.
- ٥- بداية ظهور المشكلات الحادة في مناطق التنمية السياحية في البحر الأحمر والساحل الشمالي الغربي والمترتبة على عدم كفاية مشروعات البنية الأساسية في هذه المناطق.

وخلال النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين، تم وضع خطة خمسية للتنمية السياحية لأول مرة في مصر خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨١. وتم بالفعل تنفيذ عدد من مشروعات التنمية السياحية والفندقية والتي قصد بها زيادة الطاقة الفندقية في البلاد كأساس لجذب أعداد كبيرة من السائحين الأجانب إلى مصر.

وبعد تنفيذ المشروعات السياحية الواردة في الخطة الخمسية الأولى، بلغ عدد السائحين ١٣٧٦ ألف سائح عام ١٩٨١ مقارنة ب ٩٨٣ ألف سائح في بداية الخطة عام ١٩٧٦ بزيادة قدرها ٤٠% خلال سنوات الخطة الخمسة. وفيما

يتعلق بالإيرادات السياحية، فقد بلغت ٧٠٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨١ في مقابل ٤٧٣ مليون دولار في عام ١٩٧٦ بزيادة قدرها ٤٨% كنتيجة لتنفيذ الخطة.

ثانياً : التنمية السياحية في مصر منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن

شجع نجاح الخطة الخمسية الأولى للسياحة على تبنى ووضع المزيد من الخطط الخمسية للتنمية السياحية، والتي استهدفت في مجملها زيادة إسهام قطاع السياحة في الدخل القومي المصري عن طريق تطوير النشاطات والخدمات السياحية بمختلف أشكالها، مع مواجهة المعوقات التي تعترض التنمية السياحية في مصر وتقديم الحلول المناسبة للقضاء عليها بالتدرج.

فقد حظى قطاع السياحة في مصر باهتمام كبير في الفترة الأخيرة سواء في جانب ما تم تخصيصه من إستثمارات في بنية السياحة وإنشاء المشروعات السياحية، أو في جانب برامج الترويج للسياحة في الخارج. وكان من نتيجة هذا الإهتمام والتوسع في النشاط السياحي أن زاد الإقبال السياحي على مصر، وحقق قطاع السياحة مردوداً إقتصادياً معقولاً في جانب التشغيل والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

فوفقاً لتقارير البنك المركزي عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ نجد أن الإيرادات السياحية قد حققت المركز الأول بنسبة ٣٤, % بالمقارنة بـ ٢٩, % لمتحصلات العاملين في الخارج و ١٩, % لإيرادات البترول و ١٨, % لإيرادات قناة السويس.

وبالنسبة لميزان المدفوعات المصري عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ فقد مثلت الإيرادات السياحية نسبة ٣٥,٦ % من إجمالي إيرادات الصادرات غير

المنظورة ونسبة ٤٢% فى رفع العجز فى الميزان التجارى، وقد مثل إنفاق السائحين الأجانب نسبة ١١,٣% بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى. وفيما يتعلق بالوظائف، نجد أن السياحة قد خلقت سنوياً ٢,٢ مليون تقريباً وظيفة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٢,٦% من إجمالى العمالة فى مصر.

والحديث فى هذه الجزئية يتناول معوقات التنمية السياحية فى مصر منذ ثمانينات القرن العشرين وكيفية تطور الفكر التنموى للسياحة فى مصر لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع السياحة والتغلب على المعوقات بما يتفق ومبادئ التنمية السياحية المستدامة.

(١) معوقات ومحددات التنمية السياحية فى مصر منذ الثمانينات من القرن العشرين

تشير الدراسات إلى أن أهم المعوقات تمثلت فيما يلى:

- ١- الظروف السياسية والعسكرية التى واجهت والتى مازالت تواجه منطقة الشرق الأوسط، من حروب أهلية فى لبنان واليمن على سبيل المثال وحرب الخليج عام ١٩٩١ والتطورات السياسية على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى... إلخ.
- ٢- عدم كفاية مشروعات البنية الأساسية فى المناطق السياحية وعدم الإهتمام بتحسين الظروف البيئية.

- ٣- ضآلة النمو فى الوعى السياحى فى المجتمع المحلى وعدم العناية الكافية بإعداد العاملين الذين يتعاملون مع السائحين فى المناطق المختلفة من جوازات وجمارك وبنوك... إلخ.

٤-تعدد الجهات التى تصدر القرار فيما يتعلق بالنشاطات والتسهيلات السياحية وغياب التنسيق فيما بينها.

٥-قصور أساليب التسويق السياحى المتبعة فى أسواق الدول المصدرة للسائحين.

٦-ارتفاع أسعار النقل الجوى إلى مصر والمترتبة على بعد السوق السياحى المصرى عن الأسواق الرئيسية المصدرة للسائحين إليه فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٧-الإفتقاد إلى التخطيط الإستراتيجى للتنمية السياحية.

(٢) الفكر التنموى الحاكم لمشروعات التنمية السياحية

على الرغم من أن النشاطات السياحية الثقافية قد تركزت فى مصر فى مدينة القاهرة العاصمة حيث تتركز الخدمات السياحية المختلفة وفى جنوب مصر فى كل من مدينتى الأقصر وأسوان حيث يوجد ثروة ضخمة من الآثار، إلا أن التنمية السياحية - وكما سبق القول - إتجهت فى مرحلتها الحديثة بشكل خاص إلى سياحة الشواطئ وخاصة فى منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء والتى رجعت إلى مصر فى هذه الفترة، لما تتمتع به من مميزات طبيعية ساحرة ومغريات سياحية فريدة وعلى رأسها الشعاب المرجانية النادرة ذات التقدير العالمى.

وجرى تحرير القطاع المصرفى فى مصر منذ عام ١٩٩١ فى مجالات شتى من تحرير سوق الصرف الأجنبى فأصبحت جميع البنوك حرة فى التعامل بالنقد الأجنبى وتمتع المصدرون وشركات السياحة بحرية التصرف فى إيراداتهم

بالعملات الأجنبية وتحققت حرية التمويل بالعملات الأجنبية من وإلى مصر، كما تم تحرير سعر الفائدة وتعريف الخدمات المصرفية، وتحرير عمليات التجارة الخارجية، وخفضت التعريف الجمركية تدريجياً، والتحول إلى القطاع الخاص في الشركات، وألغيت السقوف الائتمانية وألغى أيضاً حظر الإقراض من البنوك بضمان ودائع بعملات أجنبية وغير ذلك من مجالات أخرى والتي ظهر فيها آثار الإصلاح الإقتصادي.

ومنذ عام ١٩٨٢ تغيرت ملامح الخريطة السياحية في مصر، وخلافاً لما كان عليه الحال في الفترات السابقة، إذ تنتشر الآن على طول سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة وفي الواحات في الصحراء عشرات من الفنادق والقرى السياحية، والتي إكتمل بعضها وبدأ نشاطه بالفعل وبعضها الآخر في طور الإكتمال تحت الإشراف والمتابعة المستمرة من الهيئة العامة للتنمية السياحية.

فقد تبنت وزارة السياحة - من خلال الهيئة العامة للتنمية السياحية والتي صدر قرار جمهوري بإنشائها بالقانون رقم (٧) لعام ١٩٩١ - فكراً تنموياً يعتمد على وضع معايير موضوعية للمفاضلة بين المستثمرين، وتنوع المنتج السياحي ليشمل مراكز خدمية وترويحية وتحقيق التكامل بين المشروعات في المركز السياحي الواحد، والإحترام الكامل للبيئة وصيانة الموارد الطبيعية من التلوث أو التدهور لضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة، وبحيث تكون مواقع التنمية السياحية بمثابة مراكز إنتاجية ومصادر متجددة للدخل وفرص العمل.

أيضاً اعتمدت فلسفة التنمية السياحية على قيام الهيئة العامة للتنمية السياحية بوضع مخططات تأشيرية وتفصيلية بمشاركة بيوت الخبرة العالمية والوطنية المتخصصة في السياحة وشركات إدارة فندقية عالمية للإدارة والتسويق والتي تشارك منذ البداية في تصميم المشروع وتحديد عناصره ومكوناته وخدماته

وظهيره الخلفى ، وذلك على مستوى المركز السياحى ككل وليس فحسب على مستوى كل مشروع على حدة. وقد كان لقطاع السياحة المصرى الريادة فى الأخذ بسياسات التحرر الإقتصادى والتحول إلى القطاع الخاص حيث راعت سياسة التنمية السياحية تمكين القطاع الخاص من تنفيذ هذه التنمية بالكامل بما فيها مشروعات البنية الأساسية اللازمة لكل مركز سياحى ، وبناء على ذلك أضحى أصحاب المشروعات فى كل مركز يشكلون فيما بينهم كياناً مسؤولاً عن تنفيذ المركز الكامل وبنيتة الأساسية على ضوء المخطط وتحت الإشراف المتصل للهيئة العامة للتنمية السياحية.

وتتمثل أهم مراكز التنمية السياحية المتكاملة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للتنمية السياحية فيما يلى:

أ- إقليم البحر الأحمر ، ويتكون من ٢٤ مركز سياحى وهى:

- | | |
|------------------|--------------------------|
| ١- الجونة. | ٢- جنوب مجاويش. |
| ٣- سهل حشيش. | ٤- أبو المخادج. |
| ٥- شرم العرب. | ٦- أبو سومة. |
| ٧- سفاجا القصير. | ٨- بئر أسل. |
| ٩- الشرم البحرى. | ١٠- مرسى وزار. |
| ١١- رأس طرومبى. | ١٢- جبل الجزيرة الحمراء. |
| ١٣- مرسى شونى. | ١٤- مرسى مورين. |

- ١٥- النبع الصغير. ١٦- مرسى الشجراء.
 ١٧- رأس درى. ١٨- شرم الفقيرى.
 ١٩- شرم اللولى. ٢٠- رأس حفكوراب.
 ٢١- شمال حماطة. ٢٢- وادى لحمى.
 ٢٣- رأس بناس. ٢٤- جنوب رأس بناس.

ب- إقليم خليج العقبة ، ويشتمل على ١٢ مركز سياحى:

- ١- طابا. ٢- المراح.
 ٣- مقبلا. ٤- المحاشى الأعلى.
 ٥- الريفيرا. ٦- الحميرة.
 ٧- المحاشى الأسفل. ٨- المالحة.
 ٩- أم مريخة. ١٠- حبيق (دهب).
 ١١- النيق. ١٢- المنتزه .

ت- إقليم رأس سدر ، ويشتمل على ٧ مراكز سياحية كما يلي:

- ١- شمال عيون موسى. ٢- جنوب عيون موسى.
 ٣- رأس الدهيسة. ٤- شمال رأس مطارمة.

٥- جنوب رأس مطارمة. ٦- النخيلة.

٧- رأس ملعب.

ث- إقليم العين السخنة ، وينقسم إلى ٦ مراكز سياحية وهى:

١- القطاع الأول. ٢- شمال أبو الدرج.

٣- جنوب أبو الدرج. ٤- الحورى.

٥- الجريفات. ٦- شمال الزعفرانة.

ج- إقليم رأس الحكمة، ويتكون من مركزين وهما:

١- الفوكا. ٢- الباجوش.

وفى ضوء زيادة الإهتمام العالمى بمشاكل البيئة وأهمية تحقيق الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية من خلال مفهوم التنمية السياحية المستدامة والتي تحقق تأميناً إقتصادياً يفي بإحتياجات الحاضر وتحقيق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل، فقد بادرت الحكومة المصرية بإستصدار التشريعات المختلفة والتي كان أبرزها القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة والذي لم يقتصر دوره على مواجهة مشكلات التلوث الناجمة عن المنشآت القائمة قبل صدوره وإنما إمتد إلى المنشآت الجديدة التى تقام بعد صدوره بما فى ذلك التوسعات فى المنشآت القائمة.

وقد تم إصدار مجموعة من الضوابط للحفاظ على الموارد البيئية فى المناطق الساحلية المصرية والتي تعتبر مصدر الجذب السياحى الرئيسى وأيضاً للعمل على استدامة العمل السياحى، وذلك فى إطار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

ومع وجود نطاق واسع من عمليات التوسع الإستثمارى فى التسهيلات السياحية وما ترتب عليه من حاجة شديدة لشغل هذه الخدمات من أجل تحقيق عائد مناسب على الإستثمارات الضخمة ، ومع وجود الضغوط التى تمارسها شركات السياحة العالمية التى تسيطر على التسويق السياحى للحصول على أقل الأسعار، فقد تطلب ذلك الإعتماد على نوعية معينة من السائحين الذين يجذبهم للسفر أساساً رخص سعر الرحلة والتي تعتبر أيضاً نوعية من السائحين أقل وعياً بقضايا البيئة ويأتون فى شكل أعداد كبيرة. وقد انعكس ذلك فى بيع المناطق السياحية فى البحر الأحمر وسيناء بأسعار منخفضة وأصبحت هذه المناطق تمثل أسواقاً سياحية منخفضة العائد.

لذلك بادر جهاز شئون البيئة بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات الوطنية بما فيها الهيئة العامة للتنمية السياحية وبالإستعانة بالخبرات الوطنية المتخصصة وبالتعاون مع هيئة المعونة الدانمركية وهيئة التنمية البريطانية عبر البحار بإعداد الأسس والإجراءات الخاصة بتقويم التأثير البيئى للمشروعات ومنها المشروعات السياحية، من أجل مساعدة الجهات الإدارية المختصة والجهات المانحة للترخيص فى تنفيذ وإعمال مواد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعنية بتقويم التأثير البيئى للمشروعات.

وقد تضمنت سياسة وزارة السياحة فى الخطة العشرينية للسياحة المصرية (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦) على ما يلى:

- ١-وضع السياحة ضمن أولويات العمل القومى للحفاظ على الموارد وحماية البيئة.
- ٢-الربط الكامل بين عناصر المنتج السياحى والذى يتمثل فى التنسيق والتعاون بين وحداته المختلفة.
- ٣-المساهمة الفعلية لقطاع السياحة فى حل المشكلات الإقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع.
- ٤-الإعتماد على المكون الوطنى من السلع والخدمات السياحية بهدف الحد من الإستيراد.
- ٥-معالجة المشكلات السكانية والمساهمة فى إعادة توزيع السكان بين الأقاليم عن طريق مد العمران السياحى إلى مناطق جديدة.
- ٦-تعظيم دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال فى تجميل مناطق الإستثمار وخاصة فى المناطق السياحية الجديدة.
- ٧-وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث والتحكم فيه بكل أشكاله وصوره والحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور والإنقراض وتوجيه الإهتمام للموارد الطبيعية لدراسة إمكانية الإستفادة منها لخدمة السياحة دون إخلال لطبيعة الموقع أو إحداث خلل بالتوازن البيئى.
- ٨-ضرورة أن تكون الدراسات البيئية عنصراً من عناصر أى مشروع سياحى.

وبعد مرور ست سنوات من عمر الخطة العشرينية للسياحة المصرية، يمكن القول بأن تطبيق الأبعاد المختلفة التي تضمنتها سياسة الخطة يسير بخطى حثيثة كما أن ماتم تطبيقه يشوبه بعض التحفظات. ومثال على ذلك العنصر رقم (٨) والمتعلق بأهمية الأخذ في الاعتبار الآثار البيئية المحتملة للمشروع على البيئة يتم تحقيقه على مستوى الدراسات النظرية بدرجة كبيرة، كما أن الواقع العملي يشوبه بعض القصور. ويتم التطرق إلى ذلك في الجزئية المتعلقة بأوجه النقد الموجهة للتقويم البيئي في إقليم البحر الأحمر في المبحث التالي.

وقد توجت مجهودات وزارة السياحة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية السياحية والمتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة في مصر في تنظيم المؤتمر الدولي الأول للتنمية السياحية المستدامة في مصر في القاهرة في عام ٢٠٠٣. وتركزت محاور هذا المؤتمر على الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمبادرات الدولية في السياحة المستدامة، دلائل التنمية المثلى وأفضل الممارسات البيئية، الإدارة البيئية المتكاملة وتقويم الأثر البيئي، التخطيط البيئي وإدارة استخدام الأرض، السياحة البيئية، السواحل والبيئة البحرية، المنشآت السياحية الصديقة بيئياً والفندق البيئي، والتسويق البيئي.

ومن أهم توصيات المؤتمر أهمية مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التنمية، وأهمية التكامل بين مشروعات التنمية السياحية المستدامة وما يرتبط بها من مشروعات الظهير السياحي الأخرى. أيضاً أهمية العمل على صيانة غرف النزلاء وكفاءة الإضاءة وتوفير المياه فيها، وكذلك إدارة المخلفات الصلبة وحمامات السباحة وأعمال الري (ملخص تجربة منتجع شيراتون مرامار، ٢٠٠٣). وقد تحققت عمليات تنمية سياحية واسعة النطاق في مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء أوجدت مشاكل بيئية، لذلك كانت من أوائل المناطق ذات الأولوية بالنسبة للتخطيط للتنمية السياحية المستدامة.

وفى الجدول التالى بيان تفصيلى بقيمة الإستثمارات موزعة على تنمية المناطق السياحية من حيث تحسين وتطوير المناطق السياحية وإنشاء الإستراحات والكافتریات بالمناطق السياحية خلال الخطة الخمسية الرابعة للتنمية السياحية ١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢.

جدول رقم (٤): إجمالى الإستثمارات (بالآلف جنيه مصرى) خلال الخطة الخمسية الرابعة للتنمية السياحية ١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢

النسبة *%	إجمالى الإستثمارات	المنطقة السياحية
٥ %	٣٠٠٠	محافظة شمال سيناء.
٣,٤ %	٢٠٠٠	محافظة جنوب سيناء.
٦,٨ %	٤٠٠٠	مدن القناة.
٦٥,٥ %	٣٨٧٥٠	المشروع القومى لتنمية منطقة جنوب الصعيد (المنيا - أسبوط - سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان).
١٣ %	٧٧٥٠	المشروع المتكامل لتنمية مثلث حلايب/شلاتين/أبورماد.
٢,٤ %	١٤٠٠	منطقة الدلتا.
٧ %	٤٠٠	الساحل الشمالى الغربى.
١,٢ %	٧٠٠	إقليم البحر الأحمر.
٢ %	١٢٠٠	الوادى الجديد.
١٠٠ %	٥٩٢٠٠	الإجمالى.

* محسوبة بمعرفة المؤلفين

-بدائل التنمية الطبيعية للقطاعات السياحية المتجانسة

ذكرت الهيئة العامة للتنمية السياحية، أن هناك ثلاثة بدائل رئيسية وهى:

-البديل الأول: مراكز نمو متكاملة:

تعتمد فكرة هذا البديل على تركيز النشاطات والإستعمالات في تجمع واحد أو عدد من التجمعات المتباعدة توفر الاحتياجات الضرورية اللازمة لهذا التجمع في حيز مكاني محدد.

- البديل الثاني: التنمية المنتشرة:

تهدف هذه الفكرة إلى إحداث تنمية منتشرة ومتوازنة على محاور تمتد في القطاعات المختلفة وتصل بين التجمعات العمرانية القائمة أوالمقترحة . وهذا الوضع يتعارض مع الإمكانيات الطبيعية لموقع إقليم البحر الأحمر، حيث أن سلسلة الجبال تمتد متوازية للشاطئ وتلتصق به في نقاط معينة وتختلف المسافة بينها وبين الشاطئ من مكان لآخر.

- البديل الثالث: الإنتشار المركزى:

مراكز سياحية متدرجة فى الأحجام، وهذا البديل يجمع بين كلا البديلين الأول والثانى فهو عبارة عن مراكز سياحية مختلفة الأحجام ، منها مراكز كبيرة وأخرى صغيرة على محاور تربط بين المراكز الكبيرة والواقعة بالقرب من المراكز العمرانية القائمة.

- تقويم الأثر البيئى للمشروعات السياحية:

ظهر مفهوم التقويم البيئى للمشروعات لأول مرة فى العالم بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج السياسة القومية للبيئة (NEPA) عام ١٩٦٩، والذي من خلاله طلبت الحكومة من الهيئات والمؤسسات الفيدرالية تقديم ملخص للأثار المتوقعة لعملياتها المختلفة على البيئة وعرضه على الجمهور .

ويعتبر التقويم البيئي أداة ناجحة وفعالة تساعد على نجاح المشرع نظراً لما تقدمه من توقع للآثار المحتملة للمشروع على البيئة والتوصيات المختلفة للتحكم فيها، ومن الأهمية بمكان أن يتم إعداد قوائم التأثير البيئي لمختلف المشروعات سواء كانت مشروعات جديدة أو تجديدات وتوسعات لمشروعات قائمة بالفعل.

وتقويم التأثير البيئي يعنى الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التى تنجم عن مشروع أو برنامج تنموى وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية، وتعظيم الآثار الإيجابية، ومن الناحية العلمية فإن هذا يعنى دراسة و تحليل الجدوى البيئية للمشروع المقترح حيث أن تنفيذ هذا المشروع أو تشغيله قد يؤثر على سلامة البيئة و على الموارد أو صحة الإنسان أو كلاهما معاً.

ويجب أن يشتمل التقويم البيئي على العناصر التالية:

- ١- وصف لنشاطات المشروع المقترح وبدائلها.
- ٢- وصف للتغيرات البيئية المتوقعة نتيجة لوجود المشروع وتقدير درجتها.
- ٣- تحديد للآثار المتوقعة على العنصر البشرى.
- ٤- المعايير المختلفة التى من خلالها يتم قياس التغيرات ودرجتها.
- ٥- مدى القبول أو الرفض للمشروع المقترح ،وكذلك الإجراءات التصحيحية فى حالة وجودها.
- ٦- خطوات وإجراءات المتابعة بعد إنشاء المشروع.

ولقد إتجهت الهيئة العامة للتنمية السياحية إلى وضع تخطيط مشترك لمراكز سياحية أو عمرانية مجمعة (IDCs)، حيث يتم وضع تخطيط تفصيلي متكامل لها من دراسات إقتصادية والتي من أهمها دراسة تقويم التأثير البيئي المجمع للمركز السياحي أو العمراني كله وبالتالي يتم الحد من الآثار السلبية المجمع بحيث لا يكون هناك ضغوط على البيئة مثل ما تمثله كل قرية منفردة.

وفي حالة التقويم البيئي المجمع للمركز السياحي ككل، يتم مناقشة مسافة حرم الشاطئ وجميع الثروات الطبيعية للمركز، والأرصدة البحرية Marines المجمع المركزية، ومركز الخدمات المجمع للبنية الأساسية، والتنسيق المعماري والجمالي للمركز ككل، ومخزرات السيول وكيفية معالجتها، والطرق والخدمات العامة. وبعد موافقة جهاز شئون البيئة على الدراسة المجمع يقوم كل مستثمر بتقديم دراسة بيئية منفردة لمشروعه (EIA)، وفي الدراسة المنفردة يتم الرجوع إلى البيانات الموجودة في الدراسة المجمع مع تقديم بيانات تخص المشروع منفرداً وبذلك تكون الاستفادة من عمل الدراسة المجمع.

مراجع باللغة العربية

- ١- إبراهيم أبو النور الجارحى؛ علاء الدين عبد النبي محمود؛ وعصمت سيد سليمان (١٩٩١): "التمية السياحية"، مطبعة زهران، القاهرة.
- ٢- احمد الجلاذ (١٩٩٨): "التخطيط السياحي والبيئى بين النظرية والتطبيق"، طبعة اولى، عالم الكتب.
- ٣- حسين كفافى (١٩٨٧): "رؤية عصرية للتخطيط السياحي فى مصر والدول النامية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ٤- صلاح الدين عبد الوهاب (١٩٨٨): "تخطيط الموارد السياحية، دار النشر للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة.
- ٥- علاء الدين عبد الوهاب (٢٠٠٠): "البيئة والتخطيط السياحي : دراسة تطبيقية على منطقة مرسى علم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية السياحة والفنادق ، جامعة حلوان .
- ٦- فاروق عبد النبي عطالله (٢٠٠٤): "التمية السياحية المستدامة: دراسة تقييمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة سفاجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة- فرع الفيوم.
- ٧- محمد رفعت محمود (٢٠٠٨): "محاضرات فى التخطيط السياحي"، كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم.
- ٨- هدى سيد لطيف (١٩٩٥): "الأسس العلمية للإدارة"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٩- نبيل الروبى (١٩٩٩): "التخطيط السياحي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- ١٠- بسرى دعيس (١٩٩٨): "سلسلة التمية والبيئة"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

مدخل فى التخطيط والتنمية السياحية - ١٨٤ - أ.د/محمد رفعت د. غادة وفيق د. فاروق عبد النبي

مراجع باللغة الأجنبية

- 11- Gartner, William C. (1996): "Tourism Development: Principles, Processes, Policies", Van Nostrand Reinhold, New York.
- 12- Gunn, Clare A, and Var, Target (2000): Tourism Planning: Basics, Concepts and Cases, Rout ledge Taylor and Francis Books, INC., London, 4th Edition.
- 13- Holden, A., (2000): "Environment and Tourism", First edition, Routledge, London, UK.
- 14- Mason, Peter (2003): Tourism Impacts, Planning and Management, Butter Worth-Heinemann, Oxford, UK.
- 15- Pearce, Douglas (1994): "Tourist Development", Second edition, Jhon Wiley & Sons Inc., New York.
- 16- Smith, L.V.; Eadington, W.R., (1992): "Tourism Alternatives :Potentials and Problems in Development of Tourism", First edition, Jhon Wiley and Sons Inc., University of Pennsylvania Press, USA.
- 17- Stynes, Daniel J. and O'Halloran, Cynthia (2002): "Tourism Planning", Michigan State, University Extension, USA.

